

نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا

العدد ٢

ملف العدد

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من يقف خلف الفكرة وكيف
تبذل التحضيرات العربية لها؟

تطبيقات مجتمع المعلومات

التجارة الإلكترونية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط

أبحاث

المكتبة الرقمية العربية
من يزورها ولماذا؟



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

نشرة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات

للتنمية في غربي آسيا

ملف العدد

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من يقف خلف الفكرة وكيف
تبعد التحضيرات العربية لها؟

تطبيقات مجتمع المعلومات

التجارة الإلكترونية
في شمال أفريقيا والشرق الأوسط

أبحاث

المكتبة الرقمية العربية
من يزورها ولماذا؟





اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا

العدد ٢

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من يقف خلف الفكرة وكيف تبدو التحضيرات العربية لها؟

التجارة الإلكترونية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

المكتبة الرقمية العربية من يزورها ولماذا؟

■ شارك في إعداد وإخراج هذه النشرة :

السيد وديع تويني، مستشار الإسکوا، وفريق عمله المكون من السيد إیاد الديرانی والسعادة حنان سعيد الغصيني، وذلك بالتعاون مع فريق عمل من إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسکوا.

طبعت هذه النشرة دون تحرير رسمي من الإسکوا، والأراء الواردة فيها ليست بالضرورة أراء الإسکوا.

المحتويات

افتتاحية ص: ٦

أحداث عام ٢٠٠٣
ص: ٨

ملف العدد
القمة العالمية لمجتمع المعلومات
من يقف خلف الفكرة وكيف تبدو
التحضيرات العربية لها؟
ص: ١١

بنية تحتية
بنية الاتصالات في المنطقة
واعدة.. من دون خطط ص: ١٦

تطبيقات مجتمع المعلومات
الحكومة الإلكترونية بين العوائق
وفرص النجاح
أول الرحلة.. خطوة ص: ٢٢

بين مقاومة التغيير والأمية وغياب
المبادرات الحكومية
الصحافة الإلكترونية مجرد فكرة
ص: ٢٨

التعليم الإلكتروني في المنطقة بين
الحواجز والحظوظ
رحلة البحث عن المعرفة ص: ٣٢

التجارة الإلكترونية في شمال أفريقيا
والشرق الأوسط
الفرص الضائعة ص: ٣٧

دور وأهمية المحتوى الرقمي
على الشبكات الحاسوبية ص: ٤٢

قطاع تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات
من المسؤول عن تنمية المعلوماتية؟
ص: ٤٨

أعمال
ادارة تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في الإسكوا
نشاط إقليمي بأداء عالي ص: ٥٤

دراسات وإصدارات
ادارة تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات في الإسكوا
محاور عديدة
ص: ٥٩

أبحاث
المكتبة الرقمية العربية
من يزورها ولماذا؟ ص: ٦٦

كتب عالمية
كتب عالمية في تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات

حياتنا الرقمية ص: ٧٥

افتتاحية

المعلومات على أساس متينة ومن خلال تعاون دولي حثيث.

تعتبر البنية الأساسية للاتصالات الركيزة المادية لمجتمع المعلومات، حيث تُعرض في هذا العدد صورة عن وضعها في المنطقة وسبل تطويرها . كذلك يُنظر في عدد من التطبيقات الهامة مثل الحكومة والتجارة والصحة الإلكترونية وكذلك التعليم الإلكتروني.

ويشار أيضاً في هذا العدد إلى دور وأهمية المحتوى الرقمي الإقليمي، وخاصة العربي منه، إذ أنه يعتبر بحجمه ونوعيته مقياساً للتقدم الذي تحرزه المنطقة نحو مجتمع المعلومات.

ويبقى تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الأعضاء، باعتباره قطاعاً قائماً بذاته، أمراً حيوياً حتى لا تصبح هذه الدول مستهلكة للتكنولوجيا فقط، وهو موضوع رئيسي في هذه النشرة.

كذلك تشكلّ أعمال إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا محوراً رئيسياً في النشرة، حيث تشرح بإيجاز أعمال وأنشطة الإدارة بما فيها المؤتمرات والاجتماعات والدراسات والمشاريع

مع إنتهاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) من عمليات إعادة هيكلتها وتفعيelaها خلال عام ٢٠٠٢، استحدثت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظراً لأهمية هذه التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة بذل جهود كبيرة لزيادة قدرات الدول الأعضاء على الاستفادة منها والتتحول نحو مجتمع قائم على المعرفة . ووضع برنامج عمل لهذه الإدارة يرتكز على التكامل الإقليمي وبناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، إضافة إلى الإعداد لقمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وبهدف تعليم الفائدة من نتائج برنامج العمل هذا، ارتأت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تكون هذه النشرة الدورية بدءاً من هذا العدد نافذة يمكن من خلالها توفير المعلومات عن منجزات هذه الإدارة وتوضيح أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية . وتقرر أن يكون عرض مادة النشرة ميسّراً قدر الإمكان لتصبح بمتناول جمهور عريض من المهتمين بأمور المعلوماتية وتطبيقاتها في جميع القطاعات والمجالات التنموية، وكذلك صانعي القرار في الدول الأعضاء الذين تتوجه إليهم عادة الدراسات الفنية والتقارير العلمية.

تُسلط الأضواء في هذا العدد من «نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية» على الحدث الأهم لهذا العام، ألا وهو القمة العالمية لمجتمع المعلومات. حيث يبيّن بإيجاز أهداف هذه القمة وأهميتها بالنسبة للمنطقة، وكذلك الجهد المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لإنجاحها وجعلها فرصة لتوجه الدول الأعضاء نحو بناء مستلزمات مجتمع



الرائدة، وتسرد خطة عملها للستين القادمتين، وقدم ملخصاً لأهم الدراسات والأبحاث المنجزة خلال عام ٢٠٠٣.

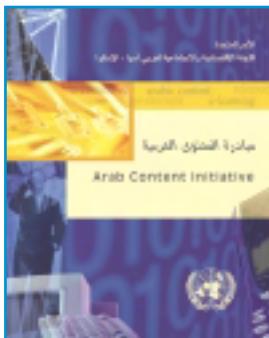
يشتمل هذا العدد أيضاً على تحليل لاستخدامات المكتبات الرقمية العربية وعلى مراجعات لكتب عالمية وشرح لبعض المنتجات والأدوات المعلوماتية الحديثة التي قد تغير أسلوب معيشة العديد من المواطنين وطرق العمل في المؤسسات.

نأمل أن يكون لهذه النشرة بصيغتها الجديدة أثر إيجابي على القارئ بتوضيح جوانب مختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وإبراز أهميتها في التنمية . ونرجو أيضاً أن تعطي فكرة جيدة عن أنشطة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتساهم في تعزيز تفاعل القراء مع الإسكوا وفي تنسيق جهودها وتفعيلها بهدف تسريع النمو وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للإسكوا



أحداث عام ٢٠٠٣



مبادرة لتعزيز المحتوى الرقمي العربي

ضمن الأنشطة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي ستعقد في مرحلتها الأولى في جنيف خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عقدت الإسكوا اجتماعاً للخبراء حول تعزيز المحتوى الرقمي العربي وذلك في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وكان الهدف من الاجتماع هو بحث أفضل السبل لتمكين البلدان العربية عامة وبلدان آسيا خاصة من الارتقاء بالمحتوى العربي على الإنترنت وعلى الوسائل الرقمية المختلفة، وتحديد الاستراتيجيات والآليات الأكثر فاعلية في هذا المضمار.

الملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية

رعى وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني

مروان حماده، «المؤتمر الإقليمي العربي حول الملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية» الذي نظمته الإسكوا بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) ووزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية في ٧ و ٨ أيار/مايو الماضي في بيته الأمم المتحدة، بيروت. وكان الغرض من المؤتمر هو عرض الواقع الحالي للتجارة الإلكترونية في العالم وموقف الدول بالنسبة لأقاليم العالم المختلفة وإطلاع الدول العربية على القضايا التي تواجه التجارة الإلكترونية من زاوية حقوق الملكية الفكرية.

وقدمت أمثلة كثيرة تتعلق بحماية حقوق المؤلفين للأعمال الأدبية والفنية وقواعد البيانات التي تُنشر على شبكة الإنترنت، إضافة إلى الإطار القانوني الدولي المتعلق بالإنترنت والقضايا المختلفة التي يمكن أن تنتج عن القرصنة وضياع حقوق المؤلفين والناشرين.

وتركتز مداولات هذا الاجتماع على الوضع الراهن للمحتوى الرقمي العربي ومقارنته بوضع المحتوى باللغات العالمية الأخرى. وجرى البحث في المجالات والتطبيقات الرئيسية التي تعزز المحتوى الرقمي العربي وخاصة الترجمة الآلية والمكتبات ومراجع المعلومات الافتراضية والتعليم والتدريب. وركز الاجتماع على ضرورة قيام صناعة عربية للمحتوى ونوقش فيه سبل قيام مثل هذه الصناعة. ونوقشت في الاجتماع قضايا فنية أهمها قضية تسهيل استخدام أسماء «النطاقات» على الإنترنت بكتابتها باللغة العربية وما يترتب على ذلك من إجراءات وأليات على المستويين العالمي والم المحلي. وقد شارك في الاجتماع ٢٥ خبيراً من الدول الأعضاء في الإسكوا ومن المملكة المتحدة وكوريا وسويسرا، يمثلون مؤسسات عامة وخاصة ومؤسسات إقليمية ودولية معنية بتعزيز المحتوى الرقمي العربي.

وخلص الاجتماع إلى توصيات عدة منها:

تكوين منتدى المحتوى العربي، وضرورة صياغة وتفعيل مبادرة لتعزيز المحتوى الرقمي في المنطقة العربية، والعمل على تطوير نظام أسماء نطاقات الإنترنت باللغة العربية (Arabic Domain names).



التشريع للملكية الفكرية ودفع الأجيال الجديدة إلى الاهتمام بدراسة الملكية الفكرية والتخصص فيها».

وأضافت: «إن التطورات السريعة التي يشهدها العالم في مجال حماية الملكية الفكرية وتوفير الأجهزة المناسبة للمبدعين والمفكرين تدفعنا إلى التوقف قليلاً والتساؤل، أين هي الدول العربية من هذه التطورات. ولماذا تركنا العقول البشرية النادرة تهاجر إلى الدول المتقدمة لتساهم في صنع حضارة المعرفة والتكنولوجيا هناك، ولماذا لم يتم تسجيل تراثنا الحضاري وحمايته، ولماذا نقم بتسجيل منتجاتنا التي تتعلق بمناطق جغرافية كثيرة في الدول العربية، ولماذا تركنا قراصنة التسجيلات الفنية يعبثون بمؤلفاتنا من القطع الموسيقية والأدبية وينسخونها. هناك الكثير من التساؤلات التي أمل أن يستمر التعاون بين الإسكوا والمنظمة العالمية للملكية الفكرية في إيجاد حلول لها. إنني متفائلة لمستقبل أحسن وأفضل نرى فيه الدول العربية وقد أصدرت تشريعات لحماية هذه الحقوق وأن يتم تطبيق هذه التشريعات. ونطلع أيضاً إلى التعاون بين الدول العربية في مجالات الملكية الفكرية، فهذا المجال واسع وعرض يكُون بداية لتعاون إقليمي بين الدول العربية».

وناقش المشاركون في الاجتماع موضوعات لافتة أهمها: تطور التجارة الإلكترونية في مختلف مناطق العالم؛ والإنتernet في الدول العربية؛ والملكية الفكرية على الإنترنت، خاصة العلامات التجارية وأسماء المواقع وحقوق المؤلفين والناشرين؛ والأمن والخصوصية على الإنترنت؛ وحماية قواعد البيانات؛ والعقود الإلكترونية والقانون الدولي.



وشارك في المؤتمر ممثلون رسميون عن الدول العربية والمنظمات والمؤسسات المعنية بالتجارة الإلكترونية والجامعات ومراكيز البحث وممثلون عن القضاء ومختلف المهتمين بقضايا التجارة الإلكترونية، وجمع رفيع المستوى من الخبراء الدوليين والعرب وذوي الخبرة في هذا المجال.

التحضير لقمة العالمية لمجتمع المعلومات

نظمت جامعة الدول العربية مؤتمراً رفع المستوى للتحضير لقمة العالمية لمجتمع المعلومات في القاهرة في الفترة من ١٧ إلى ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

وحضر المؤتمر جمع من الوزراء العرب وصانعي القرار المعنيين ببناء مجتمع المعلومات، وشارك فيه خبراء يارزون في مجال تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية ومنظمات إقليمية ودولية ومؤسسات القطاع الخاص.

وقد ألقىت السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة جاء فيها: «من حق المخترعين العرب، والمبدعين العرب، أن يُحْمَى إبداعهم وتحمي أفكارهم، من حقهم أن يعرفوا التشريعات وأن تسن التشريعات التي تحمي هذه الإختراعات. كذلك من حقهم أن يعرفوا السبيل لفض النزاعات في مجال الملكية الفكرية. وأعتقد أنه بالرغم من الظروف الحالية والإحباطات المحيطة بالأمة العربية، فإن لهذه الأمة تاريخ حافل بالإبداعات التي أنارت الطريق للإنسانية جماء في مجالات عده. ولذلك، لا بد أن ننظر إلى هذا ونطالب بحمايتها عن طريق نشر الوعي بالملكية الفكرية وبدء



صدر عن هذا المؤتمر «بيان القاهرة» متضمناً المبادئ والمبادرات ذات الأولوية لعرضها على فعاليات القمة بنهاية العام.

هذا وكان قد سبق وعقدت الإسكوا مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وقد حضر الجلسة الختامية كل من وزير الاتصالات اللبناني السيد جان لويس قرداحي والسفيرة مرفت تلاوي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للإسكوا. وفي التوصيات الصادرة عن المؤتمر أكد المشاركون ضرورة اهتمام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية وردم الفجوة الرقمية فيما بينها والاهتمام بنقل المعرفة. وأكدوا على التنسيق بين المبادرات الدولية في مجالات التوجه نحو مجتمع المعلومات بحيث تزداد فعاليتها.

وأكَّد المشاركون أيضاً على عالمية مجتمع المعلومات وتمنوا ألا تعيق التقدم نحوه إجراءات وحيدة الجانب.

وإذ شدد المشاركون على التعددية الثقافية واللغوية والحضارية في مجتمع المعلومات والسعى إلى تقويتها، أكدوا أيضاً على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وعلى أن تكون رفاهية الفرد هي الغاية.

وطالب المشاركون بتخصيص الفترة بين مرحلتي انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات - أي بين شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥ - لمزيد من التعمق في بحث موضوع مجتمع المعلومات بهدف التوصل أثناء المرحلة الثانية من القمة إلى اعتماد ميثاق لتأمين التحول من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة وتبني برنامج عمل طويل الأجل يغطي الربع الأول من هذا القرن لتطوير مجتمع المعلومات وسد الفجوة الرقمية والاستجابة لمتطلبات التنمية في هذا المجال.



القمة العالمية لمجتمع المعلومات

من يقف خلف الفكره وكيف تبدو التحضيرات العربيه لها ؟



فكرة القمة

طرحت فكرة القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال مؤتمر الإتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في دورته المنعقدة في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ وذلك بهدف تقليص الفجوة الرقمية بين المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً والمجتمعات التقليدية. واتخذ مجلس الإتحاد قراراً في دورته لعام ٢٠٠١ بضرورة عقد مؤتمر القمة على مراحلتين وطرحه على الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أيدت اقتراح الإتحاد بعقد القمة وأوصت بأن يصدر عن مؤتمر القمة إعلان مبادئ وخططة عمل وأن يضطلع الإتحاد الدولي للاتصالات بالدور الإداري القيادي في العملية التحضيرية للقمة.

مجتمع المعلومات

عُرف القرن العشرون بالقرن الصناعي، حيث صنفت فيه البلدان، إلى دول «متقدمة» أو «نامية» وفقاً لمستويات التصنيع فيها. وقد شهدت نهاية هذا القرن ولادة مجتمع المعلومات، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور رئيسي في تطوير معظم القطاعات الأخرى. والبقاء في هذا العالم المترابط يفرض على البلدان كافةً، ولا سيما النامية منها، اللحاق بالتحولات السريعة في مختلف نواحي الحياة، بما في ذلك اكتساب المعرفة ونشرها، والتفاعل الاجتماعي، والأعمال الاقتصادية التجارية، والعمليات السياسية، ووسائل الإعلام، والتربيـة والتعليم، والصحة، والترفيه والتسلية. ويترتب على الدول، إن أرادت النجاح في مسعاهـا هذا، أن تدرك أن هذا التغيير السريع في المجتمع الدولي يتطلب التعاون بين البلدان المتقدمة والنامية بغية بناء مجتمع المعلومات على مبادئ مشتركة، واعتماد خطة عمل تطبقها الحكومات والمؤسسات الدولية وقطاعات المجتمع المدني كافة. من هنا برزت الحاجة إلى عقد مؤتمر قمة عالمية لمجتمع المعلومات.

اللحنة التنظيمية الرفيعة المستوى للقمة

شكلت لجنة تنظيمية رفيعة المستوى للتحضير للقمة من:
الرئيس: الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
الأعضاء: ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء
للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمدير العام لمنطقة
العالمة، إضافة إلى المدير التنفيذي لمتحف الأمم المتحددة
والبحث UNITAR والأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية للأمم
ورئيس البنك الدولي والأمانة التنفيذية للمؤتمر.

ويشارك في التحضير لقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
ممثلاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وممثلاً وكالات الأمم المتحدة
المتخصصة والمشتركة في اللجنة المنظمة لقمة؛ وممثلاً القطاع
الخاص؛ وممثلاً المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ والاتحاد
الدولي للاتصالات؛ باعتباره الهيئة الريادية للأمم المتحدة ذات الخبرة
العلمية والتكنولوجية والاقتصادية الخاصة في مجال الاتصالات وفي وضع
سياساتها.

التوقيت

تعقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرتبتين:
١. المرحلة الأولى: ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف
٢. المرحلة الثانية: ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تونس



موافقة عالمية

مؤتمر القمة من خلال اللجنة المنسقة لممثلي الأعمال. وسترأسها لجنة غرفة التجارة الدولية (ICC) .

المجتمع المدني: المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة والمعنية والصحافة والإعلام. ويأتي التمويل من الدول المضيفة بمشاركة القطاعين الخاص والعام . وسيكون لجهات دولية أخرى دور في التمويل في حال الموافقة عليه.

ماذا فعل العرب في الاجتماعات التحضيرية للقمة

على مدى عامين تقريباً تطرق الأعضاء العرب في الاتحاد الدولي للاتصالات، إضافة إلى أعضاء من منظمات دولية و محلية وجمعيات وممثلي وسائل الإعلام إلى مجموعة واسعة من المحاور أبرزها:

- الوضع الراهن للبلدان العربية.
- دور القطاعين الخاص والعام في التنمية المعلوماتية.
- المعلوماتية والمعرفة.
- مجتمع المعلومات في كل بلد عربي.
- وضع البنية الأساسية في البلدان العربية.
- الاتصالات الهاستيشن الثابتة واللاسلكية.
- القوانين والتشريعات.
- الحكومة الإلكترونية.
- التجارة الإلكترونية.
- التعليم الإلكتروني.
- الصحة الإلكترونية.
- اللغة العربية في عصر المعلوماتية.
- المحتوى العربي في موقع الإنترت.
- الاستثمار في قطاع المعلوماتية.
- المقاييس المعلوماتية في المنطقة.
- القوانين والتشريعات المعلوماتية.
- التوقيع الإلكتروني.
- صناعة البرمجيات العربية.
- الاتصالات في المناطق النائية.
- مواضيع أخرى عديدة...

أتى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٣/٥٦ الذي اعتمد هيكلية القمة سبق أن تبناها مجلس الإتحاد الدولي للاتصالات وأعطى الدور الرئيسي للإتحاد في تنظيم القمة والتحضير لها بالتعاون مع المنظمات والشركاء المعنيين . وأوصى أيضاً بأن تجري التحضيرات للقمة عن طريق لجنة تحضيرية حكومية دولية تحدد جدول أعمال القمة، وبحث في أساليب مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، وتضع مشروع إعلان المبادئ وخطة العمل في صيفتها النهائية. ومن جهة أخرى، شجّع القرار المساهمات من جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى والمؤسسات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة الفعلية في عملية التحضير لمؤتمر القمة وفي مؤتمر القمة نفسه.

لماذا القمة؟

الهدف الرئيسي لمؤتمر القمة هو الوصول إلى رؤية عالمية مشتركة وتعزيز التنسيق للوصول العملي إلى مجتمع المعلومات في العالم بأكمله، أما التحضير لمؤتمر فسيكون عن طريق الشركاء المختلفين (الدول الأعضاء، هيئات الأمم المتحدة المتخصصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ...) . وسيوفر مؤتمر القمة الفرصة لكل المهتمين للتجمّع على مستوى عالمي بهدف التوصل إلى فهم أفضل لثورة المعلومات وتأثيرها في المجتمع الدولي . كذلك تتيح القمة تلاقي رؤساء الدول، والرؤساء التنفيذيين لهيئات الأمم المتحدة، وممثلي الإعلام، والمجتمع المدني في حدث واحد على المستوى العالمي.

المشاركون والتمويل

الحكومات: ستشارك في القمة جميع الحكومات بغض النظر عن مستوى الدخل القومي ووضع البنية الأساسية فيها.

القطاع الخاص: سيكون للقطاع الخاص دور أساسى في



تحضيرات الإسكوا للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

في دبي خلال المعرض الدولي لتقنية المعلومات-جايتكس ٢٠٠٣. وتضمن القرص المدمج تقرير الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا؛ وتقديرات الملامح الوطنية؛ وقاعدة بيانات الإسكوا للمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومبادرة المحتوى العربي؛ ومؤتمر القمة لمجتمع المعلومات؛ ووثائق متعلقة بالأنشطة الحديثة لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا.

وستجهد الإسكوا لجعل تجربة الملامح الإقليمية نشاطاً دوريًا يقود إلى نشرة سنوية تبرز الطبيعة الديناميكية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا والمنطقة العربية. وستقدم هذه الملامح لأصحاب القرار في الدول الأعضاء في الإسكوا لمساعدتهم في تحطيط أنشطتهم وتحسين أدائهم في بناء مجتمع المعلومات، وفي مقارنة وضعهم مع الدول الأخرى والتعاون بما يفيد التكامل الإقليمي في اقتصاد يتحول إلى العولمة.

وتقوم الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى في التحضير لحدث مشترك ومواز لأعمال القمة، تحت عنوان الاستراتيجيات الوطنية لمجتمع المعلومات دور المنظمات الإقليمية والعالمية. ستتولى الإسكوا رئاسة حلقة النقاش الثانية التي تتناول موضوع «بناء الشراكة بين الجهات ذات الصلة بمجتمع المعلومات-أفضل السبل لإشراك قطاع الأعمال والمجتمع المدني». وسيشارك في هذه الحلقة وزراء من الدول الأعضاء في الإسكوا وممثلون عن القطاع غير الحكومي وقطاع الأعمال، وستساهم الحلقة في إبراز أهمية وجود آلية للتعاون والشراكة بين مختلف الجهات ذات الصلة في بناء مجتمع المعلومات.

قبل القمة أفكار ومشاريع كثيرة

ويمكن تحديد القواسم المشتركة بين الأوراق والمقترنات المقدمة من الخبراء العرب خلال الاجتماعات التحضيرية العربية في النقاط التالية:

كان لغربي آسيا مؤتمرها التحضيري الذي عقد خلال الفترة من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الذي استضافته الحكومة اللبنانية ونظمته الإسكوا، ونجم عنه «إعلان بيروت» الذي كان الحصيلة الرئيسية لهذا المؤتمر وشكل مساهمة المنطقة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة.

قدم إعلان بيروت إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة الذي عقد في حنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقد شكل مع مثيلاته من وثائق الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الأخرى، الأساس لوثيقتي إعلان المبادئ وخطبة العمل وهما النتائج الرئيسية للقمة.

وبهدف تعزيز التنسيق والمساهمة في توحيد المواقف بين الدول الأعضاء في عملية التحضير للقمة، أطلقت الإسكوا في آب ٢٠٠٣ منتدى للحوار على الإنترنت، تضمن القضايا الرئيسية المطروحة والتي هي موضع جدل في وثيقتي إعلان المبادئ وخطبة العمل، وذلك لتسهيل التواصل وتبادل الآراء بين الجهات المشاركة في التحضير للقمة.

ومتابعة للاجتماع التحضيري، عقدت الإسكوا اجتماعاً للخبراء حول تعزيز المحتوى الرقمي العربي، في الفترة ٣-٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، أدى بدوره إلى إعداد مبادرة المحتوى العربي الهدافة إلى تعزيز صناعة المحتوى العربي.

وبعد فترة وجيزة من الاجتماع التحضيري، شرعت الإسكوا بمبادرة لتقديم الحالة الراهنة للدول الأعضاء والدول العربية كل فيما يخص مجتمع المعلومات. وشملت الأنشطة إعداد تقارير عن الملامح الوطنية لمجتمع المعلومات في الدول الثلاث عشرة الأعضاء في الإسكوا (٢٠٠٣)، شملت خلاصتها في تقرير عن الملامح الإقليمية تضمن تحاليل ومقارنات، وبناء قاعدة بيانات لمؤشرات مجتمع المعلومات للمنطقة.

وتم إطلاق هذه الوثائق ومبادرة المحتوى العربية وقرص مدمج عن ملامح مجتمع المعلومات في غربي آسيا ٢٠٠٣



مشاريع البنية الأساسية

- وضع قوانين عربية للوقاية من الإرهاب الإلكتروني والعبث في المعلومات وطرح إطار قانوني لخلق التوازن بين حماية الحياة الشخصية والوقاية من الجرائم الممكّن انتشارها بسبب الاستخدام غير الشرعي لشبكة الإنترنت.
- إعداد قوانين لفض المنازعات والتسوية بين المؤسسات المختلفة ذات العلاقة.
- إنشاء هيئة عربية لتوفير الرقابة على التكنولوجيا المستخدمة.
- إنشاء هيئة عربية للتحكيم الإلكتروني.

مشاريع التكامل العربي في قطاع الاتصالات

مشاريع تهيئة المناخ المدنى وتنمية قطاعات الاتصالات العربية التنافسية ومواجهة التحديات العالمية، والاستثمار الجيد لترددات الاتصالات داخل الوطن العربي .

ومن أهم ملامح هذه المشاريع:

- خفض تعرفة نقل المعلومات.
- خفض تعرفة الاتصالات الهاتفية الدولية.
- تهيئة البنية الأساسية الملائمة ومساهمة القطاع الخاص فيها.
- إعداد اتفاقية عربية لتحرير خدمات الاتصالات يطلق عليها «اتفاقية تنمية وتنوير خدمات الاتصالات والمعلومات بين دول العالم العربي».

زيادة شركات القطاع الخاص العربية (رأسمال وعمالة) وزيادة الإنتاج في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

إنشاء شركات عربية متخصصة في مجال تقنية المعلوماتية والاتصالات تعمل على زيادة الإنتاج العربي بهدف التصدير، ودراسة كيفية الدمج بينها وبين الشركات العملاقة العالمية في هذا المجال، لرفع القدرة التنافسية في قطاع الاتصالات والمعلومات.

- إقامة مشاريع عربية متطرفة لتنشيط السوق الداخلي ونشر الوعي التقني والمعلوماتي في المجتمع العربي، وكذلك مشاريع تنشيط التصدير الخارجي.
- إعداد مشروع عربي لزيادة المحتوى العربي وزيادة استخدام اللغة العربية على شبكات الانترنت، وزيادة الوعي القومي العربي لانطلاقه مجتمع الاتصالات والمعلومات.
- تحديد دقيق لمتطلبات الحكومات وقطاع الأعمال

- تطوير أداء الأجهزة العربية المعنية بتنظيم مرافق الاتصالات العربية .
- إنشاء شبكة رقمية عربية digital backbone على مستوى المنطقه العربية بأحدث التقنيات وتحديث الشبكة الموجودة لضمان سهولة نقل البيانات والمعلومات .
- إنشاء مناطق تجمع للصناعات المعلوماتية بالمناطق النائية وتزويدها بالبنية الأساسية المتكاملة التي تتضمن شبكة ألياف ضوئية واتصالات بالأقمار الصناعية.
- إيجاد آليات عربية لاستمرار تدفق الاستثمارات العامة والخاصة(العربية والأجنبية) لتحديث وتنمية البنية الأساسية في الدول العربية(شبكات الاتصالات الرقمية وخفض تكلفة الاستخدام في نقل المعلومات) .
- التعاون مع المنظمات الدولية المساهمة في تنمية البنية الأساسية في العالم العربي.

مشاريع ذات بعد تشريعي وقانوني

- إصدار قانون عربي موحد للاتصالات والمعلومات .
- إعداد التشريعات والقوانين الخاصة بخدمات المعلومات وحماية الملكية الفكرية، وحماية المستهلك، وتحرير صناعة الاتصالات، وفتح الأسواق المحلية والعالمية للمنافسة الحرة في هذا المجال .
- إعداد التشريعات والقوانين العربية المحفزة للاستثمار في البنية الأساسية على أساس غير احتكارية.
- وضع قانون جمركي خاص بإلغاء التعرفة الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة على انتقال برامج الحاسوب ومنتجات تكنولوجيا المعلومات الأخرى.
- إعداد القوانين والتشريعات اللازمة لاعتماد الوثيقة الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، والتوقع الإلكتروني، وحماية الشبكات.
- وضع قوانين خاصة بالأمن وحماية المستهلك لبناء الثقة في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.



- العربي لإعداد الطفل لدخول عصر التكنولوجيا والمعلومات.
- إعداد برنامج عربي موحد لمحو الأمية المعلوماتية لدى الإدارة العليا في كافة المؤسسات و الهيئات الحكومية.
- نشر التدريب والتعليم عن بعد باستخدام الحاسوب والإنتernet ووسائل الإعلام الأخرى.
- تبادل الخبرات عن طريق تدريب الشباب في الشركات العالمية العملاقة.
- إعداد قاعدة بيانات لحصر كل الأطر البشرية المهاجرة والعاملة في شركات عالمية للاستفادة منها في عمليات التدريب المختلفة.
- وضع وتنفيذ برنامج إقليمي عربي لتدريب وتأهيل الكوادر في الصناعات المعلوماتية المتقدمة.
- إنشاء مصانع عربية لتصنيع الحاسوب ومكوناته والعمل على تسويقه داخل العالم العربي وخارجها.
- إنشاء أكاديمية عربية لتقنية الاتصالات والمعلومات وتحت الدول العربية على إحداث فروع لها في كل الدول العربية.
- إنشاء شبكة معلومات لربط الجامعات ومراكز البحث العربية، وكذلك شبكات المعلومات المتخصصة مثل شبكة المعلومات الصحية وشبكة المعلومات الجغرافية.
- إنشاء هيئة عربية للتنسيق بين مؤسسات البحث التطبيقي والتطوير وبين الجهات المستفيدة في القطاعين الحكومي والخاص.

مشاريع تنمية البيئة العربية المعلوماتية

- إنشاء مركز عربي لتوثيق الحضارة العربية.
- مشروع إنشاء بطاقات إلكترونية عربية لرجال الأعمال برقم وطني تسمح بدخول أي دولة عربية دون الحاجة إلى تأشيرة دخول.
- بناء شبكة معلومات الخدمات الحكومية العربية.
- إنشاء هيئة عربية للدعم الفني ومتابعة المشاريع العربية.
- إنشاء شبكة عربية للتجارة الإلكترونية.
- إنشاء هيئة لتنظيم المعاملات الإلكترونية.
- إدخال التجارة الإلكترونية في كل القطاعات المصرفية والجماركية والضرائية.

- من الأجهزة والتقنيات المتطورة ومناقشة التقنيات الحديثة التي يمكن توفيرها محلياً.
- إنشاء هيئة عربية لتنمية صادرات صناعة المعلومات العربية، وإنشاء شركات عربية عالمية لتسويق منتجات صناعة المعلومات العربية وتسويق إمكانات صناعة خدمات المعلومات عبر الإنترت، عن طريق وسائل الإعلام والمعارض الدولية.
- التوسيع في خدمات الإنترنت.
- إنشاء موقع عربية على الإنترنت تهتم بالمجالات التجارية العربية (بورصات عربية، قوانين استثمار، والخ)
- إنشاء شركات عربية للأعمال الإلكترونية مثل التجارة الإلكترونية والبريد الإلكتروني والمصارف والتعليم عن بعد وغيرها.
- إنشاء شبكات عربية تتضمن بيانات حول الفرص الاستثمارية، ودليل تجاري عربي.
- حصر الخدمات التجارية العربية.
- فهرس إلكتروني للمنتجات العربية.
- إجراء المناقصات والمزايدات وطلبات العروض الإلكترونية.
- إعداد برنامج عربي تأهيلي للصناعات العربية في مجال الاتصالات والمعلومات لتقوى على المنافسة داخل الأسواق العربية والعالمية.
- أتمتها للأعمال الحكومية وإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية بصورة تتناسب مع التقدم التكنولوجي.

مشاريع التنمية البشرية العربية

- إعداد برنامج عربي للتعليم والتأهيل والتدريب على التقنيات المتقدمة سواء على مستوى التعليم الأساسي أم المتوسط أو العالي في كل المجالات القانونية والتجارية والطبية والاقتصادية والعلمية والاحصائية.
- إنشاء مكتبة عربية رقمية، وربط مراكز التوثيق والمعلومات في العالم العربي.
- بناء بنك معلومات اقتصادي عربي متتكامل في كل المجالات الاقتصادية.
- إنشاء نواد تكنولوجية للطفل العربي لتأهيل الناشئة من الفئة العمرية ٦-١٥ والتوسيع في تنفيذ البرنامج الإقليمي



بنيّة الاتصالات في المنطقة

واعدة.. من دون خطط

شهد مفهوم البنية الأساسية تغييرات عديدة في القرنين الماضيين لكنه مع بروز دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عرف تغييرات كبيرة إلى درجة جعلت الطرق والجسور والمرافق والمطارات وسكك الحديد.. تبدو وكأنها مرافق صنعتها الإنسان منذ أكثر من ألف عام. فاليوم يتحدث الجميع عن البنية الأساسية لاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبعض يقسم هذه البنية إلى قسمين، الأول يتعلق بالتشريعات والقوانين المنظمة للتعامل مع الخدمات الجديدة، والثاني يتضمن الشبكات والأقمار المدارية والهاتف النقال وأجهزة الحاسوب وغيرها. وأصبح تأثير هذه التكنولوجيات من الكثافة بحيث إن البلد المتأخر في إمتلاكها أو استخدامها يُعد بين الدول المتأخرة.

في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشير مصطلح «البنيّة الأساسية» في تعريفه التقليدي الماشر إلى شبكات الاتصالات التي تقدم خدمة الهاتف الثابت التقليدية على وجه التحديد. وتلبي هذه الخدمة حاجة أساسية لدى الإنسان وهي الاتصال عن بعد. وبالرغم من أن البعض يعتبرها تقليدية لكنها لم تكن معروفة قبل ١٥٠ عاماً. أما اليوم فإن تطور التكنولوجيا وما رافقه من ازدياد لحاجة الإنسان إلى الاتصال، ليس فقط بغيره من الناس بل أيضاً الاتصال ببرامج الحاسوب والمعلومات والأفلام والموسيقى والصور، أعطى عملية الاتصال أبعاداً لم تكن معروفة.

لذلك أصبحت البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تتضمن إلى جانب الهاتف الثابت، تجهيزات ومرافق إلكترونية مختلفة تسهل الاتصالات المعلوماتية عبر محطّات البث الأرضية والفضائية واللاسلكية. وباتت الإنترنت واجهة هذه الثورة العالمية لأنها تربط حالياً أكثر من ثلثي مليار من سكان مختلف أقطار العالم ببعضهم. فكيف بدت هذه البنية مع بداية القرن الحادي والعشرين في الدول العربية وسائر دول الإسکوا؟



متابعة بشدة

أزمة الاحتكار

ويعتقد بعض الخبراء أن احتكار الخدمات في الهاتف الثابت عن طريق القطاع العام في معظم دول المنطقة مع فتح سوق قطاع الهاتف المحمول للشخصية ودخول المستثمرين الأجانب، كان عاملاً حاسماً في قلب الموازين. فقد ارتفع عدد مستخدمي الهاتف المحمول بوتيرة سريعة جعلته يخطى عدد مستخدمي الهاتف الثابت مع بداية عام ٢٠٠٣.

ففي مجال الخدمة الأساسية للاتصالات، وهي الهواتف الثابتة، يلاحظ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مستوى الدخل القومي ومستوى التوسيع في انتشار الخدمة الهاتفية الثابتة.



تحتاج بلدان الإسكوا والبلدان العربية عموماً إلى الكثير من الجهد والوقت لكي تتمكن من اللحاق بمتوسط المستوى العالمي للاتصالات والمعلوماتية. وبالرغم من تسجيل بعض بلدان هذه المنطقة معدلات نمو مرتفعة فإنها لم تصل مجتمعة إلى مصاف البلدان المتقدمة بعد. وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ كانت البنية الأساسية في منطقة الإسكوا لا تزال تسجّل أرقاماً متذبذبة ومتباينة، فنسبة الهواتف الثابتة لكل ١٠٠ شخص في اليمن هي ٢,٢ في المئة وبلغت ٤ في المئة في الإمارات العربية المتحدة في حين أن المتوسط العالمي يساوي ١٧,٢ في المئة.

أما على مستوى الهاتف المحمول فهناك تباين واضح بين دول مثل العراق واليمن وسوريا حيث لا تتجاوز نسبة الإنشار ٣ في المئة والإمارات العربية المتحدة التي وصلت فيها النسبة إلى نحو ٧٢ في المئة والمتوسط العالمي لا يتجاوز ١٥,٨ في المئة. وفي آخر إحصاءات انتشار نوعي الاتصالات الثابتة والمحمولة تبيّن أن نسبة انتشار الهاتف المحمول في بعض الدول قد تخطت نسبة انتشار الهاتف الثابت.

ويعتقد البعض أن النمو المتذبذبي مرتبط بحدودية المنافسة والاستثمار الأجنبي في دول المنطقة.

أما في مجال الإنترنت، فباستثناء الإمارات والبحرين والكويت ولبنان ودول قليلة أخرى، فإن المؤشرات الخاصة بالمستخدمين لا تزال ضعيفة. فمصر رغم ريادتها في المنطقة بتقديم الإنترنت منذ أكثر من سبعة أعوام والمملكة العربية السعودية رغم ثرائها الكبير، لا تزال من حيث انتشار استخدام الإنترنت، دون المتوسط العالمي ولا يزال الاستخدام خاضعاً لرقابة قوية في الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية.



والمنطقة بمعظم بلدانها لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل تحرير قطاع الاتصالات، والمثير للانتباه أنه في عديد من الدول لم يعلن صراحة عن الالتزام بتحرير القطاع بكافة محاوره ولم تصغ سياسة متكاملة أو يوضع برنامج زمني ملزم.



ولكن في ظل التطورات العالمية خاصة المتعلقة بالتجارة الدولية في مجال الاتصالات، وظهور قواعد تنظيمية تحكم عمل القطاع والرغبة في جذب رؤوس الأموال والحصول على التكنولوجيا، بدأت بعض حكومات دول المنطقة بإعطاء الأولوية لتطوير قطاع الاتصالات. وقد شرع بعض هذه البلدان في التنظيم سواء عبر هيئات الاتصالات أم اللجان الناظمة والرقابية أم الإصلاحات التشريعية في مجال الاتصالات.

وهذا يتضح في العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والنسبة المئوية للخطوط الثابتة لكل شخص. كذلك هناك علاقة بين الإسراع في تحرير قطاع الاتصالات وتسارع توسيع قاعدة المستخدمين للخدمة الهاتفية، وفي هذا الإطار حق المغرب نجاحا في تحرير قطاع الاتصالات، وتقدما في النسبة المئوية في لمشتركي الهاتف الثابت والمحمول. فقد ارتفعت النسبة من ٦٠% في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٠% في المائة عام ٢٠٠٢، وفاقت معدلات النمو ذلك البلد معدلات النمو في العديد من البلدان التي تمثله من حيث الناتج القومي والمستوى الاقتصادي العام.

الشبكات ... بحالة جيدة

تنعم المنطقة عموماً بشبكات إتصالات جيدة - ما عدا العراق - ، فجميعها تعتمد اعتماداً على شبكات رقمية متطرفة، وتعد نسبة أفضل من أوروبا الشرقية. والمثير للانتباه أن الشبكات الهاتفية في معظم دول المنطقة قليلة الاستخدام. إذ تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من ٧٩% في المائة من مجمل الشبكة في حين يصل المتوسط العالمي إلى ٨٣% في المائة ومتوسط الدول الفقيرة إلى ٨١% في المائة ونسبة الاستخدام في البلدان المتقدمة إلى ٨٦% في المائة. وتدل هذه المقارنة على أن استغلال الشبكات الهاتفية في المنطقة منخفض.

إصلاح.. بالتقسيط

رغم الجهد الذي بذلت في مجال الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في عدد من دول الإسكوا سواء في مجال السياسة المالية والنقدية والشخصية أو في فتح الأسواق، يمكن القول إن الإصلاح لا زال في خطواته الأولى.

وفي عام ١٩٩٢ وافقت حكومة الكويت على مقترنات تدعو إلى تحويل الأنشطة التشغيلية في وزارة الاتصالات إلى شركة وخصخصتها لاحقاً، فضلاً عن تعزيز المنافسة

وتؤمن خدمات القيمة المضافة وخدمات نقل البيانات وتحرير أسواق معدات الاتصالات وإنشاء إطار تنظيمي لقطاع الاتصالات. وفي الأردن اعتمد برنامج إصلاح الاتصالات في عام ١٩٩٦، وصدر قانون الاتصالات الجديد الذي أنشأ وكالة تنظيمية مستقلة، وتحولت هيئة الاتصالات الأردنية بمقتضاه إلى شركة عامة ووضع جدول زمني للشخصية. وسمح هذا القانون للقطاع الخاص ببناء وتشغيل شبكات خاصة للبيانات والخدمات الصوتية وغيرها. وفي المملكة العربية السعودية انطلقت دعوة بدعم ملكي عام ١٩٩٧ تمضي بفصل الأنشطة التلفزيونية عن الأنشطة التنظيمية وشخصية قطاع الاتصالات السعودي. وفضلاً عن الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت قامت بلدان أخرى بخطوات ملموسة سواء لتحضير قوانين أم استصدار قوانين أم في طريق الشخصية وفتح السوق.



إجمالي عدد المشتركين بخدمات الهاتف بنوعيها في نهاية عام ٢٠٠١

نسبة المشتركين في الهاتف المحمول إلى إجمالي المشتركين	الهواتف المحمولة لكل ١٠٠ شخص	الهواتف الثابتة لكل ١٠٠ شخص	إجمالي عدد المشتركين لكل ١٠٠ شخص	
% ٣٠	٤,٣٣	١٠,٣	١٤,٦	مصر
% ٥٣	١٤,٣٩	١٢,٧	٢٧,١	الأردن
% ٥٢	٢١,٢٥	١٩,١	٤٠,٤	لبنان
% ١٠	١,٢٠	١٠,٩	١٢,١	الجمهورية العربية السورية
% ٥٤	٩,٠٦	٧,٨	١٦,٨٧	فلسطين
% ٢٦	٠,٨٠	٢,٢	٣,٠	اليمن
% ٦٣	٤٢,٤٩	٢٤,٨	٦٧,٣	البحرين
% ٥١	٢٤,٨٢	٢٤,٠	٤٨,٤	الكويت
% ٥٨	١٢,٣٧	٩,٠	٢١,٤	عمان
% ٥٢	٢٩,٣١	٢٧,٤	٥٧	قطر
% ٤٤	١١,٣٣	١٤,٥	٢٦	المملكة العربية السعودية
% ٦٥	٧١,٩٧	٣٩,٧	١١٢	الإمارات العربية المتحدة
% ٤٤	٧,٤٥	١١,٠	١٨	دول الإسكوا
% ٤٧	١٥,٤٨	١٧,٢	٣٣	المتوسط العالمي
% ٢٥	٠,٩٥	٢,٩	٤	الدول ذات الدخول المنخفضة
% ٤٢	٩,٧٧	١٣,٦	٢٣	الدول ذات الدخول المتوسطة المنخفضة
% ٥٣	٢٥,٤١	٢٢,٧	٤٨	الدول ذات الدخول المتوسطة المرتفعة
% ٥١	٦٠,٢٢	٥٩,٧	١٢٠	الدول ذات الدخول المرتفعة
% ٨٠	١٥,٦٨	٣,٩	٢٠	المغرب
% ٦٣	٨٠,٨٢	٤٧,٦	١٢٨	إسرائيل
% ٥١	٣٠,١٨	٢٨,٥	٥٩	تركيا

- المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات الإحصاءات ٢٠٠٢



استخدام الإنترنت في بعض بلدان المنطقة

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت بين كل ١٠٠ شخص عام ٢٠٠١
مصر	٠,٩
الأردن	٤,١
لبنان	٨,٤
الجمهورية العربية السورية	٠,٤
فلسطين	١,٨
اليمن	٠,١
البحرين	٢٠
الكويت	١٠,٢
عمان	٤,٦
قطر	٦,٦
المملكة العربية السعودية	١,٣
الإمارات العربية المتحدة	٣٤
متوسط دول الإسكوا	٢,١

- المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات الإحصاءات ٢٠٠٢

الحكومة الإلكترونية بين العوائق وفرص النجاح

أول الرحلة.. خطوة

ينظر البعض إلى مصطلح «الحكومة الإلكترونية» على أنه يدل على حكومة، ولكن من النوع الذي يتضمن وزارات تستخدم أجهزة الحاسوب وببرامجه، والبعض الآخر يفهمها على أنها الحكومة التي توفر الإنترنت لجميع السكان وتتصل بهم خدماتياً من خلال الشبكات المختلفة سواء كانت شبكة تعليمية أم صحية أم مصرفية، أم حتى الإنترنط التي تجمع كل هذه الشبكات. أما الخبراء في مجال المعلومات العامة فينظرون إلى الحكومة الإلكترونية من منظور مختلف كلياً، إذ أنهم يعتبرون تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أداة أساسية تعمل من خلالها شرائح المجتمع الحديث بفعالية تؤدي إلى إنتاج حالة اجتماعية تستطيع تحديد المؤسسات والأقسام والدوائر الحكومية ووسائل وأدوات عملها. ومن ثم فإن الحكومة الإلكترونية بالنسبة إلى الخبراء هي نتيجة وليس فعلاً.

لكن كل هذه العملية تبدأ بالطبع في مستويات منخفضة أي على مستوى التعليم والدورات التدريبية من خلال تكثيف جهد وزارات مختلفة لنشر المعلوماتية بين عموم الناس. فوزارات الاتصالات مثلاً تقوم بنشر شبكات الاتصالات الثابتة في كل أرجاء المدن والقرى النائية لكي تتمكن كل أسرة من الحصول على خط هاتفني لاستخدامه أيضاً في الاتصال بالإنترنت، كذلك يمكنها أن تخفض أسعار الاتصالات.

ويمكن لوزارة التعليم أيضاً أن تقوم بإدخال تعليم المعلوماتية في مناهج الدراسة العامة.

ومن جهة أخرى يمكن أن تقوم وزارات الاقتصاد والمالية والتجارة وغيرها باتباع سياسة تخفض الضرائب على أجهزة الحاسوب وسائل أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو تلغيها تماماً.

رياح التغيير

يعتبر بعض المتابعين أنه عندما يصل المجتمع إلى المرحلة التي يتمكن فيها من استخدام التكنولوجيا وإدخال الخدمات المعلوماتية إلى العمل اليومي للدوائر الحكومية فإن الحكومة المتحولة إلى المعلوماتية تستطيع أن تلبس عباءة رياح التغيير. ومن خلال دورها الجديد تصبح محركاً يضع الأفكار الجديدة إلى المجتمع وتستخدم فيما تستخدمه التكنولوجيا لإجراء تحولات حقيقة في الأسلوب الذي تعتمده لوضع سياستها.

كذلك فإن هذه الحكومة تبدأ بتحفيز الطريقة التي تقدم من خلالها الخدمات للمواطنين عن طريق تبنيها للتكنولوجيا في كل مرافقها. ونتيجة لذلك يحدث في مرحلة مقدمة من تطور الحكومة الإلكترونية مفاجأة رائعة عندما تصبح الخدمات العامة، من أوراق رسمية وإجراءات وغيرها، كلها عبر الإنترت. ثم يحدث أمر أروع عندما تصبح مفاصل الحكومة قائمة الليونة وفكراً عصرياً يتجاوز مع المتغيرات بسرعة وفعالية.



فتح الأبواب الموصلة

خطوة على الطريق

تهدف الحكومات من خلال القيام بعملها إلى تأمين الخدمات التي يريدها المواطنون في الوقت المناسب بسهولة وبأقل كلفة ممكنة. لذلك من المتوقع أن يصبح الحصول على الخدمات الحكومية عبر الإنترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى مطلوبا بشدة من المواطنين. وفي دول عديدة نشأت خدمات جديدة وجرى تزويد الناس بالخدمات القديمة بطرق حديثة. ولكن أهم ما فعلته هذه الدول هو توفير وسائل الوصول إلى الخدمات عن طريق وسائل إعلامية مختلفة مثل مراكز الاتصال Call Center وموقع الإنترن特. وقد زُوّدت هذه الحكومات شرائحتها الاجتماعية المختلفة بخدمات حسب الحاجة فلم تفرّقهم بخدمات لا يريدونها ولم تقصر في طرح الخدمات التي يحتاجونها. وعمدت في أحوال عديدة إلى التجاوب السريع مع آرائهم ومتطلباتهم التي عبروا عنها بواسطة وسائل الاتصالات المختلفة. حيث كانت الحكومات ذاتها غير قادرة على التجاوب مع آراء وملحوظات مواطنوها في الماضي لأن وسائل الاتصال بهؤلاء المواطنين لم تكن متوفّرة لديها أو لديهم.

وفي الدول النامية، يُضجّ باستمرار أن التحدي الذي تجابهه حكومات الدول الصناعية المتقدمة تجاهه حكومات الدول النامية بمثيلين إما بسبب انخفاض انتشار وسائل الاتصالات وارتفاع تكلفتها أو لأنخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين أو نتيجة لعائق اختلاف اللغة وانخفاض معدلات التعليم وغيرها من العوامل. لهذا تقسم البلدان المتأخرة في مجال المعلوماتية مشكلتها إلى قسمين، الأول اقتصادي والثاني اجتماعي- ثقافي.

لكن المنظمات والهيئات الدولية التي تحاول مساعدة البلدان الأقل نموا تقول دائمًا بأن هناك خطوة أولى يجب أن

تبداً أولى خطوات التطوير والتنمية على طريق الوصول إلى تحقيق حكومة إلكترونية، بوضع استراتيجية تفصل طريقة تحقيق الهدف. ومن المفترض في حال كانت هذه الاستراتيجية الموضوعة مدروسة جيداً من قبل هيئات أو لجان ذات خبرة، أن تتضمّن خريطة شاملة واضحة مبنية على مبادئ محددة وتتضمن أهدافاً واضحة خصوصاً وأنها قد تمتد على مدى طويل من السنوات. والمعرفة في هذه الاستراتيجية تشكّل الأرضية الصلبة التي يبني كل المشروع عليها. ويقول بعض المتابعين إن المعرفة ليست عنصراً مقتضراً على الحاسوب أو الإنترنط وأن مصدرها ليس حكراً على وسائل التكنولوجيا المختلفة. ويوضّحون أن منهل المعرفة الجيد هو الذي يوفر المعلومات الغزيرة والحرّة، أي، أن تكون المعرفة غير خاضعة للقيود وأن تكون سهلة المنال، وأدوات تداولها متوفّرة ، وجودتها عالية واستمراريتها مؤمنة.. أما نوع وفّتات هذه المعرفة فهي كل ما هو مكتوب أو مسموع أو مقرؤء في أي شأن اجتماعي من الماضي أو الحاضر أو المستقبل، سواء كان دينياً، أم علمياً، أم أدبياً، أم فنياً، .. وإلى أي نمط فكري أنتمي.

وعندما يبدأ المجتمع بفتح أبواب المعرفة وتشريع نوافذها وأباحتها للمواطنين يمكن أن تمارس المعلوماتية دوراً جيداً لأنها تتمتع بقدرة نشر المعرفة بأشكال مختلفة. فالحاسوب والإنترنط والهاتف الخلوي وغيرها من الأجهزة تستطيع إيصال الرسالة المعلوماتية على شكل صورة وصوت ونص وفيديو وصور وجداول تفاعلية مجتمعة في رسالة واحدة. وفي الوقت ذاته تستطيع هذه الأدوات أن توصل الرسالة بين مدن العالم خلال لحظات عبر شبكات الاتصالات الخلوية والفضائية والثابتة.

تمثل الحكومة الإلكترونية تغييراً رئيسياً في ثقافة وممارسة الأعمال الحكومية.



إن الدوائر الرسمية في أي حكومة حديثة تعتمد إدارة ذات كفاءة ونظام معلوماتي متكامل، تجعل من رفاهية المواطن أمراً محققاً. لأنها ستتمكن من تأمين الخدمات والمعلومات بطرق أفضل للناس والشركات، وستؤمن فرصة عمل جديدة في القطاعين العام والخاص. وإذا جرى تطبيق منهج تعليمي جيد فإن الحكومة سوف تساهم في تخفيض نسبة الأممية والفقر. وسيؤدي تطبيق النظام إلى تحقيق نوع من الشفافية بحيث تكون الأعمال غير قانونية أكثر عرضة للكشف. وإذا تمكنت الحكومة من عزل العناصر الفاسدة من مكاتبها فإنها تساهم في تقليل الفساد. وسيكون للمواطنين دور أكثر فعالية في حال وفّرت لهم الأجهزة الحكومية الحقائق كاملة وربما بذلك يتحقق نوع من ردم للهوة الرقمية الداخلية والخارجية والسير في طريق الاقتصاد المبني على المعرفة.



<http://nitp.org.sa/egov/>



<http://portal.dubai-e.gov.ae>

تُخطى في حال قررت هذه البلدان تحسين وضعها. وهذه الخطوة تختلف باختلاف وضع البلد وخصوصياته فإذا كانت المشكلة الكبرى في التعليم، فيجب التصدي لها أولاً، أما إذا كانت الأزمة الاقتصادية هي العائق الأساسي فيجب معالجتها أولاً. ودائماً هناك خطوة أولى على البلد النامي اتخاذها بأمل تحسين ظروف حياة مواطنيه. فالبلدان الصناعية المتقدمة لم تكن جميعها متقدمة حتى فترة قريبة وبينها الكثير من البلدان التي كانت تعيش ظروفاً مأساوية لكنها خرجت منها عندما قررت اتخاذ قرار الخطوة الأولى.

ثم توضع الخطة ويبداً التنفيذ، وتطال التغييرات أموراً صعبة التغيير. ففي بلدان عديدة نفذت مشروع الحكومة الإلكترونية جرى التصدي أولاً لمشاكل إدارية وتنظيمية وبروغراتمية قبل البدء بتجهيز المكاتب بالحاسوب والإتصالات.

إن الفلسفة الرئيسية للحكومة الإلكترونية هي نظرتها إلى الحكومة باعتبارها مصدرًا للخدمات وإلى المواطنين والشركات باعتبارهم زبائن أو عملاء يرغبون في الاستفادة من هذه الخدمات.

أول الغيث.. قطرة

إذا افترضنا جدلاً أن الحكومة الإلكترونية هي نتيجة وليس فعلًا ، فماذا يستفيد المواطنون عندما تتحقق؟

يريد المواطن أمناً واستقراراً ورفاهيةً بأي طريقة ممكنة فإذا حققت الحكومة الإلكترونية ذلك أو ساهمت في تحقيق فسيقوم بدعمها وسيوفر لها كل ما تطلبه. لكن هل ستؤمن له فعلاً مطلباته الأساسية؟

المواطن والحكومة الإلكترونية

إذا أراد مواطن أن ينجز معاملة رسمية في دائرة حكومية، فإن أول أمر يحتاجه هو المعلومات، مثل أين يقبل طلبه ومن يوّقه وكم تكلّف رسومه، وكم من الوقت يحتاج لينجز، وما هي الأوراق المطلوبة منه؟....؟

في حال كان للوزارة المعنية بهذا الطلب موقعاً على الإنترنت تتوفّر فيه كل هذه المعلومات سيوفّر المواطن تكاليف تعادل أجر عمل ليوم واحد أو أكثر. ولنفترض أن في هذا البلد خمسين مليون نسمة، نصفهم يحتاج إلى إنجاز هذه المعاملة مرة سنوياً، فكم سيوفّر هذا البلد سنوياً لإجراء هذه المعاملة فقط؟ تقريباً أجر يوم عمل لنحو ٢٥ مليون نسمة أي ما يعادل أجر ٢٥ مليون يوم عمل. ولنفترض أن المواطن ينجز سنوياً بمعدل وسطي عام نحو ٢٠ معاملة رسمية فكم سيوفّر هذا البلد؟ تقريباً أجر ٥٠٠ مليون يوم عمل!

وبالرغم من بعض المبالغة في الحالة المذكورة فإنها تعبر عن المقصود، وهو أن الخدمات التي ستقدمها الحكومة الإلكترونية لها آثار إيجابية كبيرة على مجتمع الاقتصاد الوطني ونتائج إيجابية لا حصر لها.

الحكومة الإلكترونية هي حالة جديدة وبيئة مختلفة تعبّر عن الثقافة المحلية وليس بديلاً عن الموجود.

أنواع خدمات الحكومة الإلكترونية

***بين المواطن والحكومة G2C** مئات من الخدمات تابعة لقطاعات مثل:

- الخدمات الاجتماعية
- المعاملات الإدارية والمالية
- المراسلات
- التعليم
- المواصلات
- القضاء والأمن
- التشريعات

***بين الشركات والحكومة G2B** مثل:

- التموين
- استدراج العروض
- خدمات للشركات
- البيانات الرسمية

***بين الحكومة والحكومة G2G**:

- المنصات المشتركة
- المكاتب الحكومية التي تحتاجها أكثر من وزارة
- المشاركة بالمعلومات
- التعاون بين الجهات الحكومية المختلفة



بعض أنواع المستندات التي تسهل إنجازها الحكومة الإلكترونية :

١. الهوية
٢. جواز السفر
٣. أوراق الضمان الاجتماعي
٤. دفع الضرائب
٥. المعاملات التجارية
٦. المعاملات العقارية
٧. إصدار الرخص المختلفة
٨. الإشتراك في الخدمات الجديدة



<http://www.informs.gov.lb>



<http://www.inform.misrnet.gov.eg>

**أبرز عوائق التحول إلى الحكومة
الإلكترونية هي مقاومة التغيير من
جانب شريحة تريد المحافظة على
الوضع القائم.**

مؤشر تطبيق الحكومة الإلكترونية في بعض الدول العربية

قياس البنية التحتية					قياس الرأسمال البشري						
قياس الوصول إلى موقع الإنترنط	أجهزة الحاسوب لكل شخص	هاتف ثابت لكل شخص	هاتف نقال لكل شخص	تلفاز لكل شخص	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الوصول للمعلومات	نسبة الحضور من السكان	مؤشر الحكومة الإلكترونية	الدولة		
٢	٠,٥٨	٥,٦٠	٠,٢٧	٦٨	٠,٦٩٣	٠,٢٥٠	٥٩,٥	١,٢٧	الجزائر		
٢	١٢,٩٨	٢٤,٩٧	٣٠,٠٥	٤١٩	٠,٨٢٤	٠,٨٣	٩١,٨	٢,٠٤	البحرين		
٢,٧٥	١,٢٠	٨,٦٤	٢,١٤	١٢٧	٠,٦٣٨	٠,٢٥٠	٤٥,٥	١,٧٣	مصر		
٢	١,٣٩	٩,٢٩	٥,٨٣	٥٢	٠,٧١٤	٠,٥٠٠	٧٣,٦	١,٧٥	الأردن		
٢	١٢,١٣	٢٤,٤٠	٢٤,٨٦	٤٩١	٠,٨١٨	٠,٤١٦	٩٧,٤	٢,١٢	الكويت		
٣	٤,٦٤	١٩,٩٦	١٩,٣٨	٣٥٢	٠,٧٥٨	٠,٢٥٠	٨٩,٣	٢,٠٠	لبنان		
٢	٠,٣٥	١٠,٨٨	٠,٣٦	١٤٣	٠,٧٧٠	٠,٠١	٨٧,٢	١,٥٧	ليبيا		
٢,٧٥	١,٠٨	٥,٠٣	٨,٢٦	١٦	٠,٥٩٦	٠,٤١٦	٥٥,٣	١,٤٧	المغرب		
٢	٢,٦٤	٨,٨٨	٦,٤٨	٥٩٥	٠,٧٤٧	٠,٢٥٠	٨٢,٢	١,٦٤	عمان		
٢	١٢,٥٨	٢٦,٧٧	١٩,٩٦	٨٠٨	٠,٨٠١	٠,١٦٧	٩٢,٣	١,٨١	قطر		
٣	٥٧٤	١٣,٧٢	٦,٣٧	٢٦	٠,٧٥٤	٠,٠٠١	٨٥,١	١,٨٦	السعودية		
٢	١,٥٣	٨,٩٩	٠,٥٨	١٩٨	٠,٧١٤	٠,٢٥٠	٦٤,٨	١,٣٦	تونس		
٢,٥	١٢,٥١	٤١,٧٩	٥٨,٥١	٢٩٤	٠,٨٠٩	٠,٢٥٠	٨٥,٥	٢,١٧	الامارات		
٣	٠,١٧	٢,٢٧	٠,١٧	٢٨٦	٠,٤٦٨	٠,٢٥٠	٢٤,٥	١,٣٠	اليمن		
٢,٧٠	٥,١١	١٥,٠٨	١٣,٠٨	٢٧٦,٧٨	٠,٧٢٢	٠,٢٣٨	٧٣,٨٦	١,٧٢	وسطي الدول العربية		
٢,٦	١٠,١٧	٢١,٤٤	٣,١٥	٢٥٨,٤٩	٠,٧٣١	٠,٦٤٦	٦١,٩	١,٦٢	الوسطي العالمي		
٤	٣٤,٢٠	٥٠,٠٣	٢٦,٣٨	٦٠٧,٦٧	٠,٨٨٧	٠,٩١٦	٧٦,١	٢,٦٠	وسطي اميركا الشمالية		
١,٣	١,١٣	٢,٢٦	١,٧٥	٢٨٨,٤٩	٠,٤٥٣	٠,٤٤٦	٣٨,٩	٠,٨٤	وسطي افريقيا		

المصدر: مأخذ عن تقرير UNDPEPA و ASPA، قياس أداء الحكومة الإلكترونية، منظور عالمي.



بين مقاومة التغيير والأمية وغياب المبادرات الحكومية

الصحة الإلكترونية.. مجرد فكرة

يتجاوز دور تكنولوجيا المعلومات الكثير من التصورات التي يضعها الناس لدور هذا القطاع المتداخل في صلب حياتنا اليومية. وخلال الأعوام التي مضت أثبت قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه أداة أساسية في التحولات التي يمكن أن تحدث في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة المتضمنة للأعمال التجارية والصحة والسياسة والتعليم والثقافة وغيرها من الركائز الاجتماعية الأساسية. وبالفعل هناك فرص اجتماعية واقتصادية ولدتها هذا القطاع الجديد التي ربما سيصل بمجتمعات عديدة بينها مجتمعات دول الإسكوا إلى مرحلة تسمى «مجتمع المعلومات»، أي ذلك المجتمع الممتنع بالبنية الأساسية المناسبة لاستخدام فاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن أبرز الفرص التي انتجتها هذه المرحلة ما يُطلق عليه إسم «قطاع الصحة الإلكترونية» E-Health الذي يعُدّاليوم قطاعاً ناشئاً يجمع المعلوماتية في مجال الصحة العامة والخدمات الصحية بجميع أنواعها. حيث تستفيد الخدمات الصحية من خدمات المعلوماتية عن طريق الأجهزة والمعدات الرقمية والبرامج التطبيقية الإلكترونية وشبكة الإنترنت وسائل الاتصالات التكنولوجية الجديدة. وعلى الرغم من أن التعبير التقني تصعب على التفسير في هذا القطاع، والذي هو في الحقيقة ليس قطاعاً تقنياً من النوع الذي يقتصر فهمه على التقنيين، بل هو قطاع شعبي عام يفترض أن يكون متاحاً لمعظم الناس لأنّه يتناول صحتهم ودواءهم ومستقبل صحة مجتمعاتهم. فإن ما يغلب عليه من تعبير تقنية اليوم ستصبح في وقت غير بعيد تعبير مألوفة. فمنذ زمن غير بعيد، كان «المصل» و«جهاز التنفس بالأوكسيجين» و«جهاز غسل الكلى» وغيرها من الأجهزة ذات بُعد تقني، لكنها اليوم وبعد عشرات السنين على استخدامها باتت أمراً تتحدث عنه ربات البيوت وأبناء المجتمعات من ذوي التعليم المحدود وغيرهم من عموم الناس. لكن السؤال الذي يطرحه اليوم أبناء المجتمعات، مثل مجتمعات دول الإسكوا، هو عن حقيقة هذا القطاع الجديد وكيف ينفعهم، وما هي ضرورته، وهل سيساهم في تخفيف صعوبات حياتهم والمساعدة على التنمية الوطنية؟

نظرة عامة

تمارس الإنترنٌت دوراً متنامياً الأهمية في النظام الصحي العالمي. وتزداد حاجة المواطنين للوصول إلى منافذ للمعلومات الصحية، ومعلومات تخص التجمّعات الأهلية الصحية والصيديليات، والمساعدة الطبية، والوسائل الصحية المختلفة لإدارة حياتهم الصحية إدارة أفضل. وفي هذا المجال يمارس قطاع الصحة الإلكترونية دوراً مهماً في تزويد الناس في المناطق النائية بالمعلومات الصحية وبالمشورة الصحية، أي الحصول على أكثر من رأي من أطباء متخصصين في المجال ذاته، وكل هذا عبر موقع الإنترنٌت. وهكذا فإن تزويد المواطنين بالمعلومات الصحية المطلوبة والضرورية يسهم في إنشاء مجتمعات أفضل صحياً. ولا يمكن أن ينجح ذلك في دول المنطقة إلا بوجود بنية اتصالات ملائمة لاستخدام



من التدخين، والكحول، والمخدرات، والأدوية المخدرة، والحماية من الأمراض، والتغذية السليمة، والصحة العقلية والجسدية، والرياضة البدنية، وغيرها من المخاطر التي يتعرض لها الفرد في مرحلة الشباب.

أما في مجال صحة الأولاد والآباء فيقترح البعض أن يكون التعامل مع حالات معينة عبر المعلوماتية، مثل الإرضاع من الثدي وتغذية الأطفال والمحافظة على سلامة أجسادهم وحمايتهم من الأمراض والسموم وغيرها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بصحّة كبار السن حيث يجب تزويد المواطنين بالمعلومات الضرورية للوصول إلى تحقيق نظام صحي للكبار السن من التغذية الملائمة والاعتناء بهم والمحافظة على حقوقهم.

وفي جانب مماثل قد تكون المعلومات المقدمة من جانب القطاع العام ومؤسساته أكثر أهمية. إذ يمكن للمرجعيات مثل وزارات الصحة ومؤسسات الصحة العامة والضمان الاجتماعي الصحي والإستشفائي تزويد المواطنين بمعلومات مهمة عن الصحة العامة وأساليب التعامل اليومية مع التغذية. فضلاً عن ذلك يمارس القطاع العام دوراً أساسياً في الجانب الإرشادي لحماية المجتمع من الأمراض وتوجيهه صحياً، خصوصاً في قضايا مثل التلقيح وأوقاته أو الحماية من الشمس في أوقات معينة.

حاجات أساسية

ثمة متطلبات لقيام نظام صحي إلكتروني، وعلى الرغم من أن تنفيذها جميعها في وقت واحد هو أمر مستحيل، فإنه من الضروري أن تتعاقب مراحل تنفيذ أي مشروع من هذا النوع لتلمس الجهات المنفذة مدى نجاحه وفعاليته. فالاتصالات الفعالة والمتوافرة في كل المناطق بأسعار جيدة تعد خطوة أولى في إنجاح أي مشروع لهذا القطاع. وعندما تتوفر هذه الحاجات الأساسية يبدأ الاستثمار

الإنترنت لأهداف صحية وبأسعار منخفضة ونوعية خدمات جيدة. ومن جهة أخرى يساهم القطاع الصحي الإلكتروني، في تقديم فوائد لأبناء المجتمعات الذين يصنفهم الخبراء إلى أربع فئات:

- المواطنون الذين يحتاجون إلى معلومات عن الرعاية الصحية.

- المرضى الذين يحتاجون إلى معلومات رسمية عن حالتهم الصحية والمرض الذي يعانون منه، لكي يستعملوا كل هذه المعلومات لدى الأطباء المعالجين وشركات التأمين والمستشفيات عند الحاجة.

- الخبراء في عالم الصحة الذين يحتاجون إلى المعلوماتية الصحية الحديثة وإلى الملفات الصحية الخاصة بمرضائهم وتبادل الآراء مع غيرهم من الخبراء في القطاع نفسه.

- الموظفون الإداريون في القطاع الصحي الذين يحتاجون إلى قطاع صحي معلوماتي لكي يفعّلوا العمل الإداري الصحي في المكاتب وضمن أنظمتهم المعلوماتية سواء داخل المختبرات أم المستشفيات. وينتتج عن ذلك تطوير كبير للقطاع الصحي ينعكس على صحة المواطن.

أبواب الصحة الإلكترونية

مشاريع الصحة الإلكترونية لا تتعامل مع كل قطاع الصحة بل تتناوله مقسماً حسب النوع وال المجالات الجزئية. لذلك تقترح بعض المراجع الخبيرة في هذا الشأن تقسيم مشاريع الصحة الإلكترونية بين الصحة الشخصية، والأسرة والأطفال، وكبار السن والسياسات الصحية، والمؤسسات العامة الصحية، وقطاع الأعمال التجاري الصحي، والوقاية الصحية والاجتماعية والتوعية على هذه المسائل.. ويعتبر بعض المتخصصين في القطاع الصحي الإلكتروني أنه من الممكن القيام بعمليات التوعية الخاصة بالصحة الشخصية بواسطة الإنترن特 والهاتف المحمول (رسائل) لتسليط الضوء على المخاطر التي تهدد الشباب



ويبدو أن المجتمعات في دول الإسسكوا لم تشق بعد بالإنترنت والخدمات المعلوماتية العامة فكيف ستتحقق بالنظام المعلوماتي الصحي؟! ولهذا الأمر علاقة بالوعي الاجتماعي بالمعلوماتية ويرتبط بالنظرة الاجتماعية العامة لكل خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وترتبط الثقة ارتباطاً وثيقاً بالأمية الكلاسيكية التي تعاني منها الدول العربية وسائر دول الإسسكوا. فالوعي المعلوماتي يرتفع حيث يرتفع مستوى التعليم وخصوصاً الجامعي وتتحفظ في الحالة المعاكسة.

أهداف القطاع الصحي الإلكتروني

- رعاية صحة الناس.
- رفع مستويات نوعية حياة الناس.
- تفعيل دور وقدرات القطاع الصحي في كلا القطاعين العام والخاص.
- تزويد القطاع كاملاً بقوة إضافية عبر المعلومات في شتى الميادين.
- تأمين مصدر معلومات صحي للمواطنين والخبراء في القطاع الصحي، يكون ملائماً وذًا نوعية جيدة و دائم التحديث.
- تأمين شبكة اتصالات قوية ضمن القطاع الصحي لرفع مستويات التواصل.

تجربة أوروبية

تجري في ألمانيا حالياً تجربة نظام «طب عن بعد» *Telemedicine*, بدعم من الاتحاد الأوروبي، وأسمها *Diadem*, مخصصة لمرضى السكري الذين يشكلون هاجساًًا لمؤسسات الضمان الاجتماعي في بلدان عديدة لأنهم يكلفونها الكثير من المال. وتقول بعض الدراسات إن مريض السكري يكلف السلطات الطبية في بعض دول أوروبا مرة ونصف مرة أكثر من الشخص العادي الذي لا يعاني

في القطاع بالتوافر تدريجياً خصوصاً في مستشفيات القطاع الخاص والمخابرات وشركات التأمين الصحي وشركات الأدوية والصيدليات. وت تكون البرامج التطبيقية الخاصة بأي مشروع نظام صحي إلكتروني في بادئ الأمر من البرامج التي لها علاقة بالإدارة والمحاسبة والاتصال عن بعد بين غرف العمليات في المستشفيات والأرشيف الإلكتروني. وفي مرحلة لاحقة تبدأ الحكومات بدعم هذا القطاع فتوفر نظاماً إلكترونياً للاستشفاء خاص بالمواطنين ويتم اعتماد نظام الإلكتروني للضمان الصحي الوطني.

لذلك فإن الوعي لأهمية المعلوماتية عموماً هو شرط أول، يليه الوعي العام لأهمية الإنترت والموقع الإلكتروني. فتوفر الواقع المتخصص بالقطاع الصحي يستدعي أولاً وجود متخصصين بتصميم هذه الواقع وإدارتها مما يقتضي من جهة أخرى توفير استخدام الإنترت لكي يتمكن الناس من الحصول على المعلومات الصحية. فنجاح نظام صحي معلوماتي يحتاج إلى أن تكون تكنولوجيا المعلومات الوطنية منتشرة ومزدهرة بطبيعة الحال.

دول الإسسكوا أبرز صعاب القطاع

أبرز المشاكل التي تواجه قطاع الصحة الإلكترونية في دول الإسسكوا تتركز في نقص المبادرات الحكومية، والنقص لا يقتصر على قطاع الصحة بل يطال في كثير من الحالات الاحتياجات الأساسية في البنية الأساسية للاتصالات. وتعاني هذه الدول من نقص كبير في البنية الأساسية والتشريعات والقوانين التي تحكم هذا المجال بأولوياته، أي في التجارة الإلكترونية والتعريفات القانونية لهذا المجال وأعماله وخدماته. وأخطر ما في هذه النواقص هو ضعف الأمان الإلكتروني مما قد يعرض ملفات المرضى للاختراق في أي أرشيف وطني، ولهذا الأمر انعكاساته ونتائجها الدرامية الكبيرة على مجلـم المشروع الوطني المعلوماتي. وعلى الصعيد الاجتماعي وبنيته وتركيبـه يلاحظ المراقبون مقاومة شديدة للتغيير مما يجعل الانـتقال الوطني إلى الأنظمة المعلوماتية أمراً في غاية الخطورة والصعوبة.



أمراضاً. وفي بريطانيا مثلاً، تتكلف السلطات الطبية نحو ٢٠ إلى ٣٠ مرة ما تتكلفه على مرضى السكري لأن هؤلاء لا يتبعون علاجهم باستمرار. هنا يبرز دور نظام الطب عن بعد Diadem الذي اعتمدته الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، وبقي قيد الاختبار حتى آخر حزيران/يونيو ٢٠٠٣. وفكرة هذا المشروع تقوم على وصل مرضى السكري بنظام Medstage، ودورياً يضع المرضى عينة دم في جهاز متصل بالحاسوب المتصل بيده بهذا النظام عبر الهاتف. وإذا رصد النظام أي خطأ أو معلومات غير عادية لدى أي مريض، يقوم بإعلام حاسوب في مركز اتصالات يكون فيه موظف، يتصل بيده بالمريض ويعلمه مثلاً بأن لديه مشكلة في أمر محدد ويوصيه باتباع حمية أكثر شدداً لأن نسبة السكري مرتفعة في دمه... وبهذه الطريقة لن يزور المريض طبيبه المعالج إلا في الحالات الضرورية. وهذا ما يوفر مبالغ كبيرة على الحكومات من موازناتها السنوية الصحية باستخدام المعلوماتية الصحية. ويعتبر البعض أن أي نظام معلوماتي صحي لا يتيح للطبيب أن يرى أعراض مريضه لن يكون فعالاً. لهذا أيضاً يجري تطوير نموذج جديد باسم مشروع Tosca بدعم من الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ العمل على المشروع العام الماضي وجرت تجربته والتأكد من بعض جوانبه. ويستهدف هذا المشروع توفير إمكانية تشخيص عن بعد أمراض جرثومية في بعض أجزاء من العين لمكافحتها مبكراً. ويقول خبراء هذا البرنامج إن النجاح فيه يمكن في تسهيل إرسال الصور و«المشاهد» إلى المعالج لكي يرى شكل العين الخارجي والداخلي.

والصحة عموماً تتضمن نقاطاً عديدة وأوجهها مختلفة ومراحل تشخيص ومتطلبات متنوعة، منها ما هو إعلامي ومنها ما هو تشخيصي. فالوقاية مثلاً تعتمد على إعلام الناس بطرق ووسائل لحماية الصحة، وهنا تلعب الإنترن特 دوراً حيوياً خاصة عبر موقع متخصص. وتتبع الواقع المتخصص بالإعلام الصحي لمرافق ومؤسسات طبية عالمية وتتوفر عبر صفحات موقعها ما يشبه مكتبة هائلة للمعلومات الصحية. وتشمل المعلومات أخباراً عامة عن الأمراض الجديدة مثل السارس، أو الأمراض المعروفة مثل الإيدز والطاعون وغيرها. وتتناول هذه الواقع المعلومات الطبية للأعمار المختلفة مثل الأطفال واليافعين والكبار. وتحتاج مستشفيات عديدة تملك موقع على الإنترن特 تضع فيها معلومات مهمة عن مشكلات صحية متعلقة سواء بالأمراض الفصلية أم بالمشكلات الصحية الناتجة عن التلوث وحياة المدن. لذلك، تقدم الإنترن特 ووسائل الاتصالات المعلوماتية الحديثة مساعدة قيمة للناس الذين يستخدمونها.

* بعض المبادرات الصحية الإلكترونية

الدولة	بعض المبادرات
الأردن	قامت بعض المستشفيات الأردنية والأميركية بتنفيذ مشروع للطب عن بعد (Telemedicine) عبر الأقمار الاصطناعية. وجرى تزويد بعض المراكز بأجهزة «المؤتمرات الفيديوية» Video Conferencing.
فلسطين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصحة الفلسطينية يعملان على تنفيذ مشروع هام وهو عبارة عن نظام صحي معلوماتي لدعم كامل القطاع الصحي الفلسطيني في مجالات مختلفة مثل الدراسات والتشخيص.

* نسبة الواقع الصحية من أصل مجمل الواقع في بعض دول الإسكوا

الدولة	نسبة موقع المستشفيات و العيادات
الأردن	%٧
لبنان	%٨
فلسطين	%٤
سوريا	%٠

* المصدر:

promoting e-health applications towards an information society in escwa members countries,/escwa/ICTD/2003/WG.1/7 January 2003



التعليم الإلكتروني في المنطقة بين الحواجز والحظوظ

رحلة البحث عن المعرفة

يجب أن تتضمن عملية التعليم غرفة وطلاباً ومعلماً... خطأ، لم يعد من الضروري أن يرتبط التعليم بالطريقة الكلاسيكية. رامي (التونسي الجنسية) يعرف ذلك جيداً لأنه حاز على شهادة البكالوريوس عبر دراسة امتدت أربعة أعوام دون أن يقابل أياً من رفقاء الطلاب أو أساتذته المشرفين. لقد استخدم الإنترن特 للحصول على دروسه واستخدمها لإرسال أعماله كي يصححها الأستاذ وكذلك لإرسال بحث التخرج. وفي النهاية أرسلت إدارة الجامعة شهادته عبر البريد الإلكتروني. الحالة المذكورة يمكن أن تنطبق على العديد من الطلاب في دول الإسكوا وخارجها الذين يودون إكمال تعليمهم من دون الاضطرار إلى السفر خارج الوطن، فالإنترنرت توفراليوم وسيلة الاتصال المتكاملة للحصول على المعرفة بمستواها الجامعي وغير الجامعي. وقد أثبتت الإنترنرت جدواها التعليمية في المنطقة العربية خصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ التي أدت إلى امتناع السلطات في بعض بلدان أوروبا وأميركا الشمالية عن منح تأشيرات للطلاب.

فهل يملك نظام التعليم الإلكتروني فرصة في المنطقة؟ وكيف يمكن الاستفادة من تجربة «الاتحاد الأوروبي في مبادرة التعليم الإلكتروني» European Union e-learning Initiative

التعليم التقليدي.
ويطلب هذا النشاط التعليمي أن يتمتع المواطن والبلد بالجهوزية التي تسهل العملية.

على صعيد الفرد، من المفترض أن تكون مراحل تعليمه الابتدائية والمتوسطة قد زودته بمجموعة من المهارات المعلوماتية، أما البلد فمن المفترض أن تتوفر

لتلتقي مجموعة من الكتابات والدراسات الحديثة على تعريف التعليم الإلكتروني بأنه: «استخدام التكنولوجيا لإدارة وتصميم وإيصال و اختيار ونقل وتدريب ودعم وتوسيع التعليم بكل أنواعه. وبأنه استخدام تكنولوجيا الشبكات لخلق أو إيجاد ورعاية وتعزيز ودعم النشاطات التعليمية من دون الالتزام بالزمان والمكان.

ومن المفترض أن يتخطى هذا النوع من التعليم موقع الإنترنرت واستخدامها ليصبح عملية متكاملة بديلة عن



فيه بنية أساسية معلوماتية تسهل التعليم الإلكتروني. لكن ما هي هذه المتطلبات بالتحديد؟

واجبات الحكومة

إذا تعاملت الحكومة مع بعض أو كل هذه المتطلبات سيكون عليها أن تعامل مع «مشاكل» تحتاج حلولاً، و«حواجز» ينبغي تخطيّها. وأول ما تعامل معه أي حكومة في بلدان المنطقة في إطار عملية التطوير المعلوماتي هو الجاهزية الإلكترونية. وهذا يعني وضع خدمات الاتصالات بتصرّف كل السكان. ولتحقيق ذلك تحتاج الحكومة إلى تنفيذ مشاريع لبنيّة الاتصالات التحتية قد تكلّف أرصدة كبيرة في موازناتها السنوية.

بعد ذلك سيكون عليها أن تتعاطى إيجابياً مع دعم شبكتها الخاصة بالاتصالات بمجموعة معدات وأجهزة توفر تقنيات اتصالات جديدة لجعل قنوات الاتصالات المعلوماتية سريعة قادرة على مواجهة ضغط الاتصالات. وثمة أسماء عديدة لتقنيات الاتصالات المطلوبة لتسريع الاتصالات من أجل التعلم عن بعد وغيرها من الخدمات المعلوماتية، منها مثلاً مجموعة خدمات تقنية «الحزمة الواسعة» Broadband، الأسماء والتقنيات هنا ليست المهمة، المهم هو ما تؤديه.

وفي مرحلة لاحقة ستحتاج الحكومة إلى التعامل مع مشاريع مثل تطوير البنية القانونية التي تنظم عمل الإنترنت، كأن تلغي الحواجز القانونية من أمامها وتسهّل استخدام مجمل خدماتها مثل نقل الصوت اعتماداً على بروتوكول الإنترنت VoIP. كذلك سيكون ضرورياً أن تملك الحكومة رؤية بعيدة المدى تتخذ معها قراراً يجعل الإنترنت مجانية كما حصل في بعض بلدان الإسکوا.

هذا سيسهل على كافة المواطنين الوصول إلى الإنترنت واستعمالها. وعلى الحكومات أيضاً التعاون مع مختلف القطاعات لبناء قاعات حواسيب موصولة على الإنترنت متاحة لكافة المواطنين بحيث يمكن استخدامها في عملية التعليم على مدى الحياة. ومن المواضيع التي يجب

يورد الخبراء مجموعة من المتطلبات، ولكنهم يركزون على التالي:

- شبكة اتصالات ثابتة تتمتع بأحدث التقنيات، مما يؤهلها لنقل المحتوى بين الحواسيب بأسرع الطرق الممكنة وأفضلها، وأن توافر هذه التقنية لكل من يود استخدامها.
- تأمين التدريب المطلوب والمتواصل مع الدعم لكل المتعلمين والمعلّمين في مجال استخدام المعلوماتية في العملية التعليمية.
- إجراء أبحاث حول الطريقة الفضلية التي يجب اعتمادها في التعليم عبر الإنترنت.
- الالتزام ببرنامج لمراقبة محتوى المواد التعليمية التي تصل إلى الطلاب عبر الانترنت، والتأكد من أنها تمثل أعلى المستويات التعليمية في العالم، ومن أنها تحقق الهدف المطلوب.
- مراجعة القوانين والتشريعات التي تتعلق بالتعليم وإجراء كل التغييرات الضرورية عليها لتحقيق متطلبات التعليم عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- تحقيق وضع أمني إلكتروني يؤمن بالخصوصية والأمن للمتعلمين عبر الإنترنت.
- مواصلة دعم برامج التعليم عبر الإنترنت ودعمها بكل طاقة المؤسسات الحكومية المختلفة التي لها علاقة بهذا النوع من النشاط الاجتماعي.



التعامل معه على أنه هدف بل مرحلة تتحقق باعتبارها نتيجة طبيعية، فهو حلقة في سلسلة أو جزء من دائرة الدولة الإلكترونية، والوصول إليه يستدعي التحلي بقدر كبير من الوعي الجماعي. وهنا تبرز أهمية تجارب عالمية توصلت إلى قطاعات ونتائج بعد خوضها التجربة.

أبرز المشاريع المتعلقة بالتعليم عبر الإنترنت كانت في «المبادرة الأوروبية للتعليم الإلكتروني» European E-Learning Initiative التي اتخذ قرارها في بروكسل وأدت إلى بدء تنفيذ خطة إقليمية بدعم أوروبي. وقد لخص البعض هدف المبادرة على أنها عمل بهدف تنشيط الانتقال من التعليم التقليدي إلى التطبيقات الإلكترونية (برامج وأنظمة معلوماتية) الخاصة بـ«تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» ICT لتوفير نظام تعليمي مرن وبناء القدرات أو كما تسميه جهات في الاتحاد الأوروبي «تصميم أساليب تعليم المستقبل». ومع إقرار المشروع عام ٢٠٠١ دعى مجلس الاتحاد الأوروبي أعضاءه إلى ١٦ خطوة كان من بينها:

- رعاية ودعم اتجاه تعليمي أوروبي مشترك معتمد لتأسيس مناهج دراسية معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مستوى التعليم العالي، وذلك عبر رعاية مبادرات مشتركة بين البلدان في مجال التعليم الجامعي ووضع نماذج شهادات ومعايير تعليمية مشتركة.

- التعاون وتبادل الخبرات في ميدان التعليم الإلكتروني وتنمية المناهج خصوصاً في دعم إنشاء مجالات تلقي افتراضية بين البلدان الأوروبية (مثل موقع الانترنت، واللقاءات الفيديوية Video Conference عبر شبكات الاتصالات، وغيرها..)، إضافة إلى إنشاء شبكات معلوماتية أوروبية متشابهة مخصصة للتعليم وتسخيرها لخدمة المعلمين وجلسات التدريب والاتصال التي يجرؤونها مع طلابهم عبر الانترنت.

أن تواجهها الحكومات هي مسألة حماية الملكية الفكرية التي سيساعد تطبيقها على نشر العمل الفكري وتحقيق عائدات مالية لمؤلفيه.

إن تشجيع التعليم والتعلم وخلق حواجز كلها من قبل الحكومات، سيعود بالنفع الأكيد على المجتمعات.

أبرز معوقات التعليم الإلكتروني في المنطقة

- ١- انخفاض الدخل الفردي
- ٢- انخفاض مستويات التعليم
- ٣- عدم توافر محتويات باللغة العربية
- ٤- انخفاض انتشار شبكات الاتصالات
- ٥- عدم اعتماد الحكومة على المعلوماتية

التعليم عبر الانترنت

لكل دولة نظام وشعب ومؤسسات وأرض وسيادة... لكن أهم ما تملكه أي دولة هو إرادة تحقيق أمر ما. فشلة دول تصمم على تحقيق تفوق اقتصادي وغيرها يحاول تحقيق تفوق عسكري أو علمي - تكنولوجي، لكن الأهم أن تتوفر حالة طموح جماعية تعمل على تحقيقها إدارة حكومية تعلم الفرق بين ما هو صحيح وما هو خطأ. التعليم عبر الانترنت هو حالة تتطلب التخطيط اعتماداً على طموح جامع، لأن الدولة التي تريد تحقيق هذا الامر ينبغي أن تكون بعيدة النظر وصاحبة «رؤية». السبب هو أن المجتمع الذي يقرر أن يدفع بعملية مثل التعليم الإلكتروني إلى الأمام، عليه أن يوفر مجموعة كبيرة من المتطلبات التي لها في النهاية ثمنها وتکاليفها وبالتالي، تضحياتها. لكن لماذا؟

التعليم عبر الانترنت ليس عملاً منفرداً معزولاً عن غيره، وبقدر ما هو هدف يشكل أيضاً جسر عبور إلى ضفة الرقي الحضاري العام. لذلك فإن الوصول إليه لا يكون عبر



وبرامج وأنظمة تشغيل سهلة الاستخدام.

- تأمين ظروف نمو سوق مربحة لتنمية متطلبات التعليم الإلكتروني سواء كان الأمر يتعلق بالأجهزة أم بالبرامج أم بالنشر الإلكتروني (أي نشر كتب ومراجع عبر الوسائل المعلوماتية الإلكترونية المختلفة).

- رفع معدلات الاستثمار في مجال التنمية الاحترافية المستمرة للمتعلمين (أي إجراء التدريبات عبر الوسائل المعلوماتية) وتعزيز معطياتهم وحوافزهم.

- تطوير مناهج تعليمية مرنّة تستوعب الجميع وأطر تجمع المتباعدين جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً، لتزويد الناس بالمهارات المطلوبة للمشاركة في عصر المعلوماتية.

- توسيع فكرة منتديات ومواقع متخصصة ونشرها لطالع المجتمعات المختلفة.

- تأمين محفّزات ودوافع مالية لتشجيع المؤسسات على إطلاق مشاريع تعليم عن بعد.

- تأمين تمويل من جهات حكومية إلى المؤسسات لتدفع في مشاريع التعليم الإلكتروني، واستكشاف فرص التعاون بين القطاعين العام والخاص لتنمية هذا القطاع.

تشير معلومات من مصادر مختلفة إلى أن ثلث الرجال وأكثر من نصف النساء في العالم العربي لم يتلقوا أي نوع من أنواع التعليم ويجهون الكتابة القراءة

- إقامة جامعات أوروبية «افتراضية» Virtual (أي تتوالى مع طلابها عبر الإنترنت)، مبنية على شراكات وتعاون مع الجامعات الأوروبية التقليدية، وتوحيد المناهج التعليمية الأوروبية في مختلف الجامعات.

وقد اعتبر المراقبون المبادرة الأوروبية مشجّعة ولكنها لم تتجه إلى مجموعة محددة تجعل تطوير فكرة التعليم الإلكتروني ذا أفق واعد. وبالنسبة لهؤلاء المراقبين فقد كانت نسب استخدام الإنترنت في بلدان أوروبية عديدة منخفضة، لذا كان مطلوباً أن تبذل جهود لرفع مستوى انتشارأجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت وتخفيض أسعار استخدام الإنترنت. المشكلة الثانية كانت توحيد المقاييس والمفاهيم ولغة تبادل المعلومات إلى أكبر حد ممكن خصوصاً بوجود لغات وطنية عديدة في أوروبا. وفي ذلك الوقت أي عام ٢٠٠١ لاحظ خبراء أوروبيون في قطاع تكنولوجيا المعلومات وجود نقص خطير في العمالة الماهرة والخبرات التقنية متزامناً مع انخفاض في الاستثمار في القطاع. وقد تطرّقت القمة الأوروبية للتعليم عن بعد في بلجيكا إلى هذه المسألة واعتبرت أنه من الضروري رفع الحواجز أمام استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وانتشارها واتصال الشبكات الأوروبية بعضها. وأفضت القمة أيضاً إلى الإعلان عن مجموعة من التوصيات، أهمّها :

- ضرورة توفير الاتصالات المعلوماتية (الإنترنت، الهاتف المحمول،...) للجميع ووصل كل جهاز المعلوماتية ببعضها في كل زمان ومكان.

- وجوب توفير مناخ ملائم لتنمية مفهوم التعليم الإلكتروني وتبني مفاهيم واسعة لجعل انضمام مزيد من المتعلمين عن بعد إلى الموجة الجديدة أمراً ممكناً.

- التركيز على إجراء دراسات وأبحاث في علوم أصول التدريس وال التربية والمحظى المعلوماتي وتوفير أجهزة



فرص المنطقة

ربما تختلف المنطقة عن أوروبا في جوانب عديدة ولكن التجربة الأوروبية هي الأقرب إليها عالمياً. ويعتقد البعض أن الاختلافات بين أوروبا والمنطقة في الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا تنفي أهميةأخذ العبر من التجربة في التعليم الإلكتروني لأن أوروبا ذاتها لم تصل بعد إلى نتائج مرضية في هذا المجال ولا تزال في أولى مراحل التحضير والاستكشاف. ومن ناحية أخرى يمكن للمنطقة الاستفادة حتماً من التجربة الأوروبية خصوصاً في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ويشير بعض الخبراء إن دول الإسكوا يجب أن ترعى إنشاء برنامج يأخذ في الاعتبار الخصوصيات العربية ويستفيد من التجارب الأوروبية. والفارق التي يمكن تصنيفها في هذا المجال هي أن التعاون في أوروبا بدأ منذ أكثر من ٣٠ عاماً بين البلدان المختلفة على الرغم من الاختلاف الثقافي والقومي بين الدول. أما في المنطقة، فيجب الاستمرار في مخطط تقريب وجهات النظر بين الدول وصولاً لتحقيق أكبر قدر من العمل المشترك والذي يمثل التعليم مجالاً كبيراً له، حيث تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حالياً بتعاون خلاق بين دول المنطقة، عن طريق بناء جامعات ومعاهد إفتراضية وكذلك مكتبات ومراكز للمعلومات.



التجارة الإلكترونية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الفرص الضائعة

اعتمدت التجارة لعقود مضت على أدوات ووسائل ساهمت في جعلها عملاً منتجاً مثمراً بين الشعوب والحضارات. وعرفت خلال مئات السنين التي مضت أساليب عديدة تغيرت مع التطورات العلمية. وشهدت التجارة محطات انتقالت خلالها من عهد إلى آخر تدعيمها جهود العاملين فيها. لكن التطور الأكبر الذي عرفته كان بسبب وسائل الاتصالات كما حدث حين بدأت خدمة التليغراف بين قارتي أوروبا وأميركا عام ١٨٣٧ على يد كل من تشارلز ويستون و ويليام كوك و صموئيل مورس. ومنذ ذلك الوقت أثبتت الاتصالات السريعة أنها بــالغالــها الاعتماد على البريد التقليدي قد أدت إلى ثورة في سرعة أداء الأعمال التجارية خصوصاً في ما له علاقة بالأعمال المصرفية مثل الحالات المالية والشيكــات وغيرها من الأعمال الضرورية لإتمام الأعمال التجارية. لكن المنعطــف التاريخي الأــكــبر في التجارة هو بلا شك ثورة الاتصالات الجديدة التي بدأت في منتصف القرن العشرين وارتــقــعــتــ مستواها وتــأــثــيرــهاــ فيــ بداــيةــ ثــمــانــينــاتــ القرــنــ المــاضــيــ حين انتشرــتــ الــاتــصالــاتــ النــقــالــةــ وــالــفــضــائــيــةــ عبرــ الأــقــمــارــ المــدــارــيــةــ وــالــإــنــتــرــنــتــ بــكــلــ خــدــمــاتــهاــ مــثــلــ البرــيدــ الــإــلــكــتــرــوــنيــيــ وــالــمــوــاــقــعــ الشــبــكــيــةــ المــتــخــصــصــةــ فــيــ تحــوــيلــ الــأــمــوــالــ وــتــنــظــيمــ تــبــادــلــهاــ وــغــيرــهاــ.

وفي المنطقة عرفت التجارة تطورات عديدة مع كل تطور لهاــ هذا القطاع عالمياً، لكن انتقال التطور العالمي المتمثل في الثورة الرقمية إلى المنطقة لم ينشط حتى الآن بسبب مجموعة من العوامل. إذ يعتبر بعض المراقبــينــ أنــ التجارةــ الــإــلــكــتــرــوــنيــةــ مــثــلــ الخــدــمــاتــ الــإــلــكــتــرــوــنيــةــ العــدــيــدةــ،ــ تعــانــيــ منــ نــقــصــ فيــ الجــهــودــ الــحــكــومــيــةــ وــمــنــ انــخــفــاضــ الــاســتــثــمــارــ التجــارــيــ وــقــلــةــ الــمــســتــخــدــمــيــنــ مــاــ يــجــعــلــهــ وــســيــلــةــ مــســتــبــعــدــةــ فــيــ الأســوــاــقــ.ــ وــلــأــنــهــاــ لــمــ تــصــبــحــ وــســيــلــةــ أــســاســيــةــ،ــ يــطــغــىــ عــلــ مــفــهــومــ التــجــارــةــ الــإــلــكــتــرــوــنيــةــ فــيــ دــوــلــ الــمــنــطــقــةــ نــوــعــ مــنــ الضــبــابــيــةــ لــدــيــ الــعــدــيــدــ مــنــ العــاــمــلــيــنــ فــيــ أــســوــاــقــ الــمــنــطــقــةــ وــهــنــيــ أــحــيــاــنــاــ لــدــيــ الــمــتــخــصــصــيــنــ.ــ فــكــيــفــ يــبــدــوــ الــوــضــعــ عــرــبــيــاــ؟ــ وــلــمــاــ يــقــولــ الــبــعــضــ إــنــ التــجــارــةــ الــإــلــكــتــرــوــنيــةــ فــيــ الــمــنــطــقــةــ هــيــ عــبــارــةــ عــنــ فــرــصــةــ ضــائــعــةــ؟ــ



في قسم مبيعات منتجات البترول عبر الإنترنت (IPPS).

Internet Petroleum Products Sales لخدمة أقسام يتعلّق عملها بالبترول السائل. ويقدم هذا النموذج في الأعمال الإلكترونية نشاطاً تجاريًا يعتمد على التكنولوجيا وبرامجهما الإلكترونية لتسهيل أعمال المبيعات. وقد أدى استخدام هذا النظام في الشركة إلى رفع مستوى العائدات من مبيعات منتجات مثل غاز البروبان Propane والبوتان Butane ويسهّل النظام التابع لقسم مبيعات منتجات البترول عبر الإنترنت عمل قسم المبيعات الذي ينشر عبر موقع محدد موجّه لزبائن الشركة. وقد أدى تطبيق هذا النظام إلى رفع مبيعات الشركة وتسهيل عملية الشراء بالنسبة للزبائن الذين يقدمون طلبات الشراء عبر الإنترنت ويتلقوّن الرد من الشركة بالوسيلة ذاتها.

ونتيجة لنجاح عمل شركة مثل آرامكو في مجال التجارة الإلكترونية فإن عدداً كبيراً من الشركات في القطاع ذاته اندفع ليؤسس أنظمة حاسوبية داخلية ويدعمها ببرامج تطبيقية حديثة للعمل عبر الشبكات الرقمية. ويعتبر بعض الخبراء وشركات الدراسات في هذا الميدان اليوم أن أصحاب الشركات في قطاع الطاقة قد افتقعوا بجدوى الأنظمة المعلوماتية. وقد ساهم في افتقارهم توجّه منافسيهم إلى المعلوماتية ونصائح مدربين الشباب.

خطوات

طبقت بعض الدول العربية أو هي في طريقها لتطبيق خطط إلكترونية وخطط لتنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنجاح هذه الجهود يجب على هذه البلدان أن تستنبط أساليب وفرص اقتصادية جديدة واعتمادها على التجارة الإلكترونية. فالتجارة الإلكترونية يمكن أن تؤدي إلى تغيرات عميقة في بنية الاقتصاد وأن تسرّع التطورات الاجتماعية، لكن لا تستطيع التجارة الإلكترونية أن تقدم علاجات فورية لمشاكل أي اقتصاد. ولذا يعتبر هؤلاء الخبراء أنه من الخطأ الإيهام بقدرات خيالية للتجارة الإلكترونية ولا يجب تشجيع أي إفراط في التوقعات تجاه هذه الأساليب الجديدة في أداء الأعمال. وفي المقابل فإن الوعي الاقتصادي العربي للدور الحقيقى للتجارة الإلكترونية يمكن أن يرفع من فعالية وإنجازية الأسواق بشكل لم يسبق له مثيل.

لكن ما تقدم لا يعني بأي حال أن النشاط التجاري الإلكتروني العربي معذوم، فهناك قطاعات سباقية لجأت إلى حلول الخدمات الإلكترونية واعتمدتها منذ أعوام مثل قطاع النفط والبتروكيمائيات والغاز والمناجم والتعدين. والشركات التي استخدمت التكنولوجيا في أقسامها الإنتاجية لمست نتائج وفوائد التجارة الإلكترونية، لذا فإنها طبّقت سياسة حققت بموجبها تقدماً ملحوظاً في المنطقة. والعديد من الشركات العربية المتوسطة والكبيرة الحجم في قطاع الطاقة والنفط تستخدم حالياً أنظمة التجارة الإلكترونية في أقسام المبيعات فيها فضلاً عن أقسام أخرى توازيها أهمية مثل المشتريات وتنمية الأعمال وتتنفيذ العقود وتسويق الخدمات والمنتجات عبر الإنترنت. ومن أبرز الشركات التي طبّقت هذا النوع من السياسات آرامكو Aramco التي قدمت نموذجاً يحتذى به



فعالية بيع التجزئة الإلكتروني

ويعطى عادة مثال شركة وال مارت Wal-Mart المتخصصة في مبيعات المواد الاستهلاكية. استطاعت هذه الشركة من خلال تحديث عملها الداخلي واعتمادها على نظام معلوماتي شبكي داخلي الاستغناء عن وجود مخازن! وعلى الرغم من الدهشة التي تسببها هذه المفاجأة للمتخصصين في مبيعات المواد الاستهلاكية، فإن الحقيقة هي أن وال مارت استفنت فعلاً عن المخازن، لأنها تعرف في كل لحظة ما موجود لديها من بضاعة واحتياجاتها بالضبط وبالتفصيل الكامل. لذا فهي تطلب فقط ما تريده من دون الحاجة إلى التخزين. والاستغناء عن المخازن هو أمر في غاية الأهمية لأنه يحقق وفراً كبيراً بتخفيض نفقات الشركة.

تملك مبيعات التجزئة عالمياً حظوظاً كبيرة نتيجة انتشار الخدمات الإلكترونية. وتنشر حالياً على الإنترنت متاجر افتراضية لبيع التجزئة في كل المجالات، ومنها مراكز التوزيع وإعادة التوزيع والمصنعين وشركات النقل وغيرها. وتتمتع الشركات التي تتبع عبر أنظمة وموقع إلكترونية بأنظمة معلوماتية مفيدة تجارية. وتتمثل هذه الأنظمة بتوافر شبكة اتصالات معلوماتية داخل الشركة تربط أقسام الإدارة والمحاسبة والخدمات والمبيعات بمستودعات المنتجات وغيرها من الأقسام الفعالة مثل التسويق وتنمية المبيعات. وترتبط معظم الأقسام بقاعدة معلومات موحدة تجعل جميع الأقسام على اتصال بالزبائن وعلى بيته من التطورات في المبيعات. فالاستفادة لا تقتصر على تفعيل العمل الداخلي للشركة بل أيضاً على تفعيل المبيعات عبر



الإنترنت من خلال موقع يعرض المنتجات والخدمات ويتفاعل مع الزبائن. الأمر الآخر الهام هو عدد الزبائن والسوق، فعندما تدعم مبيعات الشركة التقليدية بالمبيعات الإلكترونية فإن الشركة تدخل أسواقاً جديدة كانت صعبة الوصول بالنسبة لقسم المبيعات والتسويق وبالتالي فإن احتمالات ارتفاع معدل المبيعات يصبح فقط مسألة وقت. كذلك إن توسيع الأسواق وارتفاع عدد الزبائن يزود الشركة بذراع طويلة تخرق الأسواق وتجتاز المسافات بفعالية.



التجارة الإلكترونية : تقدیرات و توقعات (مليارات الدولارات)، فقط B2B

المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
Forrester	-	-	-	٢٢٩٣	٣,٨٧٨	٦,٢٠١	٩,٢٤٠
IDC	٣٥٤,٩٠	٦١٥,٣٠	-	-	-	٤,٦٠٠	-
Emarketer	٢٧٨,١٩	٤٧٤,٣٢	٨٢٣,٤٨	١,٤٠٨	٢,٣٦٧	-	١٢,٨٣٧

المصدر : e-commerce and development report 2003 UNCTAD/SDTE/ECB/2 (SUM.)

التجارة الإلكترونية : تقدیرات و توقعات لسنة ٢٠٠٦ حسب المنطقة (مليارات الدولارات)

المنطقة	B2C	B2B	النسبة
أمريكا الشمالية	٧,١٢٧	٪٥٨,١	٢١١
آسيا / الباسيفيك	٢,٤٦٠	٪٢٠	١٨٥
أوروبا الغربية	٢,٣٢٠	٪١٨,٩	١٣٨
أمريكا اللاتينية	٢١٦	٪١,٨	١٦
أوروبا الشرقية	٨٤	٪٠,٧	٦
أفريقيا والشرق الأوسط	٦٩	٪٠,٦	٥
مجموع	١٢,٢٧٥	٪١٠٠	٥٦٢

المصدر : e-commerce and development report 2003 UNCTAD/SDTE/ECB/2 (SUM.)



متطلبات التجارة الإلكترونية

المتطلبات الوطنية	المتطلبات في الشركة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود بنية تحتية ملائمة و منخفضة التكاليف - توافر خدمات الإنترن特 و انخفاض تكاليفها - اعتماد أنظمة معلوماتية للخدمات - توافر وعي معلوماتي - توافر بنية تنظيمية رسمية للمعلوماتية - توافر أنظمة مصرفيّة آمنة للدفع الإلكتروني 	<ul style="list-style-type: none"> -الأمن الإلكتروني - تطبيقات التجارة الإلكترونية - أنظمة الدفع الإلكترونية -الشهادات والتوقيع الإلكتروني - تطبيق نظام تكنولوجي أمني وشفير - تبني مقاييس عالمية في الاتصالات

المصدر: Development of e-commerce in the Arab region, Western Asia Preparatory Conference for WSIS, February 2003, ESCWA.

الاستعداد المعلوماتي في بعض البلدان العربية

ريادة عالمية	مؤشر التجارة الإلكترونية
الإمارات العربية المتحدة	٢,١٧
الكويت	٢,١٢
ريادة إقليمية	
البحرين	٢,٠٤
لبنان	٢,٠٠
المملكة العربية السعودية	١,٨٦
قطر	١,٨١
الأردن	١,٧٥
مصر	١,٧٣
عمان	١,٦٤
ليبيا	١,٥٧
المغرب	١,٤٧
تونس	١,٣٦
اليمن	١,٣٠
الجزائر	١,٢٧
مناطق أخرى رائدة	
شمال أمريكا	٢,٦
أوروبا	٢,٠١
أمريكا الجنوبية	١,٠٧٩

المصدر:

Development of e-commerce in the Arab region, Western Asia Preparatory Conference for WSIS, February 2003, ESCWA.



دور وأهمية المحتوى العربي الرقمي على الشبكات الحاسوبية



لقد أدخلت التطورات المتتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات هامة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فكانت عاملاً أساسياً في نمو الاقتصاد نحو ما يسمى بالاقتصاد المبني على المعرفة أو الاقتصاد الجديد، وعاملاً أساسياً في توجه المجتمع نحو ما يسمى بمجتمع المعلومات. إن للمعرفة دوراً أكبر في حياتنا اليوم، وأصبحت تتجسد رقمياً في الحواسيب ضمن قواعد المعطيات وقواعد المعرفة (knowledge base) وعلى الشبكات وأهمها شبكة الإنترنت.

إن وعاء المعرفة هو اللغة، وبالتالي فإن المعلومات تجسست رقمياً وفق لغات العالم المختلفة. إن مجلماً ما يوجد من معلومات في لغة ما رقمياً مخزون في الحواسيب (offline) أو موضوع على الشبكات الحاسوبية (online) هو ما نصلح عليه بالمحتوى . فمحتوى اللغة العربية الموجود على الإنترن特 يمثل كل المعلومات المتوفرة على الإنترنرت رقمياً وفي شتى مجالات المعرفة والحياة.

يزداد المحتوى بكل اللغات بتسارع هائل سنوياً وبمعداتات أسيوية. تتبع أهمية المحتوى في لغة ما من فوائدها وعائداتها على مجتمع تلك اللغة. فهناك فوائد إدارية وخدماتية من المحتوى المتعلق بالحكومة الإلكترونية، وفوائد اقتصادية من المحتوى المتعلق بالتجارة الإلكترونية وخاصة فوائد التجارة الداخلية على مستوى كل دولة والتجارة البينية بين الدول العربية بنتيجة اللغة المشتركة. وهناك فوائد تتعلق بتكوين الأطر البشرية في حالة المحتوى التعليمي والتدريسي أو ما يسمى e-learning . وهناك فوائد علمية وتكنولوجية من وجود المحتوى العلمي والتكنولوجي، وفوائد ثقافية من وجود المحتوى الثقافي والتراثي وهكذا .

تزداد أهمية المحتوى وعائداته مع ارتفاع المستخدمين للإنترنت وللحواسيب، وتقيس هذه الفائدة بعدد المستخدمين المتكلمين للغة المحتوى المعنى، فكلما ارتفع عدد متكلمي لغة المحتوى المدروس ارتفعت عائدات ذلك المحتوى، ويعرف هذا المبدأ لدى الاقتصاديين بمبدأ «عائدات التشبث» (network externalities) وـ (network effects).

لقد وصل عدد مستخدمي الإنترنرت في تموز/يوليو ٢٠٠٢ إلى ٥٦٠ مليون مستخدم في العالم تصل نسبة متكلمي غير اللغة الانكليزية فيهم إلى ٥٩,٨ في المائة، أي إن نسبة المستخدمين من تعلم اللغة الإنكليزية لفهم الأم هي ٤٠٪ في المائة. وهذا يدل على تزايد وأهمية إيجاد المحتوى بغير اللغة الإنكليزية. إن إيجاد المحتوى باللغات الوطنية يعدّ من العوامل المقلصة لما يسمى بظاهرة الهوة الرقمية (digital divide) .



تبين العديد من الإحصائيات أن من لهم موقع على الإنترنت يضعون أكثر من ٧٥٪ من صفحاتهم بلغتهم الأم.

كما ذكرنا في المقدمة، فإن فائدة المحتوى بلغة ما تزداد مع ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت من متكلمي تلك اللغة. تبين إحصائيات تموز- يوليو ٢٠٠٢ توزع مستخدمي الإنترنت في العالم وعددهم ٥٦٠ مليون شخص حسب اللغات، ونجد أن عدد مستخدمي الإنترنت من متكلمي اللغة العربية هو حوالي ٤٤ مليون مستخدم في العالم العربي والمهاجر. طبعاً لا يتضمن هذا الرقم العارفين باللغة العربية في العالم الإسلامي، الذي بلغ تعداد سكانه عام ٢٠٠٢ أكثر من مليار ومائتي مليون شخص. كما نرى من الجدول أن نسبة مستخدمي الإنترنت من متكلمي اللغة العربية يشكلون حوالي ٠٨٩٪ من مجمل مستخدمي الإنترنت في حين أن سكان العالم العربي يمثلون ٥٪ من مجموع سكان العالم. نستنتج من هذا أن نسبة المحتوى العربي ونسبة المستخدمين العرب على الإنترنت لا تزال أقل مما يجب.

يخزن المحتوى في خدمات servers حاسوبية تدعى المضيفات hosts. وبعد خزن المعلومات في مضيفات ضمن الدولة من مكاسب هذه الدولة وله عائدات اقتصادية واجتماعية وأمنية. تسعى الدول لزيادة عدد المضيفات لديها، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان تشغيل المضيفات اقتصادياً بالنسبة لواصعي المحتوى، أو بغير آخر، إن نجاح دولة ما في زيادة عدد المضيفات لديها يتطلب أن تكون إدارة هذه المضيفات اقتصادية ومنافسة وموثوقة وآمنة بالمقارنة مع المضيفات المعروضة من قبل الدول الأخرى.

والعالم العربي مدعو للاهتمام بزيادة عدد المضيفات لديه، وخفض أسعار استضافة المحتوى العربي، وضمان أمن المحتوى من العبث، إذ تطور عدد المضيفات في العالم زاد عن ١٥٠ مليون مضيف عام ٢٠٠٢، منها في العالم

المحتوى على الإنترنت ومستخدميه

يزداد المحتوى على الإنترنت بمعدلات أسرية وأحد مؤشرات قياس المحتوى هو عدد الصفحات على الإنترنت (web pages). لقد وصل عدد الصفحات في تموز/ يوليو ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣١٣ مليار صفحة في كل اللغات. وكان قد زاد هذا العدد من حوالي المليار صفحة عام ١٩٩٩، أي بمعدل ٣٠٠ مرة في السنوات الثلاث الأخيرة. تتصدر اللغة الانكليزية اللغات الأخرى حيث تشكل ما نسبته ٦٨,٤٪ من الصفحات، تليها اللغة اليابانية فالألمانية فالصينية. يبيّن الجدول التالي اللغات العشر ذات المحتوى الأعلى على الإنترنت، وليس اللغة العربية بين اللغات العشر رغم أنها تأتي عالمياً ضمن اللغات الست الأولى من حيث عدد متكلميها، وهي لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة الرسمية الستة.

محتوى صفحات «الوب» حسب اللغة

اللغة	النسبة %
الإنكليزية	٦٨,٤
اليابانية	٥,٩
الإلمانية	٥,٨
الصينية	٣,٩
الفرنسية	٢
الإسبانية	٢,٤
الروسية	١,٩
الإيطالية	١,٦
البرتغالية	١,٤
الكورية	١,٣
أخرى	٤,٦

أنواع المحتوى

إن المحتوى الذي يغطي المجالات المذكورة أعلاه يمكن أن يصنف في أربعة أنواع عامة من المعرفة هي: معرفة ماذا، معرفة لماذا، معرفة كيف، معرفة من. تبرز المعرفة مدى السيطرة على الأنواع المختلفة للمعلومات، ويمكن تصنيف المعرفة في أربع فئات هي:

أ- معرفة المعلومة،

ب- معرفة العلة،

ج- معرفة الكيفية،

د- معرفة أهل الاختصاص.

وتعمل تكنولوجيا المعلومات على ترميز هذه الأنواع من المعرفة وتحويلها إلى سلع تؤثر (أكثر مباشرة مما مضى) في الاقتصاد والمال والمنعة الوطنية.

أ- معرفة المعلومة: أو «معرفة ماذا» - know what - تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى المعرفة التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشريائع من قبل المحامي وأمثالها.

ب- «معرفة العلة» أو «معرفة لماذا» know why وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان ، وهي محرك التقدم العلمي والصناعي وانتاج السلع المختلفة. وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

ج- «معرفة الكيفية» أو «معرفة كيف» know how - وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أم إدارة العمليات أم تشغيل الأجهزة والآلات أم استخدامات التكنولوجيا المختلفة. وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

العربي ١١٢,٥٢٢ مضيف عام ٢٠٠١ . هذا العدد من المضيفات يمثل مجلل المضيفات، آمنة (secure) أو غير آمنة.

مجالات وجود المحتوى العربي

ينتشر المحتوى العربي على الإنترنت كانتشار أي لغة أخرى على مختلف مجالات الاقتصاد والمجتمع والثقافة وغيرها. وندرج أدناه أمثلة حول بعض هذه المجالات ، التي يؤمن أن يزداد المحتوى العربي فيها:

- **الأعمال:** موقع الشركات، دليل الشركات، دليل المصدرین، دليل المصانع، البنوك، صناديق المال... .
- **النشر:** الجرائد، المجلات، الدوريات العلمية، الإذاعات، التلفزيونات...
- **الحكومة الإلكترونية:** البوابة الحكومية، موقع الوزارات والمؤسسات العامة...
- **العلم والتكنولوجيا:** الجامعات، مراكز البحث، الجامعات الافتراضية...
- **المكتبات:** نص، صوت، صور، فلم، الكتاب الإلكتروني...
- **الصحة:** العيادات، المستشفيات، الطبابة عن بعد...
- **المنظمات:** غير الحكومية، الإقليمية ، الدولية...
- **الثقافية:** المتاحف، بوابات الثقافة والفكر والموسيقى والأدب، والرسم...
- **التراث:** التراث العربي، التراث الإسلامي
- **السياحة:** المواقع السياحية التاريخية والطبيعية، والفنادق والمطاعم، والنقل...
- **التسليية:** ألعاب أطفال، أفلام...
- **وغيرها**

إن تشجيع زيادة المحتوى في كل من هذه المجالات يحتاج لمبادرات من قبل الحكومات العربية، تستهدف كل مبادرة منها زيادة المحتوى في مجال من المجالات. وهذه المبادرات يجب أن تشتمل على النواحي القانونية والمؤسسية والبشرية والمالية والدعائية والتنظيمية والإدارية.



الشكل الرقمي ، وخرزها في وسائل الخزن الرقمية. ويشهد العالم العربي الكثير من المشاريع في هذا المجال مثل www.Alwaraq.com.

(٣) مرحلة تخزين المحتوى وتبويبه ومعالجته: يجري في هذه المرحلة الهامة تبويب المعلومات المخزنة ضمن أنماط تسهل البحث واستخلاص المعلومات الالزمة منها. تستعمل في ذلك العديد من الأدوات البرمجية كقواعد المعطيات، وقواعد المعرفة، والنظم الخبرية، وبرمجيات الفهرسة الآلية، وبرمجيات معالجات اللغات الطبيعية التي تساعده على البحث عن الكلمة أو الوثيقة أو المعنى، وفهم النصوص، وتحليلها، والترجمة الآلية.

إن التعامل باللغة العربية مع كل هذه الأدوات هو تعامل كثيف الاعتماد على اللغة وخصوصها ، ولا بد من تطوير الكثير من هذه الأدوات من جديد للغة العربية خاصة. وللنجاج في هذه المرحلة لا بد للدول العربية من اعتماد مبادرات على مستوى الدولة والقطاع الخاص لدعم البحث والتطوير فيها، وتشجيع قيام الشركات الخاصة بها، وتوفير البيئة المناسبة لنموها. لقد قامت في العالم العربي العديد من الأنشطة الخاصة في هذه المرحلة، من أهمها أنشطة شركة صخر وأنشطة شركة مايكروسوفت، ولكن المطلوب لا يزال هائلاً والجهود المبذولة في العالم العربي لا تزال مشتتة، رغم أهمية هذه الأنشطة وعائداتها الاقتصادية الكبيرة الواعدة والتي بدأت تشكل ما يسمى بالصناعات الكثيفة الاعتماد على اللغة.

(٤) مرحلة عرض المحتوى أو طباعته: وهي مرحلة تتعلق بالتعامل مع الحرف العربي وأشكال طباعته أو إظهاره أو نقله عبر شبكات الحواسيب وعبر الإنترن特، وهي مرحلة تحتاج لجهد في تقسيس استعمال حروف اللغة العربية standards وقد قامت جهود عربية عديدة في هذه المجالات ولا تزال قائمة ولكنها بطيئة وضعيفة مثل أنشطة المنظمة العربية للتقييس سابقاً ASMO، والآن AIDMO، ALECSO.

دـ «معرفة أهل الاختصاص» أو «معرفة من» know who- وترتبط حالياً أهمية هذه المعرفة ، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بطريقة سليمة واقتصادية.

وتفعيل الاقتصاد حالياً يحتاج لهذه المعرفة احتياجاً كبيراً. وتسرع هذه المعرفة أيضاً تنفيذ المشاريع تسرعاً أكيداً وسلامياً.

إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع الأربع من المعرفة يجري عبر وسائل مختلفة. «فمعرفة المعلومة» و«معرفة العلة» تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملاً إلا بالمارسة.

مراحل تداول المحتوى العربي

هناك مراحل محددة لتداول المحتوى العربي بدءاً من توليد وانتهاء باستعماله او استثماره ، وكل مرحلة من هذه المراحل تحتاج لجهود وأدوات ومشاريع خاصة بها. وسنذكر هذه المراحل فيما يلي:

(١) مرحلة توليد المحتوى الجديد: وهي مرحلة إبداعية تعكس نشاط الأمة وإنماطها الفكرية والثقافية والعلمية والتكنولوجي. يولد المحتوى الجديد في لغة من اللغات من أنشطة البحث والدراسة والتطوير. وتعتمد عملية توليد المحتوى العربي على عوامل عددة منها تمويل البحث العلمي، وحرية الفكر والتعبير عنه، ووجود الطلب على الإبداع والتجدد. لقد أصبح التعبير في العصر الحالي رقمياً digital، فالكتب والدراسات والبحوث والثقافة والأدب تكتب رقمياً مباشرة مما يجعلها قابلة للنشر على الإنترن特 مباشرة. وهذا ما بدأت تمارسه الكثير من دور النشر العربي حالياً.

(٢) مرحلة تحويل المحتوى الموجود أو القديم إلى الشكل الرقمي (go digital): وهي مرحلة تتطلب إدخال معارف الأمة السابقة من كتب ووثائق وفن ومعلومات وغير ذلك إلى



مؤشرات قياس المحتوى العربي على الإنترنت

اعتمدت عالمياً بعض المؤشرات لقياس ومقارنة المحتوى لمختلف اللغات، وسنوجز بعض هذه المؤشرات، علماً بأن تحصيل قيم هذه المؤشرات ومتابعتها يعد عملاً جديداً في العالم العربي ويحتاج لجهود ومبادرات من الحكومة ومن القطاع الخاص ومن المنظمات الإقليمية والدولية حتى يجري اعتمادها وقياسها.

من هذه المؤشرات ما يلي:

- عدد الصفحات باللغة العربية
- عدد الواقع باللغة العربية وفي الدول العربية
- صلة المحتوى بالمجتمعات العربية
- صلة المحتوى بالمجتمعات النامية
- مدى تقييس استعمال اللغة على الشبكات standards
- وجود محركات بحث وأدلة عربية
- عائدات الدعاية باللغة العربية في الواقع العربي.

آليات زيادة المحتوى العربي

كما ذكرنا فإن من المحتوى ما هو على الشبكة online content ومنه ما هو ليس على الشبكة offline content، وزيادة المحتوى أياً كان يحتاج لتوفير دعم آليات ضرورية لتحقيق هذه الزيادة سنعددها فيما يلي:

- التحول نحو الرقمية go digital (مبادرات وطنية)
- النشر على الإنترنت (Web ware)
- تقييس استعمالات اللغة العربية في المعلومات والاتصالات
- إصدار تشريعات محفزة لقيام صناعات في المحتوى العربي
- حاضنات شركات المعرفة العربية

(٥) مرحلة نشر المحتوى العربي: أهم ما في هذه المرحلة هو وضع المحتوى العربي الرقمي لكل المجالات التي أتينا على ذكرها على الإنترن特، وفهرسته في محركات البحث على الإنترن特. ولا يزال النشاط العربي في هذا المجال ضعيفاً.

(٦) مرحلة استخدام واستعمال المحتوى: يعتمد نجاح هذه المرحلة على جودة المحتوى وفائدة المستثمر وأيضاً على زيادة معدل النفاد للمواطن العربي للإنترن特 وعلى أسعار الحواسيب وأسعار الاشتراك بالإنترن特 والهاتف وتوافرها أي على البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات.

فوائد نمو المحتوى العربي

إن زيادة المحتوى العربي سيعود بفوائد كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية، فهو أولًا سيسمح بالانتقال في النفاد إلى المعرفة من نخبة صغيرة في المجتمع تتكلّم الانكليزية أو الفرنسية إلى قوى المجتمع العاملة بأسرها، وهو عامل هام جداً في الاقتصاد الجديد والفائدة الثانية ستكون في تسهيل التعليم والتعلم والتدريب في المجتمع العربي باستعمال التقانات الجديدة الفعالة كالإنترنط وتقنيات التعليم الإلكتروني.

وفائدة ثالثة ستتحقق هي زيادة التجارة المحلية والتجارة البيئية العربية باستخدام التجارة الإلكترونية. أما الفائدة الرابعة فستتأتى عبر تطبيق الحكومة الإلكترونية التي يتولى أن تؤدي إلى الشفافية والفاعلية والحكم الرشيد. والفائدة الخامسة ستتحقق بواسطة تشبّيك مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العربية كتشبيك مراكز البحث والجامعات والصناعات عبر بوابات عربية تنشأ لهذا الغرض (portals). ومثل هذه الفوائد لن تتحقق إلا لم ينمو الطلب عليها وفق مبادرات وطنية وإقليمية من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.



- تعليم المعلوماتية والاتصالات (بالعربية) وخاصة Web ware
- دعم مالي لزيادة مشاريع المحتوى العربي (حواجز ضريبية، صناديق...)
- بحث وتطوير في مجالات معالجة اللغات الطبيعية
- الترجمة الآلية خاصة من الإنكليزية إلى العربية.
- تطوير الأدوات البرمجية لتسهيل التعامل مع اللغة العربية في كافة مراحل تداول المحتوى من التوليد إلى الاستثمار.

العقبات الفنية أمام تعزيز المحتوى العربي

يوجد عدد من العقبات الفنية التي لا تسهل وجود المحتوى العربي، وهي تحتاج لورقة خاصة بها حيث تعالج أموراً فنية تقنية يمكن إيجاد حلول لها اذا قامت الجهات العربية المختصة بالتعاون مع الجهات الدولية المعنية بها لإيجاد الحلول، نذكر منها:

- معايير حول تقييس استعمال اللغة العربية على الإنترنت، مثل استعمال اللغة العربية في أسماء النطاقات والعناوين على الإنترنت domain names، واستعمال اللغة العربية في البريد الإلكتروني وغيرها؛
- استعمال اللغة العربية في لغات البرمجة الخاصة بالإنترنت؛
- تطبيقات الإنترنت كاستعمال اللغة العربية في محركات البحث وفي الدردشة وفي إدارة اللوائح ، وفي برمجيات التعمية والتشفير؛
- إشكالات تتعلق بأنظمة التشغيل Windows، Unix، X-windows، Linux، خاصة باللغة العربية وغيرها من اللغات. ونلاحظ جهوداً تبذل في هذا الاتجاه من قبل بعض الشركات الخاصة ومن قبل المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ولكن هذه الجهود ما زالت بطيئة وضعيفة.



من المسؤول عن تنمية المعلوماتية؟

تحديد مسؤوليات التنمية في أي دولة أمر محير دائماً ولو أن الحكومات هي المسؤولة عادة عن وضع السياسات الوطنية للتنمية، فالاطراف التي تمثل الاقتصاد الوطني تتوزع بين قطاع عام وقطاع خاص مروراً بالمنظمات غير الحكومية والملجان الشعبية وصولاً إلى الجهات الحزبية والنقابات والجمعيات في الدول الديمقراطية.

وتحتاج العادة أن تتقاسم هذه الجهات مسؤولية النجاح أو الإخفاق في أي مخطط يهدف إلى تنمية قطاع الزراعة. فالقطاع الزراعي مثلاً عندما يعاني مشكلات في بلد يعتمد على الصادرات الزراعية، تبادر وزارات مثل الزراعة والاقتصاد والتجارة إلى دعمه بسلسلة خطوات قد تكون إحداها وضع سياسة زراعية جديدة أو إلغاء بعض الضرائب وتقديم مساعدات للمزارعين وتخفيض قيود التصدير عبر اتفاقيات جمركية أو زيادة الضرائب على الاستيراد الزراعي للمنتجات الماثلة بالمنتجات الوطنية. ويكون الحال ذاته مع القطاع الصناعي والخدماتي وغيره من القطاعات، ولكن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يعرف بعد من المسؤول عن نجاحه أو إخفاقه فهل هي المرجعيات الحكومية مثل وزارة الاتصالات أم شركات القطاع الخاص أم المنظمات غير الحكومية وغيرها أم الكل معاً؟ وما هو أثر التعاون بين هذه الأطراف في إنجاح المسيرة المعلوماتية في أي بلد؟

الأطراف التي تحاول الإجابة عن هذا السؤال حالياً عديدة وأهمها المنظمات الدولية، وقد بدأت بلدان عربية بالإجابة الفعلية ومجابهة التحدي المعلوماتي التنموي عبر ما تسمى «مبادرات».

إن إلقاء الضوء على هذه التفاصيل قد يبرز ملامح المسؤولية التنموية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الوقت نفسه يقدم فكرة عن مدى الجدية أو التراخي في بعض الدول العربية تجاه المشاريع المعلوماتية.



عندما تنشط الحكومة

مصلحة متبادلة

أما القطاع الخاص فيتركز دوره في دعم وسائل التنمية واستكشاف الفرص وتأمين الخدمات والمنتجات للمواطنين والمؤسسات المختلفة بأسعار مقبولة ومنافسة. ولذلك يرى الخبراء أن شركات القطاع الخاص تستطيع عبر المشاريع المشتركة الداخلية والخارجية أن تدفع بعملية نقل التكنولوجيا وتنمية استخدامها. تستطيع الشركات الخاصة أن تساهم في التنمية المعلوماتية عن طريق دعم تأسيس شركات جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي بدورها تستطيع تأمين وظائف لخريجي اختصاصات المعلوماتية والاتصالات مما يؤمّن توظيفاً داعماً للاقتصاد داخلياً فضلاً عن كون الشركات الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم تعدّ عنصراً داعماً للاستقرار في أي اقتصاد. وتعتبر دراسات عديدة أن النمو الاقتصادي يرتبط بالشركات الصغيرة الناشئة خصوصاً في قطاع الاقتصاد الجديد. أما الإنتاجية فتعتمد من ضمن ما تعتمد عليه، على وجود خريجين أكفاء توّمّن لهم الحياة الجيدة في مجتمع ملائم تأمّن فيه الخدمات العامة. لذا فإن حضانة العمالة الماهرة لا تؤدي إلى الازدهار فقط في الشركات بل في مجمل العناصر المكونة للاقتصاد الوطني.

وهذا ما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية حين تدفقت المهارات المعلوماتية إليها مهاجرة من بلدانها.

دور الحكومة الرئيسي هو إيجاد بيئة ملائمة لابتكار والاستخدام الفعال للتكنولوجيا، سواء بواسطة تشريعات للمعلوماتية أم دعم شركات القطاع الخاص بواسطة المحفّزات المختلفة. وكذلك تستطيع الحكومة فرض معايير بجودة عالية على هذا القطاع بطرق مختلفة وفي مجالات تطبيقية متعددة. ومن القطاعات التي تستطيع أن تدعمها الحكومة هي التجارة الإلكترونية، والأعمال الإلكترونية والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية.

ويعتبر البعض أن من أول أدوار الحكومة التي يجب تأديتها دائماً هو الدعم المتواصل للشؤون التنظيمية والقانونية. وتمثل حماية الملكية الفكرية للحقوق المعنوية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية جانباً من هذه القضية. كذلك على الحكومات تقديم دعم في مجال الاستثمار بسنّ قوانين داعمة للاستثمار الأجنبي والوطني لكن لا تحول الحاجز الإدارية المختلفة دون تدفق رؤوس الأموال إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطني. كذلك على الحكومة أن تحسّن أداء الإدارة في مؤسساتها، وخصوصاً الإدارات التي يمكن أن يصيبها الفساد نظراً لتهاك قوانين إدارتها ومراقبتها ومحاسبتها، ويمكن أن تكون إدارة واحدة فاسدة كافية للهدر وتراجع رأس المال الأجنبي عن الاستثمار.

من جهة أخرى تعتبر بعض حكومات المنطقة أن تنمية المعلوماتية هي مسألة بسيطة وتخترقها أحياناً على أنها مسألة وقت أكثر منها مسألة دعم. من جهة أخرى يقول بعض الخبراء إنه على عكس ما تقوله الحكومات فإن جذور المشكلة الحقيقية موجودة في برامج الحكومات ابتداءً بالتعليم والتدريب وسائر البرامج التوجيهية وقصور البنية الأساسية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.



- تقديم الدعم والمساعدة في برامج محو الأمية المعلوماتية الوطنية والمحلية.
- تنفيذ برامج للتشجيع على توظيف الكفاءات النسائية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- المساهمة في نشر خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بما فيها التجارة الإلكترونية وخدمات الحكومة الإلكترونية خصوصاً لدى الجماعات الأقل حظاً في هذا المجال.
- تأمين معلومات حول المنح والمساعدات المالية في إطار المشاريع المعلوماتية.

المعرفة محور التنمية

يزداد لدى القائمين على مشاريع التنمية القناعة بأن المعرفة هي المكون الرئيسي للتنمية. أما مرجعيات المعرفة الوطنية فت تكون عادةً من المؤسسات التعليمية المختلفة ومراكز الدراسات، وهي بدورها المسؤولة عن ردم الهوة المعلوماتية بين الشعوب ليس فقط عن طريق نشر المعرفة بل بإيجادها وتوفيرها وجعلها في متناول الذين لا يصلون إليها عادةً بسهولة. وللحكومات في هذه العملية دور أساسي إذ أنها تملك السلطة الأساسية في تعديل المناهج الدراسية وتأمين الدعم للمدارس والجامعات الوطنية وقيادة الفكر التعليمي، ومن صلاحياتها تغيير المواد التعليمية واستخدام المعلوماتية في التعليم والتعلم. وعندما تنجح المؤسسات التعليمية في إرساء مناهجها المعلوماتية فإن جيلاً من الخبراء المعلوماتيين قد يعززون وضع الاقتصاد عبر تدفقهم إلى الشركات الحديثة ودعمهم المؤسسات العامة. وبمرور كل عام تستطيع المؤسسات التعليمية أن ترتفد السوق المعلوماتي بمهارات معلوماتية وطنية أقل كلفة من المهارات الأجنبية.

ولهذا تشير الدراسات إلى أن القطاع التعليمي الناجح في أي بلد يستطع أن يدعم المجتمع المعلوماتي بموارد بشرية تقود الوطن إلى النجاح والتألق إقليمياً وعالمياً. وأهم ما

الشريك الدائم

تعُد المنظمات غير الحكومية هيئات خاصة لا تبغي الربح المادي وتدير نفسها ذاتياً وهدفها الصالح العام. وفي مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل هذه المنظمات على دفع الإزدهار والتنمية الوطنية وتنشيط الأسواق الداخلية ومكافحة الفقر والأوضاع الإنسانية الصعبة. ولذلك فإن عمل هذه المنظمات يعدّ عملاً مساعداً في أي تنمية لقطاع المعلومات الوطني خصوصاً في البلدان النامية.

وقد مارست هذه المنظمات دوراً إيجابياً ولا تزال تمارسه في كونها وسيطاً بين القطاع العام والخاص وبين القطاعات الاقتصادية والمواطنيين. ومن الحالات البارزة التي تمارس فيها هذه المنظمات دوراً إيجابياً في المنطقة، المبادرات الحكومية والمجتمعات التنسوية بين المؤسسات الخاصة والحكومات، خصوصاً مع وزارات الاتصالات والمعلوماتية، وفي المشاريع والسياسات الحكومية الإلكترونية. وفي بعض الأحيان تمارس هذه المنظمات دوراً فعالاً بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني التي تطلق مبادرات لتعزيز استخدام المعلوماتية في المدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات لدفع استخدام وسائل التكنولوجيا والاتصالات.

ومن أهم الأدوار التي تمارسها المنظمات غير الحكومية:

- التشجيع على اعتماد المقاييس المناسبة والتنظيم واعتماد النماذج والمعايير السليمة.
- تسهيل نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعمه.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- حماية حقوق الأفراد ودعم الخصوصية الشخصية.
- تقديم ونشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات التي لم تصل إليها مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص.



ويقول البعض إنه من الممكن اختصار وصف دور تلك المنظمات بأنه «لتقاسم المعلومات». وقد قام بعض المنظمات باستثمار دورها هذا وأنشأت مواقع إنترنت تتضمن مراجع عديدة للمعلومات المختلفة التي تعتبر مصدراً من مصادر المعرفة، وبادرت المنظمات الدولية وبينها الأمم المتحدة محلياً إلى إنشاء موقع إنترنت غنية بالمعلومات والروابط Links التي توصل إلى المعلومات الموجودة لدى مؤسسات ومراكز دراسات وهيئات تمثيلية مختلفة.

ومن التجارب التي قامت بها المنظمات الدولية يمكن ذكر موقع الإسكوا www.escwa.org.lb وموقع البنك الدولي www.worldbank.org اللذان يتضمنان لوائح طويلة من العناوين الخاصة بملفات ومعلومات سواء كانت دولية أم إقليمية. كذلك هناك موقع غنية بالمعلومات الخاصة بالدراسات المنفذة لمصلحة البلدان النامية ومشاريع التعاون الدولي يمكن مراجعتها على عنوانين مثل: www.globalknowledge.com و www.gdnet.org و www3.undp.org.



يؤمّنه هذا القطاع هو الخبراء الذين يعملون في مجالات تدمج معرفتها المعرفاتية بمعارف أخرى تقليدية مثل إدارة الأعمال أو التعليم عبر الوسائل المتطورة.

من جهة أخرى تقدم مراكز البحث والتطوير ما يسمى «صناعة المعرفة» لأنها تنتج قدرًا كبيرًا من الإجابات عن الأسئلة المختلفة وتستوعب القدرات والمهارات ذات المستويات العالية وتحافظ عليها ضمن الوطن. وهذه المراكز دور واضح في إنتاج مجموعات خبراء من الذين يستطيعون المساعدة في نقل المعرفة والمحافظة عليها ونقل التكنولوجيا على اختلاف أشكالها واستخداماتها.

شركاء التنمية

إضافة إلى كل الجهات المحلية التي تساهم في إنجاح المعلوماتية الوطنية هناك جهة لا تقل أهمية وهي المنظمات الدولية والإقليمية، التي تمارس دوراً متزايد الأهمية خصوصاً في المنطقة وسائر المناطق التي تعاني من مشكلات في تطبيق سياسات التنمية. ويمكن وصف عمل الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على النحو الآتي:

- تسهيل التعاون الجماعي.
- المساعدة على تقاسم المعلومات والمعرفة في مختلف الشؤون.
- تأمين الدعم لمبادرات بناء القدرات العامة وخصوصاً في مجال الموارد البشرية.
- تسليط الضوء على مسألة تباين معدلات المعرفة المعلوماتية بين الإناث والذكور، وبيان أخطار ذلك وتعزيز الوعي بمخاطر مسألة الاستبعاد عموماً.
- رفع مستوى الحياة وجودتها.



التعاون أو الإخفاق

المكونات:

بناء القدرات الوطنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات يتحدد وفقاً للأولويات المحلية ، ويتضمن تطوير القدرات في :

- استراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تعزيزوعي المعلوماتي ونشر التطبيقات التكنولوجية
- التعليم والتدريب في شتى الميادين؛
- البحث والدراسات؛
- ترويج الفكر المؤسسي والاستثمار.

المجموعات المستهدفة:

يشمل بناء القدرات مجموعات عديدة تشارك في عمليات مختلفة، وهذه الجهود تدعم بناء خبرات للمجموعات

الآتية:

- الأفراد،
- المؤسسات العامة،
- المؤسسات الخاصة،
- المراكز التربوية والتعليمية،
- المراكز الاجتماعية المدنية والمنظمات غير الحكومية،
- المنظمات الإقليمية والدولية.

الأهداف:

لبناء القدرات في مجال المعلوماتية أربعة أهداف:

- نشر استخدام التطبيقات المعلوماتية عن طريق تمية المهارات والمصادر والشبكات وقواعد المعلومات والبنية الأساسية وتطويرها

- تنمية قطاع المعلوماتية لرفع مستوى الإنتاجية والتنافسية

في العمل التنموي لا مجال للتفرد في العمل، وفي حالة المشاريع الوطنية المعلوماتية يجب أن ينشأ عقد اجتماعي - مؤسسي ينقل التجربة الخارجية إلى الداخل، وهذا يتطلب مثلاً تعاوناً بين الوزارات والمنظمات الدولية والهيئات التمثيلية المحلية سواء كانت لشركات أم للمواطنين مثل جمعيات المعلوماتية. تنبأ بعض البلدان في المنطقة إلى جدوى هذه المعادلة وعمدت إلى تمويل مشاريع معلوماتية وطنية على مستوى إقليمي وعالمي، وأطلقت بلدان المنطقة على المشاريع الداعمة لقطاع المعلوماتية والاتصالات اسم «المبادرات» كونها تأتي لتبادر وتقتح الطريق أمام الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لتشترك في رفد المشروع بالمساعدة. لكن ما هي هذه المشاريع الموجهة لبناء القدرات، وما هي السياسة المتبعة في برامج تنفيذها؟



- بناء قطاع معلوماتي قوي ودمجه في الاستراتيجية الوطنية الاقتصادية

- بناء مجتمع معلوماتي وربطه بمفهوم الاقتصاد المبني على المعرفة

عندما يجد أحدهم «الطريق إلى الكنز» يبدو الحصول على محتوياته مسألة في غاية السهولة، لكن الوصول إلى «الكنز المعلوماتي» دونه ملابس الخطوات، والحقيقة هي غير النظريات خصوصا تلك التي تصدر عن جهات لا تعرف عن خصوصيات المنطقة سوى القليل. فكل بلد حاجاته وخصوصياته ومشكلاته الدقيقة التي لا يستطيع التعامل معها سوى أبنائه المتعلمين الذين مرّوا في تجارب وخاصّة معترك التغيير داخليا قبل أن يجرّبوه خارجيا. وعموما فإن التغيير لا يمكن استيراده لأنّه إنتاج وطني!



أعمال

إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا نشاط إقليمي بأداء عالمي

استحدثت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٢ في إطار عملية تجديد حيوية الإسكوا واعادة هيكلة برامجها، وذلك بهدف زيادة قدرات البلدان الأعضاء على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال تنسيق وتنظيم جهود الأطراف المعنية.

وتسعى هذه الإدارة إلى توفير مسارات جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دون الحاجة إلى تكبد استثمارات كبيرة أو إلحاق الضرر بالبيئة، و تعمل على زيادة الوعي إزاء مساهمة هذه التكنولوجيا في تعزيز الشراكة وتحقيق التنمية المستدامة.

وتهدف الإدارة أيضاً، من خلال إنجاز مهامها، إلى الاضطلاع بدور محوري مع البلدان الأعضاء في الإسكوا، في تحولها نحو المجتمع القائم على المعرفة . و تعمل أيضاً على زيادة تنافسية هذه البلدان على النطاق الدولي، مع تحسين فرص العمل فيها والحد من الفقر ورفع مستوى المعيشة عبر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها.

تساهم إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في:

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتنمية والتكامل الإقليمي؛
- مساعدة الدول الأعضاء في إيجاد رؤية مشتركة وفهم مشترك لمجتمع المعلومات وتنسيق الجهود للإعداد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- تسهيل التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لإقامة مجتمع المعلومات؛
- مساعدة الدول الأعضاء في صياغة سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها؛
- تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الوطني والإقليمي والترويج له؛
- رصد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها الأساسية وتقديرها؛
- تزويد الدول الأعضاء بالمعرفة التقنية في القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



وثيقة إعلان المبادئ التي قدمت إلى الاجتماع التحضيري الثاني للقمة، وأخذت بالاعتبار في صياغة وثيقتي إعلان المبادئ وخطبة العمل للمرحلة الأولى للقمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما أعدت الإسکوا مقتراحاً لمبادرة نحو مجتمع معلومات إقليمي لمناقشتها وإثرائها لاحقاً.

وقد حضر المؤتمر ٢٧٢ مشاركاً يمثلون وفوداً حكومية (٪٣٦)، ومنهم وزراء وشخصيات من صانعي القرار؛ ومؤسسات قطاع الأعمال (٪١١)؛ ومنظمات غير حكومية NGOs (٪١٤)؛ ومنظمات دولية وإقليمية (٪١٨)؛ وخبراء بصفتهم الشخصية (٪١٧)؛ ومشاركين من سفارات في لبنان بصفة مراقب (٪٤).

جمعت نتائج وأوراق ومحاضرات المؤتمر على قرص مدمج CD-ROM لتسهيل توزيعها ضمن عمليات المتابعة والإعداد للقمة. ومن الممكن الاطلاع على معلومات محدثة عن التحضيرات الإقليمية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على موقع الإسکوا:

(<http://www.escwa.org.lb/wsis>)

تكنولوجيا للتنمية؟

تمثل أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً والإنترنت خصوصاً فرصةً جديدة للتنمية المستدامة، وفتح آفاقاً جديدة أمام الشعوب الأقل حظوة.

وهي تساهمن بالدرجة الأولى في :

- تطوير الميزات التنافسية واستدامتها؛
- مكافحة الأمية وتأمين التعليم مدى الحياة لكل الأعمار وفي أي زمان ومكان، بفضل تطبيقات التعليم والتعلم؛
- المساهمة في الحد من الفقر وتوليد العمالة.

الاتصالات(e)

فرق عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفريق الأول-القمة العالمية لمجتمع المعلومات

يعمل هذا الفريق على صياغة رؤية إقليمية واستراتيجيات وخطط لإنشاء مجتمع قائم على المعرفة؛ ويسعى لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية من خلال إنشاء مجتمعات المعلومات والمعرفة في الدول الأعضاء في الإسکوا؛ ويجهد لتعزيز التعاون بين البلدان النامية والمتقدمة لإقامة مجتمع المعلومات والاتصالات على أساس مشتركة؛ ويعمل على التنسيق بين الدول الأعضاء لصياغة خطة إقليمية لتضييق الفجوة الرقمية؛ وتحويل تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى فرص للتنمية.

الفريق الثاني-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

للتنمية المستدامة

يسعى هذا الفريق إلى نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز استعمالاتها في سبيل تطوير وإدارة المنافع التنافسية، ومكافحة الأمية، وتوليد العمالة والحد من الفقر.

التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مؤتمر غربي آسيا

عقد مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من ٤ إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في بيروت، لبنان. استضافت الحكومة اللبنانية المؤتمر، ممثلة بوزارة الاتصالات، وقادت الإسکوا بتنظيمه بالتعاون مع مكتب اليونسكو والإقليمي في القاهرة والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). وقدم الدعم للمؤتمر كل من برنامج المعلومات للتنمية (infoDev) التابع لا

خلص المؤتمر إلى وضع مفهوم ورؤية مشتركة لمجتمع المعلومات في غربي آسيا والمنطقة العربية وصياغة



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسکوا)

الدراسات

الجزء الأول-أربع حلقات حوار حول:

- ١- التحديات والأنماط المثلث في إعداد وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية لمجتمع المعلومات.
 - ٢- بناء الشراكات بين الأطراف المعنية في مجتمع المعلومات والأنماط المثلث لإشراك مجتمع الأعمال مع المجتمع المدني.
 - ٣- متابعة ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي.
 - ٤- الاستراتيجيات الإقليمية وتحت-إقليمية لمجتمع المعلومات.
- هذا وتقوم الإسكوا بالمشاركة في التحضير والتنسيق للجلسة الثانية والتي سوف تناول أفضل الآليات والعمليات لتحقيق الشراكة المستدامة.

الجزء الثاني- مائدة مستديرة رفيعة المستوى:

وهي عبارة عن حفلة نقاش يشارك فيها رؤساء وقادة بعض الدول ورؤساء منظمات دولية، وسوف تخلص المداولات إلى رسالة موجزة يتم إلقاءها في الجلسة الرئيسية للقمة.

وينطوي تنظيم وانعقاد هذا الحدث على أهمية خاصة لدول الإسكوا حيث يهدف إلى التعاون والمشاركة بين الحكومات والجهات الدولية والإقليمية وقطاعي الأعمال والمجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات.

ملامح مجتمع المعلومات في غربي آسيا

مساهمة في الأنشطة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، قامت الإسكوا بإعداد ١٣ تقريراً عن ملامح مجتمع المعلومات في كل دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، وفقاً لإطار موحد، ويتضمن كل تقرير العديد من المعلومات والمؤشرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبناءً على تلك التقارير الوطنية، أعدّ التقرير الإقليمي الذي يتضمن تلخيصاً لأهم السمات والملامح المميزة لكل بلد من

قامت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا بإعداد دراسات عامة وأخرى متخصصة بغية إفاده الدول الأعضاء وخاصة المتخصصين وصانعي القرار فيها، واستهدفت الدراسات الآتي:

- نشر الوعي والدرأية بالقضايا العامة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- إلقاء الضوء على نقاط القوة والضعف والأوضاع النسبية للمنطقة كل ولكل دولة على حدة؛
- نقل تجارب الدول والمناطق الأخرى بغية الإستفادة منها أو عدم تكرار أخطائها؛
- الخروج بوصيات وخطط عمل قابلة للتنفيذ على الأ Medina القصير والمتوسط.

هذا وقد تنوّعت الدراسات (وهناك نبذة عن كل منها في الفصل التالي) وبلغ عددها تسعة دراسات تقع في عدة محاور، أهمها:

- السياسات والاستراتيجيات والخطط؛
- البنية الأساسية؛
- بناء القدرات؛
- التقنيات والمحظى العربي؛
- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

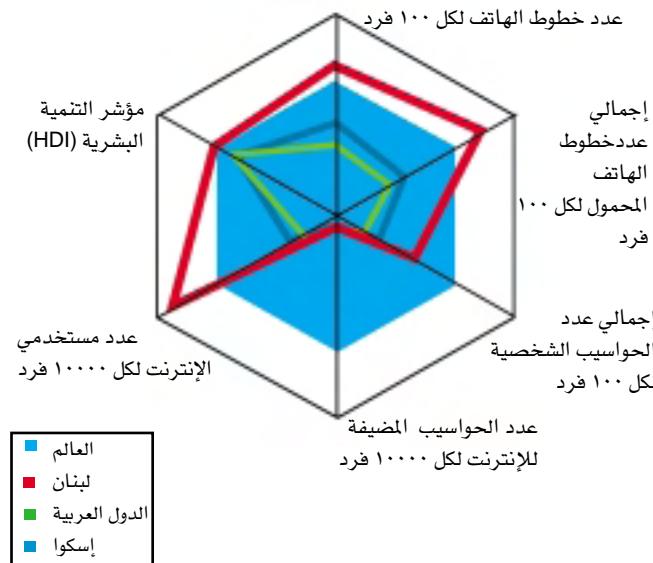
حلقات نقاش رفيعة المستوى خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات

بالمشاركة مع بعض هيئات ومنظمات الأمم المتحدة الرئيسية، تنظم الإسكوا جانباً من الأنشطة المنعقدة خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات للبحث في «الاستراتيجيات الوطنية لمجتمع المعلومات ودور المنظمات الإقليمية والعالمية» خلال يومي ١٠ و ١١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣. وينقسم الحدث إلى جزئين:



وتأمل الإسکوا استكمال ملء البيانات وتحديثها المستمر وذلك بمساعدة المنظمات الرسمية بالدول الأعضاء أو عن طريق الخبراء المتخصصين والذين يمكن الاستعانة بهم لهذا الغرض. وفور الانتهاء من النظام بشكل نهائي سيتم استضافته على الموقع الإلكتروني للإسکوا وبالتالي يمكن استخدامه من قبل العديد من الجهات الرسمية والخاصة للحصول على التقارير والجدوالي والأشكال البيانية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرار.

مؤشرات مختارة لسنة ٢٠٠٢ نسبة إلى العالم



بلدان المنطقة في المجالات الأساسية لمجتمع المعلومات، إضافة إلى الترتيب المقارن لهذه الدول وفقاً لمستوى تطورها النسبي على الأصعدة والمحاور المختلفة.

وتشتمل تلك المحاور على مكونات البيئة التمكينية مثل السياسات والاستراتيجيات والبنية التشريعية والبنية الأساسية، وعلى بناء القدرات وتطوير القطاع، وأهم التطبيقات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

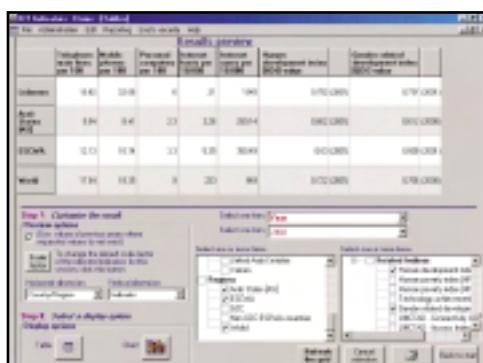
يقدم تقرير الملامح الإقليمية نظرة شاملة للوضع الحالي للمنطقة من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وتمثل هذه اللقطة الآنية الأولية حجر الأساس لعمليات دورية للمتابعة ولمراقبة تطور المنطقة ومقارنة هذا التطور قياساً بمناطق أخرى في العالم.

قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من المعلوم أن صانعي القرارات والمراقبين والباحثين يعتمدون بشكل رئيسي على مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تبني عليها أكثر القرارات حساسية وفي ضوئها تصاغ السياسات والاستراتيجيات.

ومن هنا كانت أهمية إنشاء قاعدة للبيانات تجمع كافة المؤشرات العامة والمتخصصة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنطقة وما يتبعها من عمليات جمع ومعالجة لتلك البيانات.

لذلك قامت مجموعة عمل في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتصميم وبرمجة هذا النظام الذي يقسم المؤشرات إلى مجموعات متاجسة بهدف إجراء التحليل والمقارنات. وتم تصميم نموذجاً ثلاثياً الأبعاد يتيح للمستخدم القيام بالبحث والتحليل بسهولة كبيرة على مستوى المؤشرات والدول والسنوات. ويقوم النظام باحتساب الإجماليات والمتوسطات وكذلك هناك خيارات مختلفة لملء البيانات غير المكتملة، كأن يتم الاستعانة ببيانات عام سابق مثلاً.



برنامج العمل والأولويات

٢٠٠٥-٢٠٠٤

لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإسكوا

الأنشطة

- لإنجاز المذكور أعلاه، تخطط إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم مؤتمر واجتماعات للخبراء والحكومات وإعداد جملة من الدراسات والمشاريع الرائدة في المنطقة، أهمها:
- مؤتمر إقليمي للإعداد للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
 - اجتماع الخبراء للبحث في تنظيم قطاع الاتصالات وتحسين البنية الأساسية في المنطقة؛
 - اجتماع للحكومات لوضع خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات؛
 - دراسة وتحليل السمات الوطنية والإقليمية لمجتمع المعلومات في غرب آسيا؛
 - وضع خطة عمل إقليمية لمجتمع المعلومات؛
 - دراسة إقامة حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - تحسين البنية الأساسية للاتصالات وخدماتها في المنطقة؛
 - إدارة المعلومات والمعرفة في القطاع العام لدول غربي آسيا؛
 - تطوير مراكز المعلومات والاستضافة على الإنترنت في المنطقة؛
 - إعداد ومتابعة منظومة أسماء نطاقات الإنترنت العربية وأساليب إدارتها.

يركز برنامج العمل لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا للعامين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ على أربع محاور أساسية:

- التكامل الإقليمي في ظل الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة؛
- التناصية وتقليل البطالة والفقر؛
- ترابط الشبكات وتكاملها على المستوى الإقليمي؛
- تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإنجازات المتوقعة

يتوقع أن تنجذب إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا خلال العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ ما يلي:

- التحضير الإقليمي الفعال للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع مشاركة كبيرة لبلدان غرب آسيا في الاجتماعات الإقليمية والدولية الهدافلة إلى تقليل الفجوة الرقمية بما فيها الإعداد لمؤتمر القمة؛
- تعزيز القدرات الوطنية في تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية زيادة التنافسية في القطاع الخاص ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق التوازن العادل بين الجنسين؛
- تحسين وتنظيم وتنمية ومعيرة الاتصالات الإقليمية والشبكات المعلوماتية الوطنية؛
- الترويج لنشر التطبيقات المعلوماتية ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الخدمات الإلكترونية المختلفة وتعزيز المحتوى العربي على الإنترنت.



دراسات وإصدارات

إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا

تزوّد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبعض المنظمات الأخرى، جهات اجتماعية واقتصادية مختلفة بمجموعة كبيرة من التقارير والدراسات. ومن ضمن المحاور التي تبحث فيها هذه الدراسات، محور تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشأنه، مثل بناء مجتمع المعرفة والتحول نحو الحلول الإلكترونية، ودور التكنولوجيا في دمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وغيرها،... فيما يلي استعراض لعدة دراسات صادرة عن الإسكوا تتناول قضايا مثل بنية الاتصالات والمعلوماتية، أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بناء القدرات المعلوماتية، علاقة التكنولوجيا بالتعليم، بيئة التجارة والحكومة.



دراسة ١

بنية الاتصالات والمعلوماتية في بلدان الإسكوا

تلّحّص هذه الدراسة وضع البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا في الإطار التاريخي الذي حكم فترة تطورها محلياً وعلى ضوء الاتجاهات السائدة حالياً. الاستنتاج في هذه الدراسة إيجابي ومشجّع، فالمنطقة جاهزة لنقلة نوعية على صعيد البنية التحتية خصوصاً في حال تبّثّت الجهات المسؤولة مجموعة من المقاييس والسياسات على المستويين الوطني والإقليمي.

بالنسبة للبلدان الواقعة في منطقة الإسكوا معظم المؤشرات تلّهث خلف المعدلات الوسطية العالمية باستثناء عدد قليل من البلدان مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللذين تتخطى أرقامهما المعدلات العالمية في بعض الجوانب.

وباستثناء العراق، تتميّز بلدان الإسكوا بمستوى عالٍ في البنية الأساسية الرقمية الخاصة بخطوط الهاتف الثابت. ولكن استخدام ودمج الميزات الكبيرة للبنية المتوفرة لم يبدأ بعد مما يحرم المنطقة من نتائج إيجابية الاستخدام الفعّال للمعطيات المتوفرة. ولذلك فإن وقتاً إضافياً لا يزال مطلوباً قبل أن تصل المنطقة إلى المعدلات العالمية لاستخدام المعلوماتية والاتصالات.

سجّلت المنطقة مؤخراً معدلات نمو في قطاع الاتصالات والمعلوماتية تخطّت المعدلات العالمية، مما يثير تفاؤلاً كبيراً بمستقبل دمج المعلوماتية في صلب العمل الاقتصادي العام إذا حافظ النمو على أرقامه المرتفعة. ومعروف أنه بنهایة عام ٢٠٠٢ تخطّى عدد خطوط الهاتف النقال عدد خطوط الهاتف الثابت في معظم بلدان الإسكوا. ولكن المشكلة البارزة التي لا تزال تواجه المنطقة هي التفاوت الكبير في قدرات البلدان في البنية الأساسية.



أهمية تركيز الجهد على بعض من أقسامها للتحقيق انطلاقاً مقبولة.

إن أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موضوع غاية في التشعب، وإدراجها في طيات دراسة واحدة يمثل تحدياً كبيراً ولذلك قسمت الدراسة إلى قسمين، القسم الأول يستعرض الإطار العام لتحديد القضايا ذات الأولوية وفقاً لرؤى المؤلف مستنداً إلى الخبرات الذاتية والعديد من الدراسات العالمية المتخصصة، لذا يعمد الفصل الأول إلى الشمولية في عرض وتصنيف القضايا المختلفة من قضايا مرتبطة بالسياسات إلى تلك المرتبطة بالأسواق إلى أخرى مرتبطة بقدرات الأطراف المعنية. وينتهي هذا الفصل بعرض قائمة القضايا ذات الأولوية على وجه الخصوص. أما القسم الثاني فيقدم عرضاً موجزاً البعض القضايا المختارة ذات الأولوية، بحيث يخصص لكل قضية فصلاً قائماً بذاته.

الفصول من الثاني إلى الخامس تهتم بقضايا تهيئة البيئة التمكينية لتفعيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متضمنة قضية التخطيط الاستراتيجي وقضية الإصلاحات التشريعية وقضية التمويل ثم قضية البنية الأساسية. أما الفصل السادس يهتم بقضية بناء القدرات والتعليم والبحوث. والفصل السابع يهتم بقضية بناء صناعات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفيه يتم الاستعانة بمنهج التحليل الإحصائي لاستقصاء أجري ضمن مجموعة من خبراء الإسکوا لتحديد الأولويات لأنواع التطبيقات الفنية الأكثر ملاءمة للمنطقة. والفصل الثامن يتضمن الخاتمة والتوصيات.

وتخلص الدراسة إلى أن أهم القضايا ذات الأولوية على الإطلاق هي قضية تهيئة البيئة التمكينية بمكوناتها المختلفة، واتفاق منهج المؤشرات والمنهج التجريدي إلى النتيجة ذاتها. وتبرز أهمية تلك القضية لكونها ذات الأثر الأكبر في حل كافة القضايا الملحّة والمُتعددة. وعلى قمة مكونات البيئة التمكينية يأتي الاستقرار السياسي والاقتصادي وتشجيع المنافسة إضافة إلى البيئة الداعمة

وتضيف الدراسة أن الشراء ليس المعيار الأساسي بحدوث تطور في البنية الأساسية وتسجيل معدلات استخدام عالية في أي بلد، فالانفتاح الاجتماعي والاقتصادي يعد عاملاً أساسياً أيضاً. والفارق بين البلدان الأعضاء في الإسکوا تظهر بوضوح في مجال استخدام الإنترنت والحواسيب وتوفير المحتوى إضافة لاستضافة الواقع التي لا تزال منخفضة. وفي بعض البلدان لا يزال استخدام الإنترنت أسيراً للضوابط المختلفة وأحياناً المنع. أما خدمات ما يسمى بالحزمة العريضة فلا تزال في بدايتها. أما الخطوط التي تقدم سرعة اتصال أفضل من الخط الهاتفي العادي فهي أيضاً ليست متوفرة إلا في حدود ضيقة. لكن بالرغم من هذا الواقع ثمة قصص نجاح عديدة في السعي لبناء شبكات اتصالات وطنية متكاملة. وتسمح هذه الشبكات بالولوج إلى مراكز المعلومات وتبادل المعلومات التي تعتبر متطلبات أساسية في أي عملية بناء معلوماتية وطنية. وتكامل هذه البنية يؤدي نهاية إلى تأمين خدمات متقدمة أكثر انتشاراً وانخفاضاً في التكاليف.



٢ دراسة أولويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أُعدّت هذه الدراسة في سياق برنامج العمل الخاص بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتهدف إلى طرح رؤية شاملة للقضايا التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بدونها يتذرع ترتيب الأولويات ويصعب تركيز الجهد، واستعراض الملامح البارزة لمظاهر وأسباب التحديات الراهنة بالمنطقة. كذلك فهي تهدف إلى إلقاء الضوء على بعض القضايا ذات الأولوية التي تواجهها بلدان المشرق العربي في مسيرتها نحو تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تفهم الطبيعة الخاصة لصناعة المعلوماتية وتشعّبها وдинاميكيتها مع التأكيد على



- طلب المساعدة التقنية من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والدولية.

وتتألف الدراسة من جزئين منفصلين:

الجزء الأول: الحكومة والتجارة الإلكترونية

يستعرض في هذا الجزء نموذج لبناء القدرات وتهيئة البيئة المساعدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة والتجارة ووضع خريطة طريق للحكومة الإلكترونية، وتطرح متطلبات التعاون بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الحكومية بين البلدان الاعضاء في إسكوا . بعدها تعتبر الدراسة ان هناك مستوىان من العمل لنشر مبادرات التجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء في إسكوا، هما المستوى الوطني والمستوى الإقليمي. على المستوى الوطني، الحلول السائدة هي حلول من صنف (شركة-إلى-مستهلك) B2C، التي تستهدف أسوأاً يجري تحديدها وفق الميزات التنافسية لكل دولة. أما أكثر المنتجات والخدمات رواجاً فهي الأطعمة، والأعمال الفنية، والملابس، والزهور، والأثاث، والرحلات السياحية، والمنتجات التكنولوجية (مثل التجهيزات، والبرامج، والأجهزة الإلكترونية، والمعدات الكهربائية)، ووسائل الترفيه (مثلاً الموسيقى، والفيديو، والكتب، والألعاب).

من ناحية أخرى، تسعى المبادرات الإقليمية إلى تكوين تجمعات من الدول ذات الأهداف المشتركة والطاقة العملياتية. تستهدف المبادرات الإقليمية إنشاء حلول من صنف (شركة-إلى-شركة) B2B بين الدول الأعضاء في إسكوا. سيمهد تكوين هذه المجموعات الطريق لاتفاقية تجارية إقليمية في المستقبل. وهناك العديد من المبادرات المقترحة مثل تجمع مصر والأردن ولبنان لتطوير حل للسياحة الإلكترونية، أو تجمع الجمهورية العربية السورية ومصر لتطوير مبادرة تجارة إلكترونية من صنف شركة إلى شركة في مجال الزراعة والنسيج.

الجزء الثاني التعليم الإلكتروني

ضمن سياق الاعتماد المتزايد للاقتصاد المبني على

للابتكار. وتأتي قضية التمويل والاستثمار قاسماً مشتركاً في كافة القضايا ويبرز دور الشراكة باعتباره أحد أهم آليات التمويل، ثم يأتي دور البنية الأساسية باعتباره أحد أهم ركائز البيئة التمكينية وأساليب تنميتها وتكاملها إقليمياً. وبعد قضية البيئة التمكينية جرى استعراض قضيتي بناء القدرات وقضية الصناعات التخصصية وكذلك التخصصات الأكثر ملائمة لدول المنطقة.



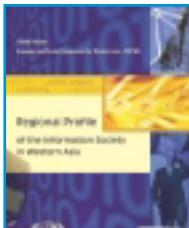
■ دراسة ٣ بناء القدرات المعلوماتية

هذه الدراسة تتناول قضية بناء القدرات المعلوماتية وأهميتها المصيرية، والمعطيات الضرورية في سياق التنمية المعلوماتية المتصلة بها. وتأكد هذه الدراسة مراراً وتكراراً على أنه من دون بيئة مناسبة سيبقى بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء في إسكوا في وضع صعب، وسيعاني من ذلك جيل الشباب في هذه الدول. وعندما يعاني الشباب، يصبح مستقبل الدول في خطر. لذلك، فإن قائمة القضايا التي تتطلب الاهتمام العاجل في هذا الصدد من الدول الأعضاء في إسكوا تتضمن ما يلي:

- إعادة النظر في كل الضرائب والرسوم المفروضة على مكونات الحواسيب والبرامج؛
- تخفيض رسوم الاتصال بالإنترنت إلى أدنى حد ممكن؛
- تشجيع الاستثمارات الداخلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع تطوير القطاع الخاص؛
- وضع قوانين خاصة للتوفيق الإلكتروني، والدفع الإلكتروني، والخصوصية، والحد من أعمال الاحتيال؛
- إنشاء الحاضنات وتشجيع الشركات الناشئة الجديدة؛
- تشجيع الابتكار بتطبيق حقوق الملكية الفكرية؛
- زيادة الحوافز للمحافظة على الخبرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- بناء علاقات قوية بين الجامعات والقطاعين العام والخاص؛



وضع إطار عام لبناء القدرات في مسألة التعليم والتعلم باستخدام هذه التكنولوجيا انطلاقاً من بناء استراتيجية تعليم وتعلم جديدة تتناسب الوضع المعاصر بكل معطياته، وكذلك الإطار العام لبناء استراتيجية خاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.



دراسة ٤ لامتحن مجتمع المعلومات الإقليمية

في هذه الدراسة ترتكز على مسألة «مجتمع المعلومات» التي تصنفه أقسام الدراسة على أنه المجتمع الذي يطور و يولّد المعلومات، ويستخدمها في أهم الأنشطة الثقافية والاقتصادية. وعلى خلاف المجتمعات الزراعية أو الصناعية، فإن مجتمع المعلومات يعتمد أساساً على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات رئيسية لتخفيير الطريقة التي يعيش بها الناس في تفاعلهم مع بعضهم، وتعلّمهم، وإنجازهم لأعمالهم، واهتمامهم بصحتهم وغير ذلك. يجتاز مجتمع المعلومات الحدود التقليدية عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها وسليطاً مسرعاً وقوياً لكافة أنشطة المجتمع، الاجتماعية والتجارية والاقتصادية والطبية والسياسية والعلمية والثقافية. يسمح مجتمع المعلومات للبني التنظيمية التقليدية أن تصبح أكثر مرنة، وأكثر تعاونية وتوزعاً، لهذا، وجب الانتقال إلى اقتصاد مبني على المعرفة. معأخذ بما سبق بالاعتبار، فإن مجتمع المعلومات أساسى لتطوير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا، وإنما في الدول الأعضاء ستواجه تهديد التهميش. وبالتالي، تحتاج الدول الأعضاء أن تضع حجر الأساس لبناء مجتمع معلومات قوي وصحيح لجني الفوائد التي يمثّلها الدخول في صناعات تحقق عوائد اقتصادية أعلى.

يهدف التقرير الإقليمي الخاص بسمات مجتمع المعلومات إلى تمكين الطريق للمبادرات المستقبلية في المنطقة

المعرفة تزداد أهمية التعليم، ويصبح من الطبيعي أن ياتح للأفراد التعلم في كل مراحل الحياة. وعلى منظمات التعليم أن تستجيب لهذه المتطلبات الجديدة وأن تخلق الظروف المناسبة للتعلم المستمر. ونظرًا للتغيرات التكنولوجية المتسارعة فإن على التعليم أن ينمّي القدرة على التعلم الذاتي. ومن ثم فمن غير المجد أن يتوجه التعليم نحو التخصص المبكر أو التعليم الموجه نحو الحياة و نحو الأفضل هو تعليم الناس تعليماً موجهاً نحو الحياة و نحو القيم الإنسانية للحياة، المتمثلة في العمل البناء والأخلاق والمواطنة والحفاظ على الحياة نفسها.

إن ما تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعداد الكوادر البشرية الضرورية لإحداث قفزات نوعية أخذ في النمو وبأيقاعات متسارعة. وهناك الكثير من المؤشرات عن أن هذه التكنولوجيا ستقلب الكثير من المفاهيم التعليمية وستغير حتماً من دور وبنى المؤسسات التعليمية -إضافة إلى كونها سوقاً تزدهر باستمرار.

ولها إمكانات متنوعة يمكن استغلالها للوصول إلى حلول كثيرة لما يعانيه التعليم والتدريب وبناء القدرات البشرية في الكثير من الدول النامية. وهو ما يدعو إلى القول بضرورة استخدام هذه التكنولوجيا بأقصى ما يمكن لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، أما التقاус عن ذلك فسيكسر بطريقة نهائية انقسام الدول بين دول متقدمة وأخرى متخلفة.

يعالج هذا الجزء من الدراسة موضوع التعليم الإلكتروني ويتألف من ثلاثة فصول. يتناول الفصل الأول بعض جوانب اقتصاد المعرفة وارتباطه بالتعليم، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم، ويقدم صورة سريعة عن مستوى ومؤشرات التعليم في دول منطقة الإسكوا. أما الفصل الثاني فيقدم لمحة عن أنواع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم، وعن نهج اكتساب المعرفة وتكيفها مع استخدام هذه التكنولوجيا، ويتناول هذا الفصل أيضًا تقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وأثارها الاجتماعية والمهنية. وفي الفصل الأخير



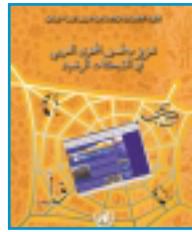
وفي الفصل الرابع والأخير عرض لمقترحات تهدف إلى تحسين محتوى الإنترن特 العربي وتعزيزه، بغية جعل استثمار المجتمع العربي للمعلومات والمعرفة يرقى إلى مستوى أفضل والمساعدة على تقليل الفجوة الرقمية، التي يتطلب ردها جهوداً كبيرة في مجالات مختلفة وردم فجوات أخرى.

ونظراً للعدد الكبير من مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، الذي سيكون عشرة ملايين على الأقل في السنتين القادمتين، وللصناعة الكبيرة التي تحيط بهذه التكنولوجيا واستخداماتها، التي هي في الأساس صناعة محتوى، فإن السوق العربية تمثل سوقاً كامنة كبيرة وخاصة إذا ابتكرت تطبيقات خلاقة تفيد المستهلكين العرب في تطوير مستوى حياتهم وتحسين ظروفها.

دراسة ٦ إدارة المعرفة

في هذه الدراسة التي تأتي بعنوان «منهج إدارة المعرفة، مقاربة تجريبية في القطاعات الأساسية»، محاولة لتشكيل وعي بأهمية المعرفة باعتبارها مصدراً يمكن الاعتماد عليه للحصول على حياة أفضل. وكما يقترح العنوان فالدراسة تعطي أهمية لتشكيل «منهج تجاري» بهدف إيجاد وتقاسم ونشر استخدام المعرفة. وهذه المقاربة موضوعة خصيصاً للبلدان الأعضاء في الإسكوا. وتستهدف الأقسام الفرعية في الدراسة تقرير وجهات النظر لتسهيل تطبيق مفهوم «إدارة المعرفة» Knowledge Management على أساس أن نشر المعرفة في المنطقة ضروري لتحقيق الفعالية والتنافسية على مستوى العالم. والدراسة معدة ليستفيد منها أصحاب القرار والمراكم الخاصة والحساسة في المنطقة خصوصاً في عملية اتخاذ القرار ضمن الحكومات وشركات القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. وبهذا يعتبر معدو الدراسة أنها مناسبة للاستخدام في عملية إعداد القرارات، ورسم السياسات، إضافة

والمساهمة في الأنشطة التحضيرية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS). ويصف التقرير وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في كل بلد على حد، ويمكن من تقييم الحالة الراهنة للمنطقة ومقارنة أداء الدول بعضها البعض ومقارنة أداء الأنشطة بأداء مناطق مماثلة في العالم، ويقترح توصيات تمثل إطار عمل ملائم للدول الأعضاء في الإسكوا. إضافة لذلك، فإن هذه المحاولة تعد المحاولة الأولى لتصوير منطقة آسيا الغربية ولذلك فستستخدم لاحقاً أساساً لمتابعة وقياس التقدّم في المناطق المختلفة فيما يخص مجتمع المعلومات في المنطقة.



دراسة ٥ تعزيز المحتوى العربي

تغطي الدراسة موضوع المحتوى العربي في شبكة الإنترن特 والوسائل المتعددة، وتبيّن الوضع الحالي لهذا المحتوى، والصعوبات التي تواجهه زيادة هذا المحتوى من حيث الكم والكيف، وتقدم أيضاً مقترحات للارتقاء به.

وتضم الدراسة أربعة فصول. يقدم الفصل الأول لمحة عامة عن البنية «الإدارية» للإنترن特 والوب ودور المنظمات التي تضطلع المسؤولية في كل منها. ويقدم أيضاً صورة عامة عن انتشار الإنترن特 في العالم وعن الصناعات المحيطة بالإنترن特 والوب. ويعنى الفصل الثاني بالمحتوى في جانبه المعرفي. حيث يتناول بإيجاز العلاقة بين المعلومات والمعرفة، وتصنيفات كل منها والسمة الجديدة في مجتمع المعلومات المتمثلة بثقافة المعلومات، التي تمثل عنصراً رئيسياً من عناصر التوجه نحو مجتمع المعلومات والقدرات الممكنة نحو هذا التوجه. ويعنى كذلك بدور الشبكات باعتبارها حاملاً وناقلًا للمعلومات، ويقدم في النهاية بعض المعايير التي تساعد في التحقق من جودة المعلومات المنشورة في الوب عموماً. أما الفصل الثالث فيقدم صورة عن الواقع الحالي لمحتوى الإنترن特/الوب العربي ويقدم نتيجة دراسة عينة من الواقع العربي، ويعرض أهم معوقات تطور هذا المحتوى.



لترتيب الأعمال بين الشركات في القطاع الخاص. وللقيام بعملية متكاملة لتسهيل هذا الأمر فإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في تنظيم العمل إلكترونياً استناداً إلى البرامج المعلوماتية وبنية الاتصالات الحديثة. وبهذه الأساليب يمكن تسهيل العمل وجعله أكثر تفاصلاً ويساطة وتلاوئماً مع المقاييس والتشريعات العالمية تحت مظلة التجارة الدولية وحركة نقل البضائع.

وفي بلدان الإسكوا ثمة حاجة جدية لكي تتبّع الحكومات وتطبق نظام عمل للنقل والتجارة تستفيد منه كل شرائح الاقتصاد الوطني. ويمكنه من مواجهة الكثير من المشاكل، مثل عرقنة العمل وتقليل فعاليته عبر العمل البيروقراطي والإجراءات غير الضرورية والمطلبات غير المتوقعة وغيرها من العوائق التي تقف بوجه التجارة والنقل، التي تضرّ بمجمل القطاع. وهذه الحاجة يمكن أن تهمّش ويقلل من أثرها باتباع الوسائل الحديثة في أداء الأعمال لجهة التجارة والنقل. وقد أثبتت هذه الوسائل الحديثة فعاليتها في شركات القطاع الخاص والموانئ وسلطات الجمارك التينفذت برامج معلوماتية ومشاريع شبكات اتصالات داخلية وخارجية. والتجارب هذه بدأت منذ سنوات ولا تزال مستمرة في بلدان عديدة اقتصرت بنجاح التكنولوجيا في تسهيل التجارة والنقل.



دراسة ٨ مأومة مقاييس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة باستخدام اللغة العربية في تطبيقات مجتمع المعلومات

تلعب الإنترن特 وبشكل متزايد دوراً محورياً في المجتمع، ويبتُّ أن عنصر الوصول إلى المعلومات المنقول إلكترونياً والسوق المتنامي «على الخط» هو عامل أساسي للتنمية الاقتصادية في مجتمعات ودول منطقة الشرق الأوسط. وبالرغم من العقبات المتعلقة باستخدام اللغة العربية على الإنترنط، تحدث بعض التطورات؛ فقد ازداد عدد مستخدمي

لتصميم وتحضير برامج محددة ومشاريع كبيرة، ودراسات التنمية، وسياسات نقل التكنولوجيا والتعليم، والمراكز الاجتماعية وسواها.

وقد أخذ بالاعتبار أثناء تحضير الدراسة أنه ليس بالضرورة أن تثبت التجارب الناجحة في البلدان النامية أثراً إيجابياً في بلدان الإسكوا. فالتجارب الناجحة قد تنفع في تفادي تكرار أخطاء معينة لكن الاختلاف في التاريخ والثقافة يفرض أن توفر مقاربات خاصة بكل بلد لكي يتحقق النجاح التنموي. وتضيف الدراسة أنه لتحقيق نتائج إيجابية فمن المفترض أن تجري ملائمة التطبيقات والسياسات للخصوصيات المحلية لكل بلد، بمعنى تفصيل السياسات على قدر الطلب نوعاً وكماً. ومنطقة بلدان الإسكوا تملك من المميزات والخصوصيات ما يجعلها تتطلب مقاربات خاصة في أي عمليات تنموية أو تحضير استراتيجيات تنمية. ولذلك تتبّع الدراسة المنهج التجريبي إلى جانب تضمين حالة محددة ودراسة عملية للتأكد من أن المنهج المتبّع يتلائم والثقافة المحلية في الإطار التاريخي المنطقي.

دراسة ٧ تسهيل التجارة والنقل: الأعمال الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر قضية تسهيل النقل والتجارة أمراً أساسياً في أي اقتصاد، وهي تتعلق بكل نقاط العمل في سلسلة التجارة العالمية. ولها دور أيضاً في توفير فرص للحد من الحاجة وتزويد الأسواق بتجارب أعمال ناجحة، فضلاً عن ترويجها للإصلاحات الضرورية وإعادة النظر في القواعد والقوانين المتبعية. وتقترن الدراسة أن تسهيل التجارة والنقل ذو تأثير على كل الأنظمة والقوانين التي تضعها السلطات التنظيمية سواء لتسهيل حركة البضائع وتنظيم دخولها وإخراجها من بوابات العبور بكل أنواعها، أم لتنظيم حركتها بين الدول عالمياً أم



دراسة ٩ خطة عمل مبدئية لبناء مجتمع المعلومات

في هذا التقرير بناء نموذجي يمكن استخدامه مصدرًا لتحفيز مبادرات إضافية على الصعيدين الوطني والإقليمي في تحضير خطة عمل لبناء مجتمع المعلومات. والتوصيات المقدمة في التقرير تتوجه لعموم بلدان الإسكوا. ويمكن للخطة المقترحة أن تتفّذ بطريقة تتلائم مع الأولويات الوطنية لكل بلد، وأن يجري توسيع أهدافها لتحقيق ابتكارات حديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وان تنطلق بمراحل وأوقات مختلفة اعتماداً على الاستعداد المعلوماتي لكل بلد.

وإطار العمل المقترح متواافق في كل أقسامه ومراحله مع مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. أما مساهمة الحكومات في هذه الخطة فتأتي على رأس العوامل المحفزة للانطلاق بالتنفيذ، ويعتبرها التقرير «ذات دور هام في تشكيل وإنضاج البيئة الملائمة لتأمين مجال عمل حيوي للخطة». ويشير التقرير إلى أنه من خلال نشر المعلوماتية ووسائلها وأدواتها فإن بلدان الإسكوا تستطيع الانطلاق بخطوات أكثر ثقة. أما إطار العمل الذي تقتربه الخطة، يهدف إلى التالي:

- اعتباره أساساً للتعاون والتنسيق بين بلدان الإسكوا.
- محفزاً للعمل المشترك في بلدان الإسكوا.
- التحضير لرؤية مبدئية، وأنشطة أساسية، وأهداف أساسية، للموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تكون محاور مفصلية في أي خطة.

- التوصية بتنفيذ نماذج محددة في بلدان الإسكوا.
- تقديم النصائح لمراقبة آلية العمل وتقديم تقارير عن تقدم العمل في الخطة.

ولهذه الخطة المبدئية هدفان، الأول تطوير رؤية وفهم مشتركين لمجتمع المعلومات من قبل البلدان العربية، ومن جهة أخرى تنظيم القدرات الوطنية لتحقيق الانتقال باتجاه مجتمع المعلومات. والمشروع برمته هو محاولة جادة لبناء أرضية تعاون وطنية إقليمية عالمية حتى العام ٢٠١٥.

الإنترنت باللغة العربية من نحو ٤٤ مليون في آذار/مارس ٢٠٠٢ إلى ٥٥ مليون في آذار/مارس ٢٠٠٣؛ وبينما تشكل نسبة السكان المستخدمين للغة العربية ما يزيد عن ٥ بالمئة من سكان العالم، فإن نسبة مستخدمي الإنترنت منهم لا تزيد عن ١ بالمئة . ويعزى جزئياً هذا التفاوت إلى غياب مقاييس موحدة لتقنيات المعلومات والاتصالات المتعلقة باستخدام اللغة العربية في تطبيقات مجتمع المعلومات. ومن الممكن أن يكون تنوع المقاييس في مجالات محددة، مثل تعدديةمجموعات الرموز وعدم توافقها، قد أثر سلباً على استخدام اللغة العربية على الإنترنت.

وفي هذا السياق، تبرز الدراسة الحاجة الملحة لصياغة واعتماد مقاييس لاستخدام اللغة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتركز على أهمية تعريب الإنترت، وتقاش الأدوات المسهلة لها، ومنها برامج المصدر المفتوح (Open source) ومنظومة أسماء النطاقات العربية على الإنترت.

وتتفحص الدراسة المقاييس الحالية لتقنيات المعلومات والاتصالات المتعلقة باللغة العربية والمنظمات العربية والدولية ذات الشأن؛ والقضايا المتعلقة بتقييس اللغة العربية، ومنها تشفيير الرموز، والبريد الإلكتروني، وتصفح الويب، والتعرف على الكلام، والبحث والفهرسة على الإنترت . وفصلت أيضاً الاستخدام المتزايد لترميز اليونيكود Unicode بهدف تقييس تبادل الحروف العربية بواسطة الإنترت؛ وأكّدت الحاجة إلى ترجمة المقاييس الحالية لتقنيات المعلومات والاتصالات إلى العربية.

وتطرق الدراسة أيضاً إلى القضايا التشريعية والتنظيمية للمعلومات وإدارة المعرفة وعلاقتها بمصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن الشبكات، وتبرز الحاجة إلى توحيد المصطلحات في كافة مقاييس اللغة العربية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتشكيل لجنةً لمناهج الإنترت المثالية للغة العربية؛ والتعامل مع قضايا الأمن على الإنترت؛ وتوحيد استراتيجيات المحافظة على المادة الرقمية. وتحتتم الدراسة باقتراح خطة عمل لتحسين استخدام اللغة العربية على الإنترت.



نموذج من موقع «الوراق»

المكتبة الرقمية العربية من يزورها ولماذا؟

الدراسات والاحصاءات المتعلقة بعمر مستخدمي الإنترنت العرب واتجاهاتهم واهتماماتهم قليلة جداً، وفي بعض الأحيان تتضمن أرقاماً متضاربة وغير دقيقة. ولكن ثمة حالات تكون فيها الدراسة ذات فائدة خصوصاً إذا كانت صادرة عن جهة دولية أو شركات متخصصة ولأغراض تجارية. من هذه الدراسات ما يصدر عن المنظمات الدولية والبنك الدولي وبعض وزارات الاتصالات والمعلوماتية العربية. وأخيراً راجت حركة دراسات جديدة تصدرها شركات خاصة، مقرونة بخدماتها ما يضفي عليها بعض المصداقية ويجعلها على درجة مقبولة من الاعتمادية.

ومن هذه الدراسات ما أصدرته إدارة موقع «الوراق» الذي يقول المشرفون عليه أنه من أولى المكتبات الرقمية العربية وأكبرها من

حيث الصفحات التي وصل عددها إلى أكثر من مليون صفحة. ومن الضروري الانتباه إلى أن إدارة مشروع «الوراق» تعتمد سياسة المكتبات ذات النفع العام المذكورة في توصيات اليونيسكو. ومع أن الدراسة تركز على موقع واحد لكنها تشكل مرجعاً للباحثين والمستخدمين وعموم المهتمين بمنحي تطور استخدام الإنترنت في العالم العربي.

وفي نتائج الدراسة التي أعدتها إدارة «الوراق» معلومات ومؤشرات مهمة تتعلق بسلوكيات مستخدم الإنترنت العربي تجاه الواقع ذات المحتوى الثقافي أو التي تتضمن شؤون فكرية. ومع أن الدراسة ليست موجهة لتحليل ميول واهتمامات المستخدمين بموضوع معين

من المواضيع الفكرية والثقافية التي تنضوي تحتها كتب مكتبة «الوراق»، لكنها تحمل بذور «مؤشر» لرصد التوجهات. وهي تحاول أن ترصد حالة الإنترنت العربية ودور المكتبة الرقمية بتحليل نموذج موقع «الوراق». وتعتبر هذه الدراسة أن كل المواضيع الموجودة في مكتبة «الوراق» مهمة ومطلوبة عند شرائح معينة من المستخدمين شأنها شأن أي مكتبة أخرى. وربما يكون أهم ما تناولته الدراسة هو الأحصاءات الخاصة بأعمار المستخدمين وتوزعهم من حيث الجنس وال عمر والموقع الجغرافي والبلد، إضافة إلى النسبة المئوية لاستخدام الإنترنت بين السكان في البلدان العربية وبعض بلدان العالم وحسب العمل أو التخصص. فما هو أهم ما تضمنته هذه الدراسة؟



أعمار المستخدمين

ولذا تبرز ضرورة إقامة دورات تعليمية مستمرة على استخدام الكمبيوتر على مدار العام لتفطير كافة الأعمار. يضاف إلى ما سبق من أرقام أن ١٢ في المائة من المستخدمين هم في العمر بين ١١ و ٢٠.

ونتيجة لذلك فإن كتاباً مثل كليلة و دمنة و الف ليلة و ليلة ورحلة ابن بطوطة لا تجذب الفئة الأخيرة في حالة النشر الإلكتروني.

النسبة العظمى لمستخدمي الموقع والتي تساوي ٣٩ في المائة هي في الفئة العمرية بين ٢١ و ٣٠ وهذه فئة الشباب في المرحلة الجامعية أو في حياتهم العملية المبكرة. وفوق سن الثلاثين تبدأ النسبة بالانخفاض وتأتي الفئة العمرية ٤٠-٤١ لتحوز على المرتبة الثانية بنسبة ٢٨,٧ في المائة ثم يحدث انخفاض حاد حيث تبلغ الفئة العمرية بين ٤١ و ٥٠ نحو ١٢,٢ في المائة والمستخدمين من الفئة ٥١ إلى ٦٠ بنحو ٣,٦٧ في المائة. وهذا يدل على أن المستخدمين في المرحلة العمرية بين ٤١ و ٦٠ تبلغ نسبتهم نحو ١٧ في المائة ما يُظهر حقيقة ضعف انتشار استخدام الإنترنت لديهم وربما يكون ذلك بسبب عدم افتتاح هذه الفئة على المجتمع الرقمي ووسائله أو لعدم توافر التدريب الأساسي على استخدام الحاسوب.

النسبة المئوية للمشتركين حسب العمر

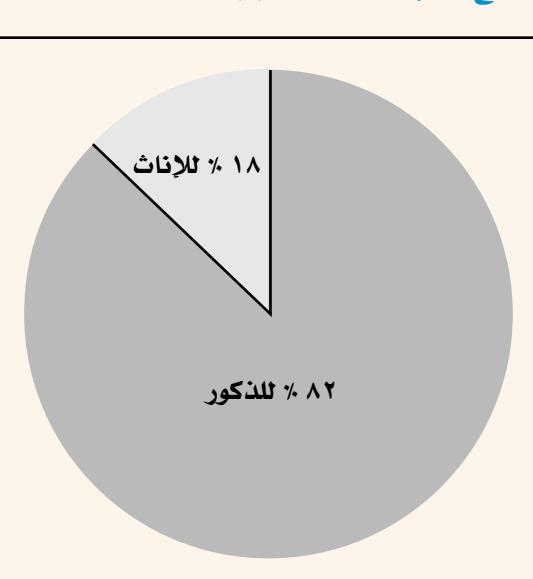
الفئة العمرية	النسبة المئوية %
١٠ - ١١	٠,٥٩
٢٠ - ١١	١٢,٢٨
٣٠ - ٢١	٣٩,١٠
٤٠ - ٣١	٢٨,٧٣
٥٠ - ٤١	١٣,٢١
٦٠ - ٥١	٣,٦٧
٧٠ - ٦١	٠,٦٨
٨٠ - ٧١	٤٨٩
أكبر من ٨٠	٠,٨١

جنس المستخدمين

و لكن يجب أن نولي عناية لتوجيه فئة الفتيان إلى الاستفادة من مجتمع المعلومات وهذا الامر يبدأ في المدرسة ويحتاج إلى خلق المحتوى الرقمي المناسب والمفيد. ومع مرور الوقت قد تقل الفوارق بين الفئات العمرية ويزداد إقبال الفتاة العمرية الأكبر على استخدام الإنترنت لأن الشاب الذي بدأ وتعود على استخدام تكنولوجيا المعلومات سيستمر في ذلك مع تقدمه في العمر.

٨٢ في المائة من المستخدمين هم من الذكور والباقي هم من الإناث! والنسبة التي تفضل الجنسين ليست اعتيادية وتتمثل تبايناً صارخاً سببه أنه ليس لربات البيوت إمكانية النفاذ إلى الإنترنت. وربما يصح هنا السؤال: ما هو سبب التفاوت الكبير وما هي اهتمامات المرأة العربية وما هو سر عدم انجذابها إلى الإنترنت؟ هل يكمن السبب في القيود المفروضة على الإناث في بعض المجتمعات العربية والتي تحول مثلا دون وصولها إلى الإنترنت أو خروجها من المنزل ووصولها إلى مقاهي الإنترنت؟ أو يعود ذلك إلى انشغال المرأة الدائم بأعباء المنزل التي تترافق في كثير من الأحيان مع عملها خارج المنزل؟

توزيع نسب الاستخدام بين الذكور والإناث



التوزُّع الجغرافي

الدولة الأولى من حيث عدد المشتركين هي السعودية بنسبة ٢٣,٤ في المائة ثم تأتي الإمارات بنسبة ١٢,٣ في المائة ثم مصر بنسبة ١١,٤ في المائة وبعدها الكويت فالجزائر والمغرب بحسب متقاربة تصل إلى ٤ في المائة.

إن انخفاض نسبة مشاركة النساء عمليا في هذه الدراسة يجعل من الصعب التوصل إلى نتائج دقيقة. وثمة أمور تحتاج إلى مزيد من الدراسة خصوصا عندما نعلم أن توزع المشاركين بحسب المهن والخصائص يتضمن أرقاما عالية لمشاركة ربات البيوت (نحو ١,٧) وهي أقل لدى الباحثات والمعلمات والأكاديميات. ومن المهم الانتباه إلى أن رفع معدلات استخدام الإناث في المنطقة للإنترنت يحتاج إلى تخفيف الضغوط والقيود الاجتماعية المفروضة عليهم في بعض المجتمعات العربية والعمل على تطوير محتوى عربي ملائم للمرأة العربية وإشراكها أكثر في عملية صناعة المحتوى الرقمي العربي. كذلك من المهم تشجيع الإناث على الانخراط في بناء الإنترنت الخاصة بهن. وربما مع مبادرات متلاحقة على مدى الأعوام المقبلة تقيد في تقليل الفارق بين الجنسين في هذا المجال.

ومن جهة أخرى فمن المثير للتفاؤل أن نعلم أن الفئة المتقدمة على الفئات الأخرى في الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات هي فئة الشباب.

استخدام الإنترنت فيها أقل من التي تأتي بعدها في استخدام الموقع، وهذا يعود إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية كمصر والبحرين.

أما التوزُّع الجغرافي مع نسبة استخدام الإناث للموقع فتأتي الإمارات أولاً ثم السعودية فمصر فالكويت أما بالنسبة للذكور فتأتي السعودية أولاً ثم مصر وبعدها الإمارات فالجزائر.

إن انخفاض نسبة مشاركة المرأة لا يساعد على استنتاج معلومات من التوزُّع الجغرافي للمشاركات. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه رغم كون المجتمعات الخليجية من المجتمعات المحافظة فذلك لم يحل دون استفادة المرأة في الإمارات والسعودية من الإنترنت. وبالتالي فإن تحليل هذه النتائج يؤكد أن إتاحة الإنترنت للمرأة سيزيد من إمكان استفادتها من تكنولوجيا المعلومات وسيتيح لها المزيد من الفرص للخلق والإبداع والمساهمة الفاعلة في بناء مجتمعها وتطوره.

وفي حالة التوزُّع الجغرافي للإناث أتت الإمارات في المركز الأول ثم السعودية فمصر فالكويت. أما للذكور فكانت السعودية الأولى ثم مصر فالإمارات ثم الجزائر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة المشتركون من دولة ما لا تعبر عن اهتمام مستخدمي الإنترنت من هذه الدولة بالعلم والثقافة وهذا ينطبق على الدول العربية خصوصاً حيث هناك تفاوت هائل في عدد مستخدمي الإنترنت. وسبب التفاوت هو الاختلاف في البنية الأساسية للاتصالات والأوضاع الاقتصادية. لذلك فإن أي تحليل علمي للتوزيع الجغرافي يجب أن يستند على معلومات دقيقة عن بنية الاتصالات وعدد الخطوط الإلكترونية في الدول. ومن الملاحظ أنه بتحليل الرسم البياني الخاص بالدول العربية والرسم الخاص بالنسبة المئوية لمستخدمي الإنترنت في الدول العربية لعام ٢٠٠٢، يجد المراقب أن هناك دولاً عربية ترتفع فيها نسبة استخدام الموقع علماً بأنه نسبة

النسبة المئوية لمستخدمي موقع الوراق بحسب البلد والجنس

البلد	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
المملكة العربية السعودية	٢٠,١٢	٣,٣٠
مصر	١٠	١,٤٦
الإمارات العربية المتحدة	٨,٥٣	٣,٨٤
الجزائر	٤,٠٥	٠,٤٠
المغرب	٣,٦٢	٠,٦٠
الكويت	٣,٤٦	٠,٥٧
فلسطين	٢,٤٦	٠,٢١
الجمهورية العربية السورية	٢,٣٢	٠,٥٢
الأردن	١,٩٧	٠,٣٣
سلطنة عمان	١,٨٦	٠,١٧
اليمن	١,٦٥	١,٦٥

المهنة والاختصاص

عربي ملائم للفتيان ويجب الاهتمام أيضاً بتأمين الإنترن트 في المدارس وتدريب الفتى على استخدامها علمياً. ويلاحظ أن فئة المنسوبين أو العاملين في المؤسسات التعليمية حازت أعلى نسبة وهي ٤٣ في المائة تلتها فئة المؤلفين والباحثين بنسبة ١٦ في المائة. وهذا يعني أن نحو ٥٩ في المائة من مستخدمي الموقع على علاقة مباشرة مع المكتبات ويحتاجونها في الدراسة والبحث ربما بسبب يمكن وراء الحاجة نظراً لنقص في عدد المكتبات التقليدية أو لأسباب أخرى.

أعلى النسب كانت لفئة الطلاب الجامعيين وهي ٢٠,٩ في المائة تلتها فئة الباحثين وحازت ٩,٥ في المائة ثم فئة الإداريين مع ٨,٧ في المائة. وكانت فئتا المعلمين والأساتذة الجامعيين متطابقتين وهي ٨,٤٥ في المائة. أقل فئة في الاستخدام كانت للسياسيين وهي ٠,٧٨ في المائة. والذي يدرس الفئات يرى أن فئة طلبة المدارس تعادل ثلث نسبة الطلبة الجامعيين وهنا أيضاً تبرز الحاجة إلى خلق محتوى

زوار موقع «الوراق» بحسب المهنة والاختصاص بين الذكور والإناث

الاختصاص	نسبة الذكور %	نسبة الإناث %
باحث	١٤,٩٣	٦,٠٣
طالب جامعي	٨,٤٥	١,٠٥
اختصاصي (يحمل شهادة عملية)	٧,٥٣	٠,٨١
أستاذ جامعي أكاديمي	٧,٤٨	٠,٩٧
إداري	٧,٤	١,٣٥
أعمال أخرى	٧,١١	١,٤
معلم	٦,٩٩	١,٤٦
اختصاصي في تكنولوجيا المعلومات	٥,٧٦	٠,٥٢
رجل أعمال	٤,٣٧	٠,٠٥
طالب مدرسة	٤,١	١,٧٥
مؤلف، كاتب، أديب، شاعر	١,٨٧	٠,٣٨
صحافي	١,٦٧	٠,٣٣
حرفي	١,٦٤	٠,٠٦
فنان	٠,٧٦	٠,١٧
سياسي	٠,٧١	٠,٠٦
مدبرو منازل	٠,١٣	١,٧

نقص وحلول

يقول المسؤولون عن هذه الدراسة إن نتائج الاستبيان تثبت أن هناك دوراً أساسياً يمكن للمكتبات الإلكترونية أن تقوم به في مجتمعاتنا النامية وأن بناء المكتبات الرقمية العربية هو اليوم ضرورة ملحة للإنسان العربي وهي تشكل بدليلاً أقل تكلفة من إنشاء المكتبات العامة الضخمة بقاعاتها وموافق سياراتها وتجهيزاتها الضرورية وعدد الموظفين الكبير والمديرين وغيرها من المتطلبات. لكن إنشاء هذه المكتبات الرقمية يحتاج إلى وعي وجهود القادرين من مسؤولين وأثرياء ومنظمات دولية ومحليّة.

ويورد مسؤولو الدراسة في فقرة نهائية مقطعاً من مقال المؤسس شركة مايكروسوفت صدر عام 1999 بعنوان «ما بعد غوتبرغ» يقول فيه: «إن كثيراً من الناس في البلدان الفقيرة لا يستطيعون تحمل تكلفة شراء الكتب ونادراً ما يستطيعون الوصول إلى المكتبات العامة، وفي السنوات المقبلة ومع انخفاض تكلفة صناعة الحاسوب ومكوناته سيكون من الممكن إنشاء مكتبات إلكترونية في هذه البلدان تضم من الكتب ما تحتويه مكتبة الكونغرس الأميركي».

ملاحظة:

الموضوع يتصرف عن دراسة تحليلية ألفها وأعدها معتصم زكار ويرمجها ونفّذها م. تنورا سني وحضرها صحافياً فريق إعداد هذا الإصدار الخاص لـإسكوا. الأرقام والمعلومات الواردة مصدرها إدارة «الوراق». والإسكوا تنشر هذه المقاطع «بتصريح» ضمن جهودها لدعم البحوث العلمية بهدف تطوير مجتمع المعلومات العربي.

كتب عالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مراجعات وآراء

يشير «الكس لایتمان» Alex Lightman في كتابه الجديد إلى أن العالم على مشارف ما يمكن أن يطلق عليه «حافة الاتصال الدائم»، ومع أن الكاتب يبدو ككاتب للخيال العلمي، ولكن الكثير من رجال الأعمال سيجنون الأرباح من ثمار تخيلاته التي تحدثت عن أمور مثل الحاسوب الذي يمكن وضعه على الجسم وغيرها من التوقعات. يتعدى مضمون الكتاب مجرد وضع صورة للعالم المستقبلي. فالكاتب أمضى وقتاً مراقباً لتوجهات الأبحاث التقنية ونتائجها في مجالات الإدارة والتجارة، ثم وضع توقعاته واستنتاجاته للقرن المقبل.

ويستطيع القارئ أن يستعرض التطورات المستجدة في عالم الاتصالات اللاسلكية وأن يضع توقعاته الشخصية لمجمل هذا القطاع بسبب علاقات الكاتب المتعددة مع رؤوس إدارات شركات ستحقق الأرباح في مجال الاتصالات اللاسلكية.

Brave New Unwired World: The Digital Big Bang and the Infinite Internet

عالم لاسلكي جديد ومقدام:
 الانفجار الرقمي الكبير والإنتernet اللامتناهية
تأليف : «الكس لایتمان» Alex Lightman



الكتاب:

- ٣٢٠ صفحة
- الناشر John Wiley & Sons
- ISBN: ٠٤٧١٤٤١١٠٤



مراجعات وآراء

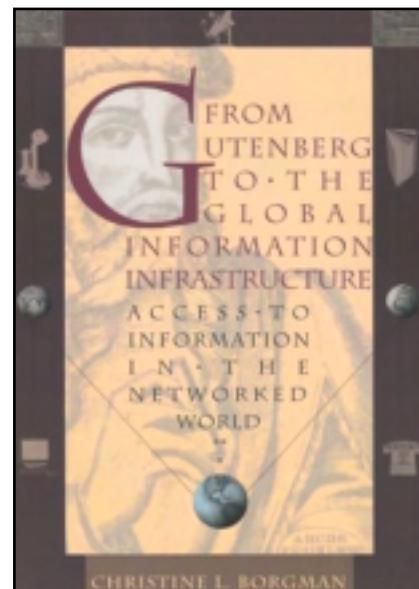
هل سيؤدي الازدهار العالمي الحاصل في البنية الأساسية المعلوماتية إلى ثورة في الاتصالات تعادل قوتها قوة التغييرات التي أحدثتها مطبعة غوتنبرغ؟ أم هل ستكون نتيجة هذا الازدهار توفير المعلومات للجميع؟ وهل ستؤدي هذه التغييرات إلى الاستغناء عن دور النشر والمكتبات؟ كيف يمكن جعل أجهزة الكمبيوتر والأنظمة المعلوماتية أكثر سهولة في الاستخدام؟ يسلط هذا الكتاب الضوء على أسئلة تتعلق بالتكنولوجيا والسلوك والسياسات التي تحيط بالثورة المعلوماتية.

تناول محاور الكتاب تصميم واستخدام المكتبات الرقمية، المظاهر والسلوكيات المؤسساتية الخاصة بالنشر الإلكتروني، ودور المكتبات المتضامن، دورة حياة وضع واستخدام وإيجاد المعلومات، وتبني تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتكيف معها.

يتناول الكتاب الحياة المقبالة من زاوية نقدية إنسانية والأساليب والوسائل التي تستسود فيها إضافة للتغييرات التي ستشهدتها. وأنه يتبنى مقاربة عامة لقضية النفاذ إلى المعلومات، يثير الكتاب أهمية البحث والدراسات في مجالات علوم الحاسوب والاتصالات وعلم المكتبات ووضع السياسات المعلوماتية وعلم الاجتماع والتاريخ والتعليم والدراسات الخاصة بالمتحف والأرشفة.

From Gutenberg to the Global Information Infrastructure: Access to the Information in the Networked World

من غوتنبرغ إلى البنية الأساسية المعلوماتية العالمية
النفاذ إلى المعلومات في العالم المشبك
تأليف: كريستين بورغمان



الكتاب:

- ٣٤٤ صفحة

- الناشر ٢٠٠٣ MIT Press

- ISBN: ٠٢٦٢٥٢٣٤٥٠



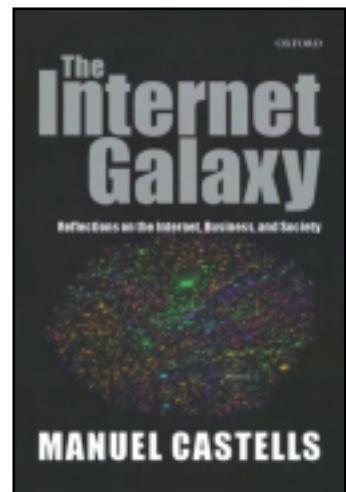
مراجعات وآراء

كاستيلز معروف بدراساته المؤلفة من ثلاثة مجلدات «عصر المعلومات» والتي تعدّ تحليلاً للتغيرات الاجتماعية على خلفية تطور الاتصالات. في كتابه الجديد «مجرة الإنترنٌت» يقدم كاستيلز عملاً ممتازاً سهل القراءة غير تقني ويشكل موجزاً تاريخياً يسلط الضوء على الجوانب الاجتماعية ومستقبل أعمال الإنترنٌت. ويتعارض كاستيلز وهو الأستاذ في جامعة بيريكل لمادة التخطيط وعلم الاجتماع، إلى مؤسسات مثل «جُمجم الشبكة العالمية» World Wide Web Consortium (WWW) بروتوكولات الإنترنٌت وتطوير الشبكة». كذلك ينافش كاستيلز ظواهر مثل قدرة الإنترنٌت الهائلة على «التحري والعزل» في الوقت نفسه . ومما يقوله: من العدل القول إن معظم «مخترقي الشبكات» Hackers يعيشون حياة عادلة، على الأقل مثل جميع الناس، وهو ما لا يعني بالضرورة أنهم (أو أي فئة غيرهم) يخضعون لمفهوم «الحياة العادلة» المثالي، الذي يتطابق مع الأيديولوجية المسيطرة في مجتمعاتنا.

اعتماداً على المحاضرات التي يلقيها المؤلف في مادة الإدارة في جامعة أكسفورد، يركز هذا الكتاب على الإنترنٌت وعلى مستقبل المجتمعات المتصلة بالشبكات. وبدقة أكثر يتحقق كاستيلز التأثيرات المتبادلة بين الثقافة والإنترنٌت، تغطية متوازنة للأعمال الإلكترونية والاقتصاد الجديد وسياسات الإنترنٌت، والخصوصية والحرّية وجغرافيا الإنترنٌت. ويشرح بعد ذلك كيف أثرت هذه الجوانب على عولمة الإنترنٌت واتساع الفجوة الرقمية. ويستعرض الكاتب العديد من الحالات العالمية إضافة إلى إحصاءات تفسّر نقاطاً هامة مما يجعل الكتاب عالمياً في تناوله للموضوع. ومن خلال براعته في تحليل المجتمع المعاصر، أنتج كاستيلز كتاباً يتماشى واللحظة الراهنة. ولأن الكتاب يتضمّن «وصلات» Links في نهاية كل فصل سواء لمزيد من القراءات المتصلة ضمن الكتاب أو في الإنترنٌت، فهو يبدو صالحًا ليكون مادة مصاحبة للمواد التعليمية في علم الاجتماع والحاسوب.

The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society

مجرة الإنترنٌت: تأملات في الإنترنٌت،
الأعمال والمجتمع
تأليف: مانويل كاستيلز



الكتاب :

- ٣٤٠ صفحة

- مطبوعات جامعة أكسفورد

- ISBN : ٠١٩٩٢٥٥٧٧٦

مانويل كاستيلز هو أحد الرواد المفكرين العالميين في مجال العصر المعلوماتي الجديد، وصفته مجلة الإيكonomist بأنّه : «أول وأهمّ فيلسوف معلوماتي cyberspace». ووصفته مجلة Christian Science Monitor بأنه : «رائد تمكّن من وضع صورة متماسكة ومنظمة تنظيمًا جيّدًا لحضارة القرن الحادي والعشرون، على الرغم من الضبابية التي تنتج عن كتاباته أحياناً». وفي كتابه «مجرة الإنترنٌت» يفكّر هذا النابغة الرؤوي في الكيفية التي ستغيّر فيها الإنترنٌت حياتنا. وهو يؤمن أننا «ندخل بسرعة عالية إلى مجرة الإنترنٌت وسط ارتباك معلوماتي».

هدف الكاتب هو شرح الطريقة التي ولدت فيها الإنترنٌت، وكيف باتت تؤثّر على مجالات الحياة الإنسانية مثل العمل والسياسة والتخطيط والتنمية والإعلام والخصوصية وصولاً إلى التفاعل الاجتماعي والحياة المنزليّة .



حياتنا الرقمية

سواء قبلنا أم رفضنا، ساهمنا أم عارضنا، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتحت أبواب الدنيا أمامنا وشرّعت لنا ما لم نستطع الوصول إليه من قبل سواء في توفير المعلومات أم في الوصول إلى الأشخاص في أبعد بقاع الدنيا... وفي كل قطاع نرى اليوم التكنولوجيا المعلوماتية تدخل، وتندمج، وتنتج. لهذا فإن حياتنا باتت بالفعل متوجهة أكثر من أي يوم مضى إلى الوسط الرقمي. ومن أيامنا الأولى حين نولد تحيطنا تكنولوجيا المعلومات في غرفة التوليد حيث بات هناك ما يعرف بالطب عن بعد، وعندما ندخل صفوف المدرسة الأولى نتعلم بالاعتماد على الحاسوب سواء مباشرة أم لا، وفي عيادة الطبيب كما في المختبرات الطبية ووسائل الترفيه وأدوات المطبخ الإلكتروني، وصولاً إلى السينما والبرامج التلفزيونية والسيرك وسائل أماكن اللعب. حتى في السيارة والطائرة والباخرة والقطار وكل وسائل النقل. كذلك في حياتنا العملية حيث باتت معرفة استخدام الحاسوب وبرامجه والإنترنت لزاماً لا مفر منه. وفي حياتنا الروحية وفدت الإنترت مواقع تنشر فيها الكتب السماوية ودخل الحاسوب إلى دور العبادة وحتى إلى إدارات الزواج الدينية الرسمية.

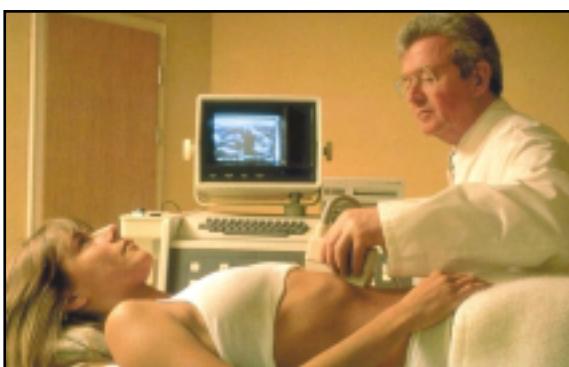
إننا نعيش عصر الانتقال إلى المعلوماتية المستندة إلى التكنولوجيا. فمن اليوم لا يستخدم هاتفاً؟ ومن لا يستخدم جهاز حاسوب؟ ومن لا يملك عنوان بريد إلكتروني؟ ربما يكون عدد الذين لم يستخدموه بعد هذه الوسائل اليوم في منطقتنا كبيراً، لكن ينخفض هذا العدد في العالم، خصوصاً عندما نعلم أن ربع سكان الكوكب الأرضي اليوم هم من مستخدمي الحاسوب أو الهاتف النقال أو الثابت والإنترنت. وفي قطاعات عديدة نشهد هذه الظاهرة التي انتلقت منذ نحو عقدين تدريجياً لتبلغ ذروتها بنهاية القرن الأخير من الألفية الثانية ويزوغر الألفية الثالثة. وكما أن لكل شيء جوانبه الإيجابية والسلبية كان لهذه التكنولوجيا إيجابياتها وسلبياتها فظهرت معها مشاكل أمن إلكتروني وخطر فقدان المعلومات والفيروسات الرقمية ومعها مشاكل الإنفاق على التجهيز المعلوماتي. هنا إضاءة سريعة على بعض الجوانب المختلفة للتكنولوجيا في حياتنا اليومية.



المحاكاة، والأسلوب المتبعة يسمى الكيمياء التوافقية، وقد أدى الاتنان إلى توفير في التكاليف وفي وقت تحضير الأدوية. وقد مكنت هذه الطرق من دمج الواقع الافتراضي Virtual Reality بالعمل المخبري لإجراء الفحوص والتجارب والتفاعلات التي لا حصر لها. وفي النهاية يصل الحاسوب إلى التركيبة المطلوبة دون الاضطرار إلى دخول المختبر وتجربة نتائج خلط المواد الكيميائية! وبذلك تمكن تكنولوجيا صناعة الأدوية من تطوير «كيمياء توافقية» تختصر السنين إلى أيام لتحافظ على صحة البشر.

ومن النتائج البارزة في الاتجاه الجديد تحاشي ما كان في الماضي يثير الانتباه، فالعلماء حذروا دائمًا من أنواع العقاقير التي قد تسبب مضاعفات جانبية وتؤدي أحياناً إلى الموت. فالأسلوب الجديد يضع خطأً فاصلاً بين التجربة واليقين لأن الحاسوب يضع كل الاحتمالات ويجرها ويصل إلى النتائج بسرعة. ويقول البعض إن عقاقير المستقبل لن تأخذ في الحسبان النتائج الجانبية فحسب بل أيضاً الخصائص الجينية (الوراثية) للمرضى في إطار تقنية الصيدلة الوراثية Pharcogenomics.

والتقنية الجديدة تميز الخصائص الجينية للمرضى في مجال تفاعل الدواء مع أجسامهم، لذلك ستنخفض معدلات الخطأ وتعرض المرضى لنتائج قد لا تؤدي أجسامهم بدل تصحيحها فحسب بل قد تؤدي إلى وفاتهم أيضًا.



الحاسوب والدواء

دخلت برامج الحاسوب عالم الأدوية بطريقة غيرت فيها أساليب وأدوات استخدمت قروناً، وفي هذا كله تشهد صناعة الأدوية تقدماً في استخدام التكنولوجيا الحديثة للتجيل في عمليات إنتاج مركباتها الكيميائية اعتماداً على برامج حاسوب صممت لهذا الغرض.

وقد أدت البرامج إلى تسريع وتيرة العمل في عالم صناعة الأدوية إلى درجة بات فيها من الصعب التخلص من مكتسبات التكنولوجيا. وفي حين تستغرق الطرق والأساليب التقليدية أسابيع وأحياناً أشهرًا وسنين للوصول إلى تركيبة دواء معينة قد تكون صائبة أو خاطئة، بات في إمكان الحاسوب المجهز بعتاد مناسب وبرامج متخصصة الوصول إلى نتائج حتمية ناجحة في أيام قليلة.

تقوم هذه البرامج بجمع المعلومات المطلوبة عن الأنزيمات أو الأعضاء الحسية التي يركز العقار عمله عليها، والتي يجري بواسطتها عرض البنية الهيكلية (الرباط الكيميائي) بالأبعاد الثلاثية 3D على شاشة الحاسوب للحصول على تفاصيل دقيقة عن طرق أدائها لوظيفتها الطبيعية واستبيان نشاطها. وعندما يجري برنامج الكمبيوتر محاولات تجريبية بأسلوب «المحاكاة» Stimulation لتفجير المكونات الكيميائية لهذه الأعضاء المستهدفة بغية تحسين أدائها. ومن ثم يقوم البرنامج بتحديد العقار أو المركب الدوائي القادر على العلاج. وبعد استخلاص هذه النتائج يتم تحضير الدواء الذي اقترحه الحاسوب في المختبر بطريقة آلية، وتبداً حركة إنتاج عشرات آلاف عينات الأدوية من المنتج الجديد.

وتسمى الطريقة الجديدة في التحضير لصناعة الأدوية

جرائم وتجسس وفيروسات

بموجبها أرقام بطاقات اعتماد مسروقة، أو عبر الاستياء على أرقام بطاقات اعتماد عن طريق اعتراضها على الشبكة. فإذا حاول المشتري A أن يدفع ثمن كتاب B من موقع C يتدخل اللص الإلكتروني X ويسرق رقم البطاقة ويقوم مباشرة بالشراء من موقع آخر سلعة أخرى تسلم إلى عنوان مختلف. وعادة لا يعلم صاحب البطاقة أنه سُرق إلى أن تأتي فاتورة المصرف آخر الشهر.

عندما تتحدث إلى الحاسوب

تحدث الإنسان إلى الآلة حلم قديم، وتواصله مع «مخلوقات» من صنعه استحوذ على اهتمام كثير من العلماء والمفكرين على مدى قرون. لكن معظم المحاولات في هذا المجال لم تصل إلى نتيجة مرضية. ومع اللجوء إلى مساعدة الحاسوب وبرامجه ظهر بصيصأمل، فالمعلوماتية قادرة على دمج معطيات الثورة الرقمية بطريقة تتبع للناس توجيه الأوامر إلى جهاز الحاسوب، أي الاستفباء عن لوحة المفاتيح والماوس وبقية وسائل إدخال المعلومات إلى الحاسوب.

وفعلاً، تمكنت شركات عديدة من تحضير برامج تضع المستخدم في موقع يمكنه من إيصال أوامره إلى الأجهزة بواسطة صوته. وأولى المحاولات الناجحة كانت من شركات مثل IBM التي أصدرت برنامج Voice Via، وشركة Virage التي أصدرت أوديو لوغر وفيديو لوغر، وشركة Wizard Software التي أصدرت Assistant وشركته Interactive Voice، وشركة H&L التي أصدرت Speaking Deluxe اعتماداً على تقنية IBM، وأخيراً ضمنت شركة مايكروسوفت نظامها التشغيلي Windows XP برنامجاً يتيح تجربة توجيه الأوامر فقط. ورغم أن تقنية التعرف على الكلام المحكمي قدية

الجرائم الإلكترونية وقصص اختراق الشركات وسرقة المعلومات والاحتيال عبر الشبكة وأولئك اللصوص العباقة الذين يثيرون القلق في نفوس المسؤولين عن الشبكات والوزارات ودوائر الاستخبارات، وأخبار الخسائر المقدرة بالمليارات ورسائل البريد الحاملة للفيروس والأسلحة ببرامج تخريب... هذه كلها باتت فعلاً جزءاً أساسياً من يوميات عالم تكنولوجيا المعلومات. وسواء صدق البعض أم اعتبر الأمر مجرد سخافة أم حماقة أولاد «يلعبون» على الإنترنت، ففي كلا الحالتين الأمر واقع والخسائر حقيقة. وعملاً الاستخبارات إضافة إلى منظمات مثل الإنتربول الدولي يلاحظون هذا الأمر ليلاً ونهاراً.

تعرض بعض المنظمات الدولية لمفاهيم الأمن الإلكتروني وتصنيفاته وبقى مفرداته وهي لم تصل بعد إلى اتفاق دولي عام على هذه المفردات. إنما هناك اتجاه توافقي بين الأكثريّة على بعض المصطلحات والمفردات مما يؤدي إلى نوع من لغة مشتركة في هذا المضمون. وفي أي حال، فإن طرق الغش والسرقة على الشبكة متعددة ومختلفة، وتقسم ثلاثة:

- التحايل بهدف السرقة والكسب المالي.
- التجسس الصناعي والاقتصادي والسياسي والشخصي.
- الإرهاب والقرصنة المعلوماتية.

وعلى عكس ما قد يعتقد البعض فإن التحايل بغية السرقة والكسب المالي ليس الأكثر أضراراً على المستوى العالمي، لكنه يحقق أرقاماً كبيرة عالمياً. وإمكانات التحايل التجاري على الشبكة غير محدودة، فيمكن لمستخدم أن يطلب سلعة معروضة في إحدى المواقع وعندما يتلقاها لا يدفع ثمنها. لكن هذا النوع اختفى لأن البائع على الإنترنت يطلب اليوم رقم بطاقة شراء مصرافية. وهذه الطريقة تعرضت للاختراق عندما وجد مستخدمو الإنترنت طرقاً تقدّم



مراقبون في كل مكان ومن كل مكان... عيون التكنولوجيا

إن فكرة وجود شخص يراقبنا في حياتنا اليومية من خلف ستائر التكنولوجيا تزعج البعض ولا تعني البعض الآخر. وسواء كنا متبعين لتلك العين المراقبة أم لا، فهي موجودة في كل وسائلنا التكنولوجية خاصة في النوع الذي يحمل في بيته أساليب نقل المعلومات والحوارات والرسائل والصور. وهذه حقيقة معروفة كتب عنها الكثيرون، كما في كتاب «الأخ الكبير» The Big Brother، أو في أفلام مثل الشركة The Firm وسائل الإنتاج الثقافي الذي يعبر عن خرق خصوصية الناس على أيدي وكالات الأمن العالمية الكبرى. قد يما وصف الموظفون لدى «فرعون» بصفات تدل على أهمية الرقابة والحصول على معلومات عن حياة الناس، فكان يقال عنهم عيون الفرعون وأذانه. لكن مع تكنولوجيا الألف الثالث بعد الميلاد أصبحنا في وضع ترابط فيه كل أنواع الرقابة لتقديم إلى «العين المراقبة» أنواعاً وكميات من المعلومات لم تكن تخطر في بال أحد قبل خمسين عاماً.

الرقابة تخص من يملك المعلومة، لأن مالك المعلومات هو من يربح حروب الاقتصاد والسياسة والعسكر. وهذه الرقابة تأتي من كل الاتجاهات: جوية وفضائية وسلكية ولاسلكية، في أجهزة الهاتف كما في الحاسوب والآلات الصغيرة أو في التلفزيون والسيارة وربما في الثلاجة... كل شيء مسموح في عالم الاستخبارات والغاية تبرر الوسيلة.

ولكن برامجها لا تزال بسيطة ولم تتطور كثيراً بعد عقد من التجارب في المجال الذي يتبع تطوير التقنية التي تسمى Voice Recognition. فتارة تقول هذه الشركات أن التطوير جار، وتارة أخرى تقول إن تسويق المنتجات صعب. أما المستخدمون والنقاد فيقولون إن النتائج التي تخرج بها الشركات غير مرضية خاصة في مجال الإملاء.

هل الهاتف المحمول ضر بالصحة؟

بدأ الجدل حول ضرر المحمول على جسم الإنسان في أوائل التسعينيات، ومنذ ذلك الوقت انضمت إلى لائحة أصحاب الآراء عشرات الجهات مثل منظمة الصحة العالمية وجمعيات حماية المستهلك وشركات تصنيع أجهزة الاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات... ورغم حدة الاتهامات اتفق الجميع على أن ثمة «أذى» يسببه جهاز المحمول لكن دون الوصول إلى رأي محدد حول مدى هذا «الأذى».

وعلى عكس البلدان الفقيرة والنامية مثل أفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا ووسط آسيا وأميركا اللاتينية، تستمر أوروبا وأميركا الشمالية في ملاحقة هذه القضية باهتمام بالغ. وقد خلصت دراسات عديدة إلى أن لجهاز المحمول تأثيرات تمس أعضاء مختلفة من جسم الإنسان. فثمة جامعة ألمانية مثل استخلصت بعد دراسة أن الإشارات التي يصدرها ويستقبلها الهاتف تسبب بنسبة معينة سرطان العين. وتقول جهات قامت بدراسات أخرى أن إشارات المحمول تؤثر في الجهاز العصبي وتؤدي إلى اضطرابات في الإشارات التي يستخدمها الإنسان لتبادل الرسائل العصبية.



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购买联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à: Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

